

يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلافكسى (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

ليبيا والليبيون.. بين الكتائب والمعارضة المسلحة وقذائف الناتو



الافتتاحية

المسؤولية التاريخية.. والخيار الآمن الوحيد

◀ د. قدرى جميل

تسعى قوى الإمبريالية الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الصهيونية من خلال الرفع المستمر لمنسوب التدخل الخارجي، إلى إغلاق إمكانية المخرج الآمن من الأزمة الوطنية العميقة الشاملة التي تمر بها البلاد.

فالحل الصحيح للأزمة معروف، وهو الإصلاح الجذري الشامل، فسورية وطننا وشعبنا مستهدفة من الأعداء قبل أن يستهدف النظام نفسه، وهم يستخدمون في هذا الاتجاه بشكل ناجح حتى الآن أخطاء النظام وتباطؤه في عملية الإصلاح المطلوبة ونقاط الضعف في المجتمع السوري، ويدفعون الأمور على هذه الأرضية باتجاه القلاقل الداخلية والفتنة الطائفية.. الأمر الذي يهدف إلى منع الإصلاح الحقيقي نهائياً واستدعاء التدخل الخارجي بحده الأقصى وصولاً إلى إلغاء دور سورية التاريخي الوطني حتى ولو تطلب الأمر تفتيتها..

فالمطلوب من الشحن الطائفي الذي تقوم به بعض القنوات الفضائية وبعض القوى السياسية المشبوهة، أن يتحول الصراع الجاري في البلاد حول الإصلاح ومآلاته إلى صدام طائفي تحركه قوى الفساد الكبير خارج جهاز الدولة وداخله، ما سيضع مصير سورية نفسها على طاولة البحث.. إن العنف الطائفي المسلح هو سلاح الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية والرجعية العربية المتحالفة معهم.. وهو يهدف إلى إجهاض الحركة الشعبية في البلاد ومنعها من الوصول إلى أهدافها المحقة والمشروعة والتي يقف على رأسها تحرير الجولان والقضاء على الفساد، وإزالة التوزيع غير العادل للثروة والوصول إلى المستوى الضروري من الحريات السياسية في البلاد، بما يضمن تطورها اللاحق اقتصادياً- اجتماعياً، وصولاً إلى أعماق عدالة اجتماعية وأعلى نمو ممكن، وهي مهمات مطلوبة موضوعياً ووطنياً.

إن نجاح الإصلاح الجذري الشامل يعني تحويل سورية إلى نموذج يحتذى لكل شعوب المنطقة، وإحباط المخططات الأمريكية- الصهيونية بشكل حاسم، مع كل ما يمكن أن ينجم عن ذلك من تغيير حقيقي ونهائي لميزان القوى في منطقتنا لمصلحة الشعوب، الأمر الذي سيلعب دوره حتماً في التأثير على مجرى تطور العالم كله، في ظل الأزمة العميقة التي تعيشها

الرأسمالية العالمية اليوم.

والمطلوب لكي لا ينجح الإصلاح المنشود، توجيه الصراع في المسارات الخطأ، وأهم أدوات ذلك هي الفتنة الطائفية.

لا شك أن أخطاء النظام في العقد الماضي قد خلقت الأرضية لزيادة الثغرات التي ينفذ منها العدو اليوم.

ولا شك أن انخفاض منسوب الحريات السياسية، وانسداد أقتية التعبير عن هموم ومشاكل الشعب قد خلق حالة احتقان نعيش نتائجها اليوم.

ولا شك أن ارتفاع منسوب الفقر والبطالة قد خلق الأرضية الموضوعية للأشكال الاحتجاجية السلمية المختلفة.

ولا شك أن المعالجات الأمنية الخاطئة والمبالغ بها قد خلقت الأرضية لردود الفعل ولظهور العقليّة الثأرية.

وبالقدر نفسه، من المسؤولية التاريخية تجاه مصلحة الوطن والشعب، لم يعد هناك أي مبرر أمام الحركة الشعبية كي تغض النظر عن المسلحين الذين يدعون القرابة معها، بل لم يعد هناك أي مبرر كي تتسامح معهم، فالمطلوب منها أن تقتلعهم وأن تقمعهم بأيديها حماية للوحدة الوطنية ووحدة البلاد، فهناك اليوم مسؤولية جديدة تضاف لمسؤولياتها، وعلى حلها سيتوقف ليس فقط مصيرها، بل مصير الوطن.

ومن جهة أخرى، لا بد من الإشارة إلى أن اقتلاع المسلحين الطائفيين من كل شاكلة ولون، بغض النظر عن الجهة المحسوبين عليها، هو عمل سياسي بالدرجة الأولى يستهدف البيئة التي يعملون بها باتجاه كسبها وإقناعها بخطرهم عليها وعلى الوطن.. وهذا الإقناع إن كان يتطلب قرارات جريئة وسريعة باتجاه الإصلاح الجذري الشامل، إلا أنه يتطلب حواراً وطنياً واسعاً صريحاً شفافاً يقال فيه ما يجب أن يقال، هذا الذي يقال في كل بيت وفي كل شارع وفي كل قرية وفي كل مدينة..

إن الفتح السريع لأبواب ونوافذ الحوار الصريح، الجريء، حول مشاكل البلاد التي تشغل بال الناس، من أكبرها إلى أصغرها، هو ضرورة لتخفيض حدة التوتر والشحن، وتقوية الفرصة على أعداء الخارج ومن يرتبط بهم في الداخل.

السوريون والتدخل الخارجي..

الحركة الاحتجاجية: «زيوان البلد ولا قمح الجلب».. ولكن لدينا مطالبنا! ص ٧

البلاد في مواجهة البطالة...

المطلوب استثمارات حكومية كبرى تلبي متطلبات التنمية.. ص ١٠

طلاب دير الزور: من المسؤول عن ضياع مستقبلنا؟

حُرِّم طلاب محافظة دير الزور من إكمال امتحانات الدورة الإضافية للشهادة الثانوية بجميع فروعها لأسباب أمنية، ما سيحرم آلاف الطلاب من أبناء هذه المحافظة من التقدم إلى المفاضلة العامة للعام الدراسي ٢٠١١، حيث منع الطلاب من تقديم آخر ثلاث مواد من هذه الدورة الإضافية، والتي صدرت بمرسوم من رئيس الجمهورية.

ولدى سؤال «قاسيون» عن الجهة المسؤولة عن إيقاف الدورة الإضافية، أكد مدير تربية دير الزور رامي الظلي أن التوجيه بوقف أو متابعة الدورة الامتحانية ليس بيد المديرية، وإنما يتبع لجهات معينة في المحافظة ووزارة التربية. بينما كان جواب قسم الامتحانات في وزارة التربية أن الامتحانات مؤجلة حتى إشعار آخر، وذلك لأسباب ليس للوزارة يد فيها، وذلك وفقاً لما صرح به مكتب الوزير للطلاب الذين طلبوا مقابلة الوزير دون تمكنهم من ذلك حتى الآن.

وما يزال الطلاب في دير الزور يتساءلون من سيحل موعد هذا «الإشعار الآخر»! هل سيأتي بعد انتهاء المفاضلة العامة وبعد التحاق الطلاب الناجحين في المحافظات بجامعاتهم؟.. من المسؤول عن ضياع مستقبل طلاب دير الزور؟

العاطلون الشباب في إيطاليا الأعلى أوروبا



انه يصل في الجنوب إلى ١, ٢٥٪ حيث بلغ عدد الشباب العاطلين عن العمل ٥٢٨ ألف شخص.

وتبين أن الوضع أسوأ بالنسبة للشباب ما دون ٢٤ عاماً، حيث يبلغ معدل البطالة ٢٩, ٦٪ مقابل ٢١٪ في أوروبا.

وظهر أن معدل البطالة من الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٥٤ عاماً، زاد ١, ٤٪ منذ العام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٢٣, ٢٪ مقابل معدل ١٥, ٢٪ في أوروبا بالنسبة للمجموعة العمرية نفسها.

ذكر تقرير إيطالي جديد أن عدد الشباب الإيطاليين العاطلين عن العمل تخطى مليون شخص، في معدل يعد الأعلى بين الدول الأوروبية. وأشار التقرير- الذي أعده اتحاد الصناعات الحرفية الإيطالي- إلى وجود ١١٣٨٠٠٠ شاب عاطل عن العمل في عمر يقل عن ٣٥ عاماً في إيطاليا، في معدل يعد الأعلى بين الدول الأوروبية.

وأوضح التقرير حسب وكالات الأنباء أن المعدل العام للبطالة بين الشباب في البلاد يبلغ ١٥, ٩٪، في حين

تحتجب «قاسيون» عن الصدور بتاريخ ٣ أيلول بمناسبة حلول عيد الفطر

كل عام وجميع السوريين بألف خير

بصراحة

«حُلمنا هو عالم خالٍ من الفقر»!!

◀ عادل ياسين

وضع البنك الدولي على مدخل بنائه في واشنطن لوحة كُتِبَ عليها «حلمنا هو عالم خالٍ من الفقر»، ولكن الكلام الأدق الذي ربما أراد صُناع القرار في أبنك الدولي قوله عبر شعارهم هذا وتؤكدُه نصائحهم وتوصياتهم وتوجهاتهم العملية لاقتصادات العالم، أنهم يرغبون برؤية عالم خالٍ من الفقر(حسب نظرية مالتوس الجديدة)!! وذلك من خُلال الحروب التي تشنها الامبرياليين بشكل مستمر، ويذهب ضحيتها الملايين من البشر، وتدمر وتنتهب فيها مقدرات الشعوب من أجل أن يعيش حفنة من الامبرياليين على هذا الخراب والدمار الواسع الذي يوقعونه بالشعوب يوميا، بأشكال وألوان مختلفة، بالحرب العسكرية المباشرة تارة، وبفرض السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تبنتها الامبريالية وسعت لتعميمها، باعتبارها الأداة التي ستحكم من خلالها بالثروات ومقدرات الشعوب، تارة أخرى.

إن ما ابتدعته رأسمالية العولمة في سياساتها وسيطرتها، التشجيع المستمر على ظاهرة التوتر الاجتماعي ببعديه: السياسي المرتبط بشكل الحكم ونظامه، والاقتصادي من خلال السياسات المتبعة، كإفقار الناس ونهب الخيرات والأرثان لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين. والسؤال: هل كان باستطاعة السياسات الليبرالية، الاقتصادية . الاجتماعية، أن تمردون أن يكون لها حامل اجتماعي يعيد إنتاجها في الواقع؟ إن التحولات الاقتصادية الاجتماعية التي حدثت في بلادنا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، من النمو الواسع لقوى السوق (رجال الأعمال) داخل وخارج النظام، قد لعبت الدور الأساسي فيإنتاج السياسات الاقتصادية الليبراليةوفقا للطريقة السورية، وساعد على ذلك الغياب الكامل للحياة السياسية بعدم وجود قوى وأحزاب تدافع في برامجها، قولا وفعلاً، عن المصالح الحقيقية للفقراء السوريين، حيث كانت موازين القوى مختلة تماما لمصلحة أساطين قوى السوق، الذين امتلكوا سلطة القرار الاقتصادي، واستطاعوا انتزاع الكثير من المراسيم والتشريعات التي أتاحت لهم الحرية في تثبيت قواهم على الأرض، وإقصاء القوى الأخرى باعتبار (من يملك يحكم). ومن هنا غاب عن الساحة أي فعل للقوى الشريفة والنظيفة تقريبا في مواجهة قوى السوق وبرامجها القصيرة قياسا بعمر السياسات الليبرالية في مصر وتونس التي امتدت لسنوات طويلة ما قبل الانفجار الكبير للشعبين المصري والتونسي، حيث حولت تلك السياسات الشعبين الشقيقتين إلى متسولين للقمعة العيش، ولا هم لهم سوى السؤال عن القيم الشرائية للمعاش أو كيفية تأمين المتطلبات المعيشية الأساسية ليوم الغد، وكذلك فعلت السياسات الاقتصادية الليبرالية بشعبنا، حيث حولته إلى شبه متسول يركض وراء قوت يومه، إن استطاع إلى ذلك سبيلاً، وهنا لا نتحدث بلغة العاطفة بل بلغة الواقع المرير الذي يعيشه شعبنا الآن، والذي يسعى إلى انتزاع حقوقه المشروعة التي سُلِبت منه، وحولته إلى متسول في وطنه، بينما قوى السوق (رجال الأعمال الجدد) يعيشون كالعلق على دماء المهوورين والمعدنين في الأرض. ساربرنامج القوى الليبرالية بعدة اتجاهات رئيسية، أولها الهجوم على قطاع الدولة وإنهاء دوره الاقتصادي والاجتماعي، وليس آخرها الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم، ويمكن أن نفضلُ بهذا:

أولا : الأجور: إن إعادة هيكلة الاقتصاد السوري الذي اقترحه صندوق النقد الدولي كان في مقدمته إعادة هيكلة الأجور، بما يؤدي إلى خفضها عبر تحرير الأسواق، ومنها تحرير سوق العمل الذي يخضع قوة للعمل للعرض والطلب حيث تتحدد الأجور على أساس ما هو معروض في السوق من اليد العاملة، وليس على أساس التكاليف الحقيقية لمستوى المعيشة التي حددها المكتب المركزي للإحصاء بـ ٣١ ألف ليرة سورية لأسرة مكونة من خمسة أشخاص، بينما الحد الأدنى بعد الزيادة الأخيرة ما يقارب العشرة آلاف ليرة سورية.

ثانيا : سنٌ مجموعة من القوانين والتشريعات وفي مقدمتها إصدار قانون العمل الجديد رقم ١٧ بما يتوافق مع مصالح قوى السوق والاستثمارات المشودة التي بشرتنا بها الحكومة السابقة، وما زالت مصرة عليها الحكومة الحالية، باعتبار أن مثل قانون كهذا سيكون مليبا لرغبات المستثمرين المحليين والأجانب، حيث نرى الآن نتائج هذا القانون الذي دعونا ودعت معنا الكثير من القوى، بمن فيها بعض النقابيين بضرورة تعديل العديد من موادهِ وخاصة المواد ٦٤ و ٦٥ التي تتيح لأرباب العمل تسريح العمال تسريحا تعسفيا.

ثالثا : عملت الحكومة السابقة على انتهاج سياسة التوظيف المؤقت للعمال والموظفين حتى أصبح هناك أشكال عدة للتوظيف، بعضها بعقد سنوي، وآخر مؤقت لمدة معينة، وهذا الشكل من التوظيف يتماشى مع توصيات صندوق النقد الدولي القائلة بتسهيل التوظيف وتسهيل الطرد .

رابعا : توقف العديد من الشركات والمصانع أدى إلى حرمان العمال من الكثير من الامتيازات التي كانت تعتبر جزءا من الأجر مثل الحوافز الإنتاجية.

إن الحراك الواسع الذي قامت به قوى السوق لم يقابله حراك آخر يؤدي إلى تحجيمه والتقليل من آثارة التدميرية على الاقتصاد والمجتمع، بل كان هناك مسaire ومحابة لهذا النهج بالرغم من الأصوات النقابية الكثيرة التي حذرت من المخاطر التي تحملها السياسات الاقتصادية الليبرالية، والتي نرى الآن نتائجها الواضحة، حيث تكونت في البلاد أزمة عميقة سياسية واقتصادية واجتماعية جاءت الحركة الاحتجاجية المندلعة الآن كأحد أشكال تفجرها، ولا مخرج منها إلا بتلبية المطالب الحقيقية المشروعة لفقراء الشعب السوري.

■ ■

وردت إلى «قاسيون» مجموعة من الشكاوى من عمال حقل بترول الثورة يطالبون بفتح ملفها والتحقق بها، وهذا نص الشكاوى حرفيا:

«نحن عمال حقل بترول الثورة نعرض ما يلي: بتاريخ ٢١/٦/٢٠١١، وبعد خطاب السيد الرئيس بيوم واحد فقط، وردت إلى دائرة حقل بترول الثورة سيارة من مؤسسة لحوم حماة تحمل مادة الفروج لإطعام عمال الحقل الذين يتجاوز عددهم ١٠٠٠ عامل، وبعد فحصها من طبيب الحقل واللجنة المختصة لاستلام الفروج تبين أنه فاسد ومنتهي الصلاحية بما يزيد عن شهر وخمسة أيام، فرفضت اللجنة استلام الفروج وغادرت السيارة مقر الحقل. وبعد ساعة عادت السيارة ودخلت مطعم الحقل وطلب سائقها من العامل المتواجد في مقر الإطعام العامل فؤاد حسن استلام الفروج بأمر من رئيس الدائرة. فاتصل العامل المذكور هاتفيا برئيس الدائرة ليستفسر عن الأمر. وبعد أن علم رئيس الدائرة من العامل المذكور أن اللجنة قد غادرت مقر الإطعام طلب منه استلام الفروج بعد اتصال جرى بين رئيس الدائرة ومدير مؤسسة اللحوم بحماة، فرفض العامل استلامه لأنه فاسد وغير صالح فقام رئيس الدائرة بتهديده بعقوبات وغيره من هذا القبيل، وغادرت السيارة متجهة نحو مديرية حقول الجبسة لتسليم الفروج.

ونحن نتساءل كيف يكون أميناً وشخصاً ذا ثقة من يغامر بحياة ١٠٠٠ عامل؟ فهذا شخص يجب إحالته للقضاء، وهل يصلح لأن يكون رئيس دائرة؟

قامت لجنة من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، فرع الرقعة، بالتفتيش في الحقل بناء على شكوى بحق رئيس المrab سليمان العقلة، أتى به رئيس الدائرة من حقل الهيل وسلمه رئيس مرآب، وهو يداوم على نظام الوارديات ١٠×١٠ وتبين لهذه اللجنة أن رئيس الدائرة يمنحه خلال استراحته مهمة وأذن سفر وهمية، أي يصبح أذن السفر ٢٠ يوما لأن اليوم يحتسب بيومين وتبين لتلك اللجنة أن مجموع مبالغ أدونات السفر التي حصل عليها خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١١ بلغت ما يقارب /٩٣٠٠٠/ ثلاثة وتسعين ألف ليرة سورية، وصدر قرار من اللجنة بكف يده...ولم تصدر أية مخالفة



بحق رئيس الدائرة الذي كان يزوده بالمهمات الوهمية، فهل من المعقول أن يمنح شخص مهمة وأذن سفر لمنزله؟ حضرت لجنة أخرى ونعتقد أنها من وزارة النفط أيضا بناء على شكوى. وتبين لها أن أسامة وزكريا الحمد وهما شقيقا السيد المدير العام للشركة السورية للنفط أيضا يُمنحان أدونات سفر وهمية من قبل رئيس الدائرة، وتبين أن مجموع أدونات سفرهما بلغت خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١١ ما يزيد عن /١٦٤٠٠٠/ مائة وأربعة وستين ألف ليرة سورية... ولم يُتخذ أي إجراء بحقهما وبحق رئيس الدائرة. مع العلم أنه لا أحد يراهما يداومان في الحقل! أما وقد صدر كتاب من مديرية حقول الجبسة لاستثمار ندوة الحقل بالطرف المختوم، وقد شكلت لجنة مقربة من رئيس الدائرة مؤلفة من السيد هاشم محمد والمهندس خالد العقلة والمهندس غيث السلموني، وتقدم لهذا المزداد شخصان، وبعد فض العروض رست على شخص يدعى سومر وكان عرضه بمبلغ /١٢٣٠٠/ ليرة سورية أما الشخص الآخر فكان العرض الذي قدمه مبلغ /٧٠٠٠/ ليرة سورية، ولكن رئيس الدائرة طلب إلغاء المزداد لأن الشخص الآخر مقرب منه ومن مدير حقول الجبسة، والموضوع الآن أحيل لمديرية حقول الجبسة بعد أن توعدهم الفائز بالمزداد بالشكوى عليهم. وحتى الآن لم تسلم الندوة للفائز

المدير العام للشركة العامة للطرق والجسور يعدل مرسوماً جمهورياً



يسعنا إلا أن نبارك لها بمنصبها الجديد بعضوية مجلس إدارة إحدى الشركات الكبيرة، خمس نجوم، فهي فعلاً كانت وزيرة حيتان الأعمال وليس العمال. نعم، اللحم أصبح حقيقة ولكن على الورق فقط، فهل تعتقدون أن الإدارات العتيدة ستكمل فرحة العاملين، أم ستفسدها؟ وإليكم النموذج: الشركة العامة للطرق والجسور استسلمت للمرسوم وقررت تثبيت العمال، ولكنها أضافت بندا للمرسوم والتعليمات التنفيذية وهو تعهد العامل طالب التثبيت ب: (وإنني أسقط حقي من أية دعوى أو طلب يتعلق بأية فروقات مالية عن إعادة تعييني) وهنا ظن بعض العمال أن رئيس الجمهورية قد فوض صلاحياته أو بعضها للمدراء العامين، أو أنه قد نسي مادة في المرسوم لم يوقعها فأكملها السيد المدير العام. وإننا كعمال ومواطنين نتساءل: إلى متى سنعاني من استهتار الحكومة والوزارات والإدارات إلى حد عدم تنفيذ مراسيم رئيس الجمهورية؟ وإننا نطالب بتثبيت العمال وفق المرسوم والتعليمات التنفيذية فقط، وحذف الشرط المخالف لدستور

الجمهورية العربية السورية الذي يكفل للمواطنين حق التقاضي واللجوء للقضاء، لأننا نعمل كمواطنين في الجمهورية العربية السورية، وليس في جمهورية الطرق والجسور. ونرفق صورة عن طلب التثبيت بإعادة التعيين، مع تعديله: وزارة النقل ـ الشركة العامة للطرق والجسور...الاسم والشهرة...اسم الأب...اسم الأم...محل وتاريخ الولادة...الرقم الوطني...من الفئة...الوظيفة وفق صك الاستخدام... تاريخ بدء العمل...الأجر الشهري... ل.س مكان العمل: مديرية/فرع:....

عملاً بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٦٢/ تاريخ ٢٠١١/٦/٥ القاضي بإعادة تعيين العمال المؤقتين وتعليمات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٠٩٠ تاريخ ٢٠١١/٦/١٩. أرجو الموافقة على إعادة تعييني لدى الشركة وفق أحكام المرسوم التشريعي المذكور أعلاه، وأسقط حقي من أية دعوى أو طلب تتعلق بأية فروقات مالية عن إعادة تعييني»... الاسم والتوقيع...

■ ■

شؤون عمالية

برسم رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش



خصيصاً لبعض الضيوف!

ونحن إذ نغفل أسمانا وبصراحة لعدم اكتمال الثقة! وللخشية من النقل والعقوبات، لأن رئيس الدائرة متنفذ ونحن من أجل مصلحة وسلامة الوطن ولأن الخلاف يجب أن يُحل فيما بيننا أحجمنا حتى الآن عن عدم نشر هذه المعلومات على صفحة الإنترنت، انطلاقاً من حسنا الوطني وقد تم إرسال عدة كتب إلكترونية إلى بريد الوزير ولكن لم يتخذ أي إجراء، وهذا يدعم ادعاءات رئيس الدائرة بأنه مدعوم من قبل الوزير شخصيا. ولأن النقابة تخضع لرئيس الدائرة ببعض الامتيازات التي قدمها لها فهي تعمل وبشكل علني ضد رئيس الدائرة، وانطلاقاً من حسنا ومسؤوليتنا الوطنية اللجنة التي سيتم إرسالها تكون قد تناولت طعامها خارج الحقل لأن من عادة رئيس الدائرة أن يقدم ما لذ وطاب من طعام وشراب لأية لجنة تحقيق تأتي للحقل».

هذا مؤشر هام ربما يؤدي لفضح ظاهرة تنفذ ومحسوبة وفساد إداري، لذا فإن «قاسيون» تضم صوتها لصوت العمال في حقل بترول الثورة، لفتح الملفات والتحقيق بالأمور الواردة فيها، ومحاسبة المتورطين عند ثبوت ذلك، وفي هذا تحقيق لجزء من مطالب الشعب المحقة في محاربة الفساد!!! ■ ■

الوزير في واد ومكتبه في واد آخر

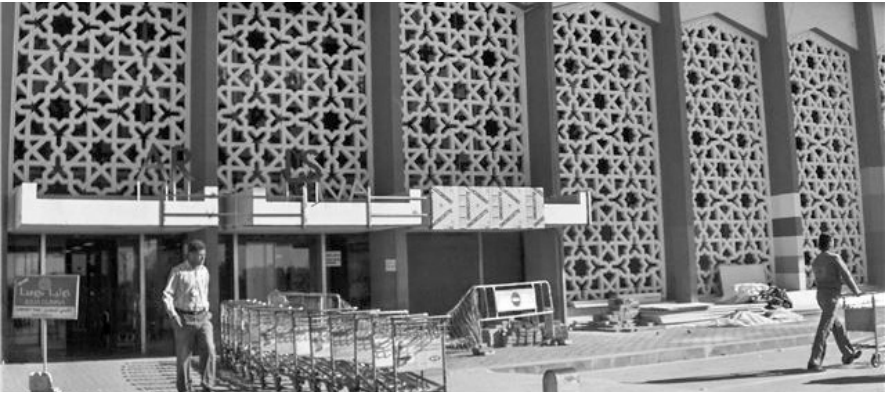
◀ نزار عاذلة

قال وزير النقل حرفياً عبر الصحف المحلية وخلال اجتماعه مع مجلس إدارة الشركة العامة لمرافئ اللاذقية: «إن محطة الحاويات الدولية الموقع معها العقد لم تف حتى الآن بالتزاماتها بتشغيل العمال السوريين بالعدد المتفق عليه، أو حجم البضائع المتداولة، أو عدد الحاويات» وتابع قائلاً: «هذا يعالج من الأتنية الرسمية ومن خلال العقد مع الجهة المشغلة لمحطة الحاويات»

ومن جهة ثانية رفعت هيئة الإمداد في الجيش العربي السوري مذكرة إلى القيادة السياسية قالت فيها إن هناك أسلحة ومواد ممنوعة تدخل إلى سورية عن طريق الوكالات الخاصة، ولم تحرك الجهات الوصائية ساكنا، وإن هناك مواد وحوايات مستوردة خصيصا للجيش وتفتش من الوكالات الخاصة، ثم تهمل لأشهر في مستودعات القطاع الخاص، أيضا ماذا تدفع الوكالات الخاصة ضريبة دخل سنوياً؟ وماذا تدفع شركة التوكيلات الملاحية؟ وعلم بأن حجم التهرب الضريبي نصف مليار ل.س. هذه القضايا الهامة التي أثثرت في العدد /٥٠٥/ من «قاسيون» في موضوعنا «لن الأولوية؟ لتشجيع الاستثمار أم لحماية الوطن» جاء رر وزارة النقل الذي نشر في العدد /٥١٥/ خاليا منها ومتجاهلاً لها، وهي القضايا الأبرز في الموضوع، ووزير النقل يتحدث عن المخالفات في اجتماعه بالمرافأ، وهنا نستغرب ونسأل: هل المكتب الصحفي في وزارة النقل في واد، والوزير في واد آخر؟! يبدو ذلك فعلاً!! ■ ■

الإصلاح على قدم وساق في مطار دمشق الدولي

تحويل العمال المثبتين إلى موسمين كمقدمة لتسريحهم



ومطاعم المطار، قامت بإصداره ليفوز أحد المستثمرين بعقد الاستثمار بقيمة ١٢٠ مليون ليرة سورية مشروطا بالاحتفاظ بالعمالين ودفع رواتبهم من قبله، وقد تسلم مهامه منذ حوالي شهر ونصف أي أن العمال أصبحوا كأية سلعة تباع وتشتري مع الآلة مع العمل ومع الأرض. إدارة المطار تؤكد على عدم وجود أي سند قانوني يخول المستثمر بتسريح أي عامل من العاملين في القاعات والمطاعم التي استثمرها، وهي الإيوان وقاعة ومطعم الدرجة الأولى، وقالت الإدارة أن المستثمر قام بتنفيذ ما هو مطلوب منه لجهة تسيرير الأعمال وإجراء التحديثات التي تحتاجها تلك القاعات ومنها تجديد الأثاث وهي شروط مفروضة على المستثمر.

من جانبها مديرية الاستثمار في مؤسسة الطيران السورية أكدت أن المستثمر قام بدفع أجور العاملين ما يرفع من قيمة الزيادة إلى أكثر من ١٣٠ مليون ليرة سورية بعد أن رفع في البداية شرط الاستثمار بحدود ١٠٠ مليون ليرة سورية، وأشارت مديرية الاستثمار سناء

يبدو أن كل عامل سواء من يعمل في القطاع الخاص أو المشترك أو حتى العام مهدد إما بالفصل أو بالتسريح التعسفي، أو بتخفيض راتبه، أو حسب الاختراع الجديد تحويل المثبت منهم إلى موسمين كبداية لتسريحهم، ومناسبة هذا الكلام هو التهديد المستمر لعدد من العاملين في مطار دمشق الدولي المقرر عددهم بنحو ١٤٣ عاملاً ممن يعملون ضمن قاعات ومطاعم المطار ، حيث بدأ الضغط عليهم وبشكل علني ومفاجئ بالتوقيع على عقود موسمية لمدة ثلاثة أشهر رغم أنهم مثبتون، وخدمات بعضهم تجاوزت ١٥ سنة.

تم نسيان الموضوع وصرف النظر عن ذلك بعد تدخل مؤسسة الطيران المدني التي أعطت وعدا بإمكانية ضم العاملين إلى ملاكها، وبناء على هذا التدخل لم يتحرك العمال فلنا منهم أن القضية انتهت، ولكن العمال لاحظوا في الفترة الأخيرة عدم اتخاذ أية خطوات حتى الآن، ومن ثم قيام المستثمر بتشغيل هؤلاء العمال بتوظيف عمال جدد مع إهماله للقدامى بقصد، واستخدام أسلوب الضغط على العمال لترك العمل، وهذا ما حدث إذ ترك نحو ١٢ عاملاً عمله منذ فترة.

العمال في رسالة لهم للوسائل الإعلامية المختلفة قالوا: إن مشكلة العاملين بدأت عندما قامت الشركة السورية للمنشآت السياحية قبل عام بإخلاء المكان، وتسليمه إلى مؤسسة الطيران المدني بعد نحو ٢٠ عاما من العمل فيه على أساس قطاع مشترك. وعلى إثرها تولت وزارة السياحة ومن خلال إدارة فندق إيبلا العمل مكان الشركة السابقة مع الاحتفاظ بالعمالين كافة، وبعد أن انتهت المؤسسة من إعداد دفتر شروط لاستثمار قاعات

نقابة الصناعات الكيمائية:

وزير الصناعة لم يقدم شيئا يذكر منذ استلامه!

أكدت نقابة عمال الصناعات الكيمائية في اتحاد عمال دمشق من خلال كتاب لها أن وزير الصناعة الجديد لم يقدم شيئا يذكر منذ استلافه دفة الوزارة، وقالت النقابة في كتابها : تنفيذًا لتوجيهات السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد للحكومة الجديدة بإعطاء اهتمامها للمواطن والعمال وحل مشاكلهم ورفع مستوى معيشة المواطن وتحسين وضعه المادي وتوفير كافة الخدمات.

لم نلاحظ من خلال جولات وزير الصناعة منذ بداية تسلمه مهامه، وحتى الآن أي قرابة أربعة أشهر أي تحرك عملي بخصوص الشركات المتوقفة أو المتعثرة، والتي تعاني من صعوبات حيث قام بزيارة لشركتين فقط وهما : الشركة الطبية العربية (تاميكو) والشركة العربية المتحدة للصناعة (الديس)، وكنا نأمل قيامه بجولات على شركة الزجاج وشركة المنظفات سار وشركة دهانات أمية، إذ أن هذه الشركات تحتاج لاهتمام أكثر.

لذلك يرجى طرح بعض المطالب العمالية في هذه الشركات لإيجاد الحلول لها من وزير الصناعة، ومن هذه المطالب: ١- إعادة منح تمويض طبيعة العمل والاختصاص للمعاهد المتوسطة والمعنيين بعد عام ١٩٨٦ . ٢- دراسة ومعالجة واقع هذه الشركات المتعثرة والتي تعاني من مشاكل عدة منها صعوبة التسويق لمنتجاتها وإيجاد الحلول المناسبة لها .

٣- دراسة اقتراح بإحداث مديرية تسويق في كل شركة من شركات القطاع العام.

٤- إعادة تأهيل ملاك القطاع العام وتأهيل العاملين فيه وتنفيذ دور الوزارة في محاسبة المقصر وتقييم أداء المدراء ومتابعة تنفيذ خططهم الإنتاجية.

٥- العمل على تحديث وتطوير الآلات المستخدمة القديمة واستبدالها بخطوط حديثة.

٦- العمل على دراسة جديدة وإعادة النظر في احتساب التكلفة الحقيقية لسعر منتجات هذه الشركات.

٧- دراسة القوانين والتشريعات المتعلقة بالقطاعين العام والخاص بما يخدم العمال وتحسين وضعهم المعيشي والصحي.

٨- الإسراع في استفادة ما تبقى من العاملين بالتأمين الصحي (ليشمل كل العاملين في الدولة).

٩- دراسة واقتراح برفع مبلغ التعويض العائلي للعاملين في الدولة بما يتناسب مع وضعهم المعيشي.

فهل يتفضل السيد الوزير ويقوم بالرد على مكتب النقابة. وينفذ هذه المطالب المحقة؟ أم أن رده سيكون مثل الجولات التي قام بها والتي لم تغن أو تسمن من شيء؟!

عمال الإنشاءات المعدنية والتثبيت المجحف



للعاملين في الدولة رقم ٥٠/ لعام ٢٠٠٤ وفق الحد الأدنى للأجور الوارد في الجدول رقم ٤/ الملحق بالقانون المقابل لمؤهلاتهم، حيث تم استخدام عمال من الفئة الرابعة بسويات مهنية مختلفة (معلم مهنة ممتاز - مهني ماهر....) بموجب محاضر اختبار أصولية مرفقة ببيانات مزاوله للمهنة تتناسب والسوية المهنية عملاً بالنظام الداخلي للشركة الصادر بالقرار رقم ٥٠٦/ تا/١٩٩١/٥/٩ المنشور بالجريدة الرسمية (الجزء الأول العدد ١٠/ لعام ١٩٩٢).

والمشكلة أن واضعي أي قرار أو أية تعليمات تنفيذية يعاملون العمال وكأنهم محللون في القانون، في حين يفترض بالجهات الوصائية شرح كل ما يصدر لكي لا يضيع أي حق للعمال.

فهل العاملون في الإنشاءات المعدنية كتب عليهم التثبيت المجحف؟.

نص قانوني عجيب!

كما استغرقت نقابة البناء والأخشاب في

من يثبت حقهم في ظل القوانين الجارية؟

منذ بداية الأحداث في سورية والعمال العاملون في القطاع الخاص يتعرضون للفصل تارة، ولتخفيض نسب الرواتب تارة أخرى، فبعض المعامل والشركات والفنادق خفضت أعداد العمال إلى أقل من النصف والبعض الآخر نزلت الرواتب إلى الربع والنصف مما يعني صعوبة العيش في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الشعب السوري منذ انطلاق الاحتجاجات والتظاهرات في سورية، وجاءت آخر عمليات الفصل والتسريح التعسفي من الإدارة الكندية لفندق الفورسيزنز حين قامت مؤخراً بتسريح نحو ٢٠٠/ عامل، وعلى دفعات من أصل مجموع العاملين البالغ عددهم نحو ٦٠٠/ عامل وعاملة، وأكدت الإدارة على إبقاء باب التسريح مفتوحا لإقالة المزيد من الكوادر الوظيفية في الفندق إن ظلت الأمور على حالها .

بعض العمال وعلى الرغم من خوفهم من عقوبات أخرى تأتيهم من الإدارة خاصة وأنهم مهددون عند الإدلاء بأي حديث مع الإعلام، أكدوا أن إدارة الفندق فرضت على العاملين حين التوقيع على الاستقالة التنازل عن حقه في مدة الإخطار البالغة شهرين، والتي رغم سونها لم تطبق مما يؤكد أن الفندق لم يلزم بها قط، والإدارة من دون «أحم ولا دستور» فاجأت العمال بقرار الإقالة، دون إخطار مسبق تكون مدته مدفوعة الأجر بحكم بقاء العامل على رأس عمله، والانكى من ذلك ولكي تكمل الإدارة جشعها وسلطتها على العامل فرضت عليه التنازل عن الأرباح المخصصة للعاملين، وعن أجور أوقات الدوام الإضافي التي هي من حق العامل .

والغريب في الأمر أن إدارة الفندق لم تحسب بإصدارها قرار الإقالة أي حساب لأحمر سواء النقابات العمالية أو وزارة الشؤون، مع علمنا أن للفندق نظاما داخليا خاصا به، لذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما أسباب صدور قرار إدارة الفندق بإقالة هذا العدد في الوقت الذي تؤكد فيه المصادر أن فروع الفورسيزنز الثلاثة في مصر (اثان في شرم الشيخ وواحد في القاهرة) وعلى الرغم من تشابه الواقع السياحي بين مصر وسورية بسبب الأحداث في البلدين إلا أن الإدارة الكندية لم تلجأ لمثل هذا الخيار الذي يثير الكثير من التساؤلات في مصر .

الإدارة ومن باب التعويض على العاملين الذي جاء بمثابة «شحادة» بكل ما للكلمة من معنى أقرت بأنه سيتم إعطاء راتب شهرين عن كل عام، الأمر الذي يثير عشرات الأسئلة من جدوى وضع أي قانون للعمل في الظروف الحالية والمواد المتعلقة بحجم التعويضات بأقل النسب المقدرة عالميا ومدى نجاعة هذا الأسلوب التعسفي في تأمين المتطلبات الأساسية لمعيشة العامل، إلا إذا كان العامل يعمل لورديتين أو ثلاث في اليوم الواحد لتأمين الحد الأدنى من المعيشة. ■■

السندس للصناعات النسيجية أفلست.. فهل من منقذ؟

على مستوى القطر. وحرصا على استمرار عمل المؤسسة كإحدى منافذ البيع الحكومية المعنية بتنفيذ خطة الدولة من حيث ضمان الأسعار والنوعية والاستمرار بتوزيع منتجات القطاع العام «بردى - سيرونكس - السجاد الصوفي - الشرق للألبسة الداخلية وجميع المنتجات النسيجية» والتدخل الإيجابي بالسوق عند الضرورة.

وحرصا على إمكانية الاستمرار فإن إعادة تشميل المؤسسة بالقرار المذكور أعلاا يترك فرصة عمل للمؤسسة تتمكن من خلالها من إعادة التوازن للمؤسسة والاستمرار بالخطط الموضوعة من الإدارة حول تنويع العمل بالمراكز وتخصيص المراكز حسب الأسواق الموجودة بها، الأمر الذي يجعل من قرار تشميل المؤسسة بالكساء العمالي قرارا مصيريا أسوة بالجهات المشملة بهذا القرار رغم بعد اختصاص عملها عنه ويحقق للمؤسسة ربحية إضافية لتخفيف الخسائر قدر الإمكان وسرعة دوران رأس المال وتوفير السيولة الذي يمكن معه تسديد جزء من الديون القديمة والخروج من أزمتها . العاملون في المؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية (السندس) رفعوا كتابا إلى الاتحاد العام لنقابات العمال يطالبون فيه التدخل والضغط على الجهات الوصائية لإنقاذ المؤسسة وعمالها من الانهيار، ووضع حد لمسلسل الخسارات بسبب قرار سيئ من رئاسة الوزراء .

■■

تعويض الاختصاص للفنيين متوقف دون سبب!

أكدت شكوى واردة من نقابة عمال الصناعات الغذائية إلى اتحاد عمال دمشق، أن مكتب النقابة قد تلقى شكاوى كثيرة من العاملين في الشركات التابعة لوزارة الصناعة مفادها أن وزارة الصناعة، وبناء على طلب من الجهاز المركزي للرقابة المالية قام بوقف منح تعويض الاختصاص للفنيين المعينين بعد عام ١٩٨٦ ومازال هذا التعويض متوقفا منذ عام ٢٠٠٩ وحتى الآن دون تبيان السبب الحقيقي والمقع بذلك. وطالب المكتب اتحاد عمال دمشق التوسط والتدخل لدى الجهات الوصائية صاحبة القرار بإعادة منح تعويض الاختصاص للفنيين وحث لجنة القرار رقم ٨/ المختصة بدراسة ومنح تعويض طبيعة العمل والاختصاص على عقد اجتماع عاجل لإصدار قرارات منح التعويضات التي أنتظرها العمال لمدة طويلة.

وقال محمود الرحوم رئيس مكتب نقابة الصناعات الغذائية، إن المكتب لم يترك اجتماعا للاتحاد أو لقاء مع المسؤولين في الوزارة إلا و طالب بوضع حد لمعاناة هؤلاء العمال، واستغرب الرحوم الطريقة التي تتم معاملتهم بها، منوها أن تعويض الاختصاص للفنيين المعينين بعد عام ١٩٨٦ من المطالب التي عملنا وناضلنا من أجل إنصافهم لكن التعليمات كانت تقف حاجزا أمامنا، وأكد الرحوم على إنه أن الألوان لكي يوضع حد لمعاناتهم. ■■

تغيير محمد علي طه

كلية الآثار في جامعة دمشق تحتضر.. العميد لا يدري والمحاضر يتخبط والمراقب يستهزئ!



بالدورة التكميلية بأسئلة غير موجودة أصلاً في الكتاب المقرر، وهو ما أحدث ضجة بين الطلاب في القاعة، فترك العديد منهم القاعة دون تقديم المادة بشكل كامل وعادوا إلى منازلهم راسبين، المراقبون بدلا من تهدئتهم للوضع أصبحوا يستهزئون بالطلاب ويتمنون لهم مطبات أكثر من تلك التي أوقعتهم بها الأسئلة، ثم تكلفت نقاشات الطلبة بالذهاب إلى عمادة الكلية من أجل المطالبة بإعادة امتحان المادة، لكن الغريب أن العمادة استقبلت الطلاب ولم تستقبل المحاضر، لتجري بعد ذلك انتخابات ويتم التصويت على خطأ لا دخل للطلاب فيها، وتم الاتفاق على إجراء الامتحان في اليوم ذاته بعد مقترحات عديدة لكن بعد ثلاث ساعات إلى حين أن يتمكن المحاضر من كتابة أسئلة وطبعها مجددا، في وقت كان نصف الطلاب قد غادروا الجامعة مما يعني تأجيل وتأخير تخرجهم سنة كاملة، ولكن الظريف في الأمر أن بعض الطلاب بدؤوا يهتفون به الطلاب يريدون تسليم الأوراق.. الطلاب يريدون محاسبة الدكتور.. الطلاب يريدون أشياء كثيرة».

والسؤال الذي لا بد منه هو: هل بهذه الطريقة سنعد جيلاً من الكوادر العلمية التي ستقع على عاتقها حماية آثارنا؟ وهل هؤلاء الدكاترة مؤهلون لتأهيل وتربية هذا الجيل تربية متوازنة متكاملة لتكون عناصر فعالة في بناء المجتمع، وتساهم في التنمية الشاملة؟ لا يبدو ذلك في المدى المنظور إلا أراد الطلاب أنفسهم أن يكونوا قدوة في النجاح!.

■ ■

إدارة القسم بشاهدين من الطلاب، فأكدوا أمام اللجنة التي شكلت أن الطالب المعاقب لا دخل له بكل ما حدث، ومع ذلك لم تحرك اللجنة ساكنا ولم تجر أو تفتح أي تحقيق بالقضية، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا تشكيل كل هذه اللجان والمحاكمات والاجتماعات إذا كانت اللجنة لا تستطع القيام بأي تغيير، أو أنها لن تقوم بمحاسبة أي مذنب؟.

محاضر وأسئلة امتحانية على مزاجه

أصبح الطلاب في كل دورة امتحانية على موعد مع التنجيم لما سيأتي به الدكتور المحاضر لمادة آثار إسلامية فصل أول سنة رابعة (غ.ي)، فتارة يأتي بخمسة أسئلة اثنان من داخل المقرر وثلاثة من خارجه ولكل سؤال عشرون علامة، أي ليس أمام الطالب سوى أربعين علامة هذا أن استطاع أحدهم أن يجيب على السؤالين كاملاً، والأسئلة الثلاثة المتبقية كافية لرسوب أي طالب مهما كان ذكياً، أما في الدورة الأخيرة فقد جاء بأربعة أسئلة بعد مناشدات قوية من الطلاب لتسهيل الأسئلة فالثاة منها داخل المقرر وواحد فقط من خارج المقرر لكنه تشارط شفهايا أمام الطلاب أن عليهم أن يجيبوا على السؤال الخارجي وإلا لن ينجحوا، فكانت النتائج صدمة للطلاب!.

أسئلة ليس لها أثر في المقرر المطلوب

المفاجأة الكبرى التي يجب أن تدخل موسوعة غينيس أن الدكتور (ع.ع) أستاذ مادة النصوص الأثرية سنة رابعة فصل أول، جاء

هذه الكلية التي يرجع تاريخ إنشائها إلى العام ١٩٢٨ كمدرسة عليا للآداب مرتبطة بالجامعة السورية، قبل أن تغلق عام ١٩٣١ من سلطات الانتداب الفرنسية، ثم يعاد افتتاحها ككلية للآداب سنة ١٩٤٦ ، وقد تطورت الكلية نحو التخصص والتعمق في البحوث والدراسات اللغوية، حتى أعيد تنظيم كلية الآداب عام ١٩٥٩ في إطار التنظيم الشامل لملاك جامعة دمشق أنشئت بموجبه الدراسات العليا في معظم أقسام الكلية. إن الكلية التي تضم جميع هذه الأقسام أصبح وضعها منذ سنوات لا يسر الخاطر، وفي أحد أقسامها الهامة «الآثار» أفادنا الطلاب بما يلي: في حادثة غريبة تم محاسبة طالب بدلا من آخر بسبب تشابه في الأسماء دون إجراء أية مراجعة من المسؤولين في القسم لاسم الطالب المدان بحالة فساد مع بعض الطلاب والدكاترة معا. الطالب الذي لم يكن له أية علاقة بالطالب الآخر الفاسد تم فصله لمدة سنتين ليحرم بها من التخرج الذي لم يبق أمامه سوى خمس مواد ليحصله، والأنكى من هذا أن الطالب المعاقب الحقيقي الذي من المفترض أن يعاقب هو من طلاب السنة الرابعة- لكون الدكتور (خ.غ) لا يدرس بالأصل إلا طلاب السنة الرابعة- بينما الطالب الذي ذهب ضحية الدكتور والطالب الفاسد وغيره من الفاسدين كان ما يزال في السنة الثالثة عندما تم حرمانه، ورغم تقديمه كل الوثائق التي تثبت ذلك والاعتراضات المتواصلة التي قدمها لم يستفد شيئا، ومن جملة ما قام به كان لقاء أجراء مع عميد الكلية الذي أعرب عن أسفه لما حصل مع الطالب لكن دون أن يقدم أية مساعدة أو حل لمشكلة طالب كان ضحية غيره والغريب قوله: «لا تكبر الموضوع، لأنني لا أستطيع أن أقدم لك شيئا، فالمشكلة كلها بال التعريف التي ورطتك بهذا الشكل»!.

بعد مرور وقت طويل على لقاء الطالب بعميد الكلية، جاءت

بالأمس كان الناس ولا يزالون يطرحون ماذا يريدون، واليوم السلطة لا تطرح ماذا تريد ، بل تكتفي بطرح ماذا لا تريد .

بالأمس كان المواطنون يصادفون سيارة النجدة وهي تعبر بعض الشوارع.. واليوم صاروا يرون أرتالا من تلك السيارات وغيرها وهي تتناوب المرور بسرعة في الشوارع وحتى في الأزقة، لغايات ترتبط بالـ «تغيير» الذي طرأ مؤخراً على مزاج الناس..

بالأمس كان الناس ينادون يا سامعي الصوت..

واليوم صار الكثيرون يقولون: «لا تندهي ما في حدا»!

بالأمس كان الناس يسألون: أين الغلط لاستدراكه وتصحيحه..

واليوم صاروا يسألون أين الصح إن وجد لصيانتته وتكريسه وحفظه برموش العين..

التغيير أت.. التغيير أت.. التغيير أت..



رحيل الرفيق جبر حمود البربرور

والتي أثبتت الأيام صحتها خصوصا فيما يتعلق بضرورة تقييد النيوليبرالية المنفلتة من عقالها، والتي تقف خلف الأزمة المالية العالمية التي تعاني منها الطبقات مسلوبة الحقوق في البلدان الرأسمالية والبلدان المتخلفة.

لم يكن الرفيق جبر الذي رحل عن عمر ناهز السبعين عاما ليعباً خلال مسيرته الحياتية بالمضايقات التي تعرض لها نتيجة إيمانه بالمثل العليا لمبادئ الشيوعية، وقد عمل قرابة خمسة عقود على تسليح تلاميذ مدينة السويداء بالعلم، فكان المعلم والمربي الفاضل لجيلين تقريبا .

كان الرفيق الراحل جبر حمود البربرور ينتمي إلى أسرة لها باع طويل في النضال الوطني ضد العثمانيين والفرنسيين، وقد شارك والده في المعارك الوطنية ضد الاحتلال العثماني في سنواته الأخيرة، وفي معارك الثورة السورية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي.

وايمانا من الرفيق الراحل بقضية الشعب والوطن، فقد انتسب إلى الحزب الشيوعي منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، وكان مناضلاً راسخ العقيدة، ثابتا في إيمانه بقضية التقدم الاجتماعي، ومؤمنا بالأفق الذي تفتحه المثل الشيوعية للإنسانية،

تعدّ إضافي لوزارة التعليم على مجانية التعليم

في الجامعات الحكومية بحسب نتائج اجتماع لجنة الاستيعاب الجامعي، على فرصة من هم أحق منهم في هذا الفرع الجامعي أو ذاك، وهذا سيحول التعليم العالي وإمكانية دخول الشباب، إلى الجامعة إلى سلعة بيد الدولة؛ تبعيها لمن تشاء وتحجبها عمن تشاء، فهي البائع الأوحـد، والظالم الأول لأحلام ٢١ ألف شاب يفترض بهم أن يكونوا بدل هؤلاء المسجلين بالتعليم الموازي، كما جعلت هذه الزيادة من الشهادة الجامعية ذاتها سلعة بتكلفة محددة لمن اقتدر على شرائها حتى لو أدى حصوله عليها حرمان من هو أحق بها منه، وهذا التجاوز للدستور، وما نتج عنه من تحويل التعليم الجامعي إلى مادة للبيع، يقتضي رفع الصوت والمطالبة بالتراجع عن قرارات كهذه بدلا من تفرغيزها، فاستمرارها يعني إمعانا وتكريسا لاستمرار اغتصاب أحلام الشباب في سورية!.

تمعن وزارة التعليم العالي في تعديها على مجانية التعليم في سورية، وما يتبع هذا التعدي من ضرب لحق المساواة في التعليم لكل الشباب السوريين، علما أنه أمر مكفول في الدستور، وفي هذا السياق تأتي موافقة مجلس التعليم العالي على زيادة نسبة القبول في التعليم الموازي في المرحلة الجامعية الأولى بالجامعات الحكومية لتصبح ٢٠٪ بدءا من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ بدلا من نسبة ٢٠٪ التي كانت معتمدة في السابق، علما أن النسبة كانت عند انطلاقا فكرة التعليم الموازي بحدود ١٠٪، فمئذ انطلاقا فكرة التعلم الموازي بدأت مؤشرات معدلات القبول الجامعي بالارتفاع..

الزيادة الحالية في النسبة التي أقرها مجلس الجامعة، ستعني حصول ٢١ ألف طالب في عام ٢٠١٢، من أصل ما يقارب ٧٠ ألفا توقع قبولهم في التعليم النظامي

«دود الخل منه وفيه».. حتى في الملاعب!

المجاورة قد يكون لعب دوراً كبيراً في قضية استبعاد المنتخب السوري من تصفيات كأس العالم، وإن الشخص المقصود كان متخوفا من موقف الاتحاد السوري من الانتخابات القادمة للاتحاد الآسيوي، وأن هذا الشخص الذي لم يذكر اسمه كان يعتبر الاتحاد السوري من المحسوبين على القطري محمد بن همام، لذلك ساهم في تسريب هذه المعلومة المتعلقة بجورج مراد إلى الاتحاد الطاجيكي ما تسبب في اتخاذ هذا القرار الظالم بحق الكرة السورية.

في حين ذكرت مصادر أخرى في الاتحاد الرياضي لكرة القدم، وذلك نتيجة لخلافات شخصية مع بعض الأشخاص في الاتحاد الحالي.

في الختام لا بد من القول أن المؤامرة إن كانت خارجية أو داخلية لم تكن لتنجح ما لم يكن هناك بالأصل تقصير وفساد في الاتحاد الرياضي لكرة القدم، فرحماكم بعقولنا ورؤوسنا التي لم تصبح كرة قدم مستديرة بعد!.

■ ■

◀ مشعل شيخ نور

مثل القرار الذي أصدره الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) صدمة كبيرة للجماهير الرياضية في سورية، إذ أقر الاتحاد استبعاد منتخب سورية الوطني لكرة القدم من التصفيات الآسيوية القادمة، والمؤهلة لمونديال كأس العالم في البرازيل عام ٢٠١٤، وذلك على خلفية مشاركة المهاجم جورج مراد مع منتخب طاجكستان، وهو اللاعب الذي سبق له أن لعب في المنتخب السويدي تحت ٢١ سنة من عام ٢٠٠٢-٢٠٠٥، ما يخالف أنظمة ولوائح الاتحاد الدولي، وكنتيجة طبيعية لذلك وكون اتحادنا لم يقم بالإجراءات المطلوبة منه، فإن مشاركة جورج مراد مع منتخبنا الوطني هي عمليا غير قانونية ما يستوجب خسارة سورية للمبارتين بنتيجة (٣-٠) حسب لوائح الاتحاد الدولي المتعلقة بالعقوبات التي تدخل تحت هذا الباب.

وقد برر رئيس اتحاد كرة القدم السوري خروج منتخبنا من التصفيات المؤهلة لكأس العالم بأن هذه مؤامرة خارجية على سورية من الفيفا، وفي تصريح آخر قال إن رئيس اتحاد كرة القدم في إحدى الدول العربية



الأعياد، إنما يمثل دليلاً واضحاً على طول أيدي الفاسدين واستهتار الجهات المعنية وتقصيرها في حماية المواطنين (صفارهم وكبارهم) من ضعاف النفوس، رغم كل التنبيل والتذمير بمحاربة الفساد!.

ولعل الطريقة المثلى لتقليص حجم هذه الظاهرة تبدأ من تدخل الأسرة نفسها عندما يتدخلون بأسلوب ذكي في جهات صرف أبنائهم لنقودهم، ويتعريفهم بمخاطر الألعاب/ الأسلحة على صحتهم الجسدية والنفسية، فمن المعروف أن حمل الأطفال لأسلحة بلاستيكية واستمتاعهم بقتنص بعضهم البعض، ناهيك عن استمتاعهم بأصوات الانفجارات التي تحدثها المفرقات، يعد أمراً غير محبب اجتماعيا، لما قد يسببه من قلق وتوتر نفسي، سواء لدى المشاهدين لهذه الظاهرة أم لدى الأطفال أنفسهم الذين تعتبر حمايتهم من أي خطر واجبا هاما يجب أن يؤديه أهل من جهة التوجيه، وأجهزة الدولة من جهة ممارسة الرقابة على الأسواق ومنع هذه الآفات من التسلل إلى أيدي الأطفال وأفكارهم.

■ ■

يستطيع المرء أن يتجاهل أحياناَ بعض المشكلات من حوله، ولكنه لن يستطيع تجاهلها للأبد، ومن المشاهد الإشكالية التي تتكرر في كل الأعياد، رواج الأسلحة البلاستيكية من مسدسات الخرز، والألعاب النارية على اختلاف ألوانها وأنواعها، كبضائع ترفيهية يستمتع بها الأطفال بين الأرقعة وفي ساحات الأحياء، ويتفنون بإبهار المارة بما يستطيعون فعله بها كل ساعة ونهار، فيهدرون على «ذخيرتها» المزيفة جل ما يحصلونه من «عيديات» رمزية، ويؤذون بعضهم البعض أحياناَ خلال عيثهم الطفولي، عدا عن أنهم يكتسبون ميلاً عداثياً- وإن مؤقتاً- قد يؤثر سلبا في نموهم النفسي مستقبلا!.

رغم أن هذه الألعاب محظورة «قانونياً» إلا أن انتشارها الكبير كل عيد يمثل دليلاً على ضعف الرقابة، وعلى غلبة الفاسدين عندما يتعلق الأمر بالمال، وطبعاً لن تجد فاسداً يكثر بسلامة الأطفال، اللهم ما لم يكونوا أطفاله أنفسهم.. ولتزداد قتامة المشهد أصبح مؤكداً للجميع أن هذه الألعاب (من مسدسات خرز وألعاب نارية) لم تعد تباع بشكل سري في مختلف أنحاء البلاد، بل بات بيعها مهنة وتجارة في آن واحد، والمشكلة أن هذه الألعاب خطيرة جدا وكثيرا ماتخلف عاهات دائمة للمصابين بأعيرتها، هذا بالإضافة إلى ما قد تشعله من حرائق في البيوت والمحال، والغريب في الأمر أن بعض أهل ما يزالون يعايدون أولادهم الصغار ويربتون على أكتافهم عندما يصرفون العيديـة على شراء هذه الألعاب.. حتى أن بعض الأطفال يصيبهم الحزن إذا لم يمتلكوا مسدسا أو مفرقات وتتحول أعيادهم إلى ماتم، ويصبون جام غضبهم على أولياء أمورهم الذين باتوا مستسلمين للأمر الواقع في سبيل إرضاء أبنائهم دون أن يدركوا خطورة هذه الألعاب، وماتتركه من آثار وخيمة على صحة الآخرين، كما أن سرعها الرخيص يعد مظهرا مشجعا على اقتنائها فبسرـع ٥٠ ليرة تستطيع الحصول على عدد منها، ثم لاحقا يمكنك أن تتفكر بتكاليف إعادة تزويدها بالذخيرة البلاستيكية!.

إن مشكلة الألعاب النارية والأسلحة البلاستيكية لها أوجه متعددة بطبيعة الحال، ولكن الذي يجدر الانتباه إليه هو أن رواجها واستمرار ظهورها بين أيدي الأطفال في

أبناء القنيطرة المحررة.. محرومون حتى من أملاكهم!

◀ ماهر فرج

مدينة القنيطرة هي وحدها ما بقي لنا من الجولان المحتل، وهي كحبيبها الأسير مازالت في قلوب وعقول أهلها المهجرين منها منذ أربعين عاما، رغم أنها عادت إلى أحضان سورية منذ عام ١٩٧٣، إلا أنها طوال هذه المدة بقيت مدينة دون حياة، وبقي أهلها مبعثرين بين المحافظات السورية دون أن يسمح لهم بالعودة إليها، واستعادة منازلهم وأراضيهم، بحجة أنها تقع تحت مرمى نيران الكيان الصهيوني، إضافة إلى رغبة الجهات الرسمية بجعلها متحفاً طبيعياً شاهداً على همجية وعدوانية الكيان الصهيوني أمام المجتمع الدولي، والأمم المتحدة التي لا تعير قضايانا العربية أي اهتمام، ولم تتخذ منذ تأسيسها أي قرار منصف لقضايا العرب!.

ورغم علمنا بأن الأمم المتحدة أداة في يد الدول الاستعمارية الليبرالية للسيطرة على الشعوب المقهورة، وانحيازها الواضح للكيان الصهيوني، تنقيد بقراراتها ونلجأ إليها لتستعيد لنا حقوقنا التي كانت هي نفسها إحدى الجهات التي ساهمت في اغتصابها، فما الفائدة من جعل مدينة القنيطرة متحفاً طبيعياً إذا كان المجتمع الدولي بلا عيون ليرى أو آذان ليسمع صوت الحق.

إن مدينة القنيطرة، وإن كانت شاهدةً على الهمجية الصهيونية، إلا أنها لا تزال شاهدةً أيضاً على تشريد عشرات الآلاف من أهلها بين المحافظات والمدن السورية، رغم أن منازلهم وأراضيهم محررة وموجودة حتى الآن، ولكن لا يسمح لهم بالعودة إليها، خوفاً عليهم من نيران العدو الصهيوني!.. علماً بأنها من أكثر المناطق هدوءاً واستقراراً حتى الآن رغم الحراك الشعبي المتصاعد الذي تشهده سورية هذه الأيام، فهذه المدينة لم تشتعل فيها النار منذ تحريرها، ولو لإعداد «أبريق شاي»!...

ومع أن الدولة اتخذت بعض الإجراءات بهدف إعادة عدد من أهالي محافظة القنيطرة المقيمين خارجها إليها، من خلال نقل مقرات بعض الدوائر الرسمية المسؤولة عن تسيير أمور أهلها إلى محافظة القنيطرة، إلا أن أهلها المعروفين باسم (نازحين)

هل هو مؤشر فساد أم سوء تخطيط؟

مدخل جرمانا الشمالي الشرقي متعرج وخطير

◀ يوسف البني

لدى قيام «قاسيون» بجولة على المرافق العامة الهامة والحيوية في مدينة جرمانا، لفت انتباهنا خلل كبير في الهيكل الأولي للطريق الرئيسي الداخل إلى مدينة جرمانا من زوايتها الشمالية الشرقية، المتفرع عن طريق الملكية عند معمل دهانات أمية، والرؤية بالعين المجردة لهذا الطريق تشير بشكل أو بآخر إلى سوء بالتخطيط، أو وجود يد عابثة لعبت بهذا المخطط لئبتعد عن بعض العقارات، ويأكل عقارات أخرى لا علاقة لها باستقامة الطريق.

يبدأ الطريق بالاتجاه جنوباً متفرقاً عن طريق المليحة على الجانب الغربي لعمل الدهانات مباشرة، بعرض يزيد عن عشرين متراً، ويستمر بالسير جنوباً نحو مسافة ٢٠٠ حتى ٣٠٠ متر، ثم فجأة، وبكوع خطير وقاتل، يتجه نحو الغرب لمسافة لا تزيد عن عرض الطريق، ثم يعود ويتجه جنوباً بكوع قاتل آخر، ويسير مسافة حوالي ٢٠٠ متر أيضاً، ثم يعود ويتجه للشرق ليلاقي الاستقامة

◀ سلام نمر

لا يخفى على أحد أن الكفاءة في العمل والأداء الجيد، وتحقيق النتائج الجيدة، هي المعايير المطبقة لاختيار الكادر المناسب نظرياً لجميع الوظائف والأعمال مهما كانت نوعية العمل على امتداد العمورة، فهي إذا ليست الولاء والمحابة والجنس واللون والعائلة والمعتقدات.. وما الأحداث الاخيرة التي تدور في طول البلاد وعرضها إلا نتيجة طبيعية لما جرى في سورية خلال العقود الماضية على هذا الصعيد، والذي كان معاكسا لطبيعة الأمور ومنطقها، فكانت المعايير

لم يعودوا إلى أراضيهم ومنازلهم الحقيقية الموجودة حتى الآن، بل عليهم شراء منازل جديدة، في حال عدم وجود وثائق تثبت ملكيتهم لأي عقار فيها، علماً أن هناك عائلات كثيرة فقدت وثائقها نتيجة الخوف والنزوح المفاجئ تحت نيران الاحتلال الصهيوني الموجه لمدينة القنيطرة حين اجتياحها، وفيّ حال وجدت هذه الوثائق فإن الدولة قد تمنح حاملها منزلاً واحداً، رغم أن أملاكه الأصلية لا تزال موجودة.

وقد أكدت الدولة في فترة سابقة نيتها بناء وحدات سكنية في محافظة القنيطرة لإعادة قسم كبير من أهالي القنيطرة المقيمين خارجها، إلا أن هذا القرار سيحرم عائلات كثيرة من أملاكها التي تفوق مجرد منزل واحد، فكما هو معروف فإن معظم أهالي القنيطرة كانوا قبل النزوح ميسوري الحال، بحكم خصوبة أراضيهم وعملهم بالزراعة حينها، فكانت لكل عائلة قطعة أرض مجاورة للمنزل، في حال كانت الأسرة فقيرة، وهناك عائلات



تملك مساحات واسعة من الأراضي وعدداً من العقارات الموجودة حتى الآن، والتي استملك بعضها من عدد من متطفلين منذ عقود طويلة دون وجه حق رغم وجود المالك الأصلي على قيد الحياة، والذي منع مراراً وتكراراً من العودة إلى بيته وأرضه للحجج المذكورة، تماماً كما جرى مع إحدى العائلات التي منعت من استرداد أرضها في مدينة القنيطرة لتفاجأ في ما بعد بأن أحدهم اغتصب حقها وجعل من أحد عقاراتها «مقصفاً تجارياً» منذ فترة طويلة بموافقة المحافظة التي منحتة حق استثمار ما ليس لها أو له! وهو موجود حتى الآن في مدينة القنيطرة يقصده كل زوار المدينة، فكيف سمحت الدولة لهذا المتطفل باستثماره من جهة لا يحق لها التصرف به؟ ولم يحصل أصحاب العقار طبعاً على أي مبلغ من عائدات الإستثمار التي عادت جميعها للمحافظة طيلة هذه المدة، علماً أن العقار المغتصب موجود ضمن المنطقة التي تعتبر تحت نيران العدو الصهيوني، وقد منعت

نطالب:

١. توقيف العمل فوراً على الطريق ريثما يتم البت فيه رسمياً من الجهات المختصة.
٢. لن يصل بنا الأمر للطلب من وزير الإدارة المحلية ووزير المواصلات و محافظ ريف دمشق زيارة مكان المشروع والاطلاع شخصياً على الطريق، على أرض الواقع، وإبداء الرأي والقرار، ولكننا نطالب بتشكيل لجنة فنية مختصة مشتركة من الجهات الرسمية الثلاث، تطلع على واقع الطريق المنفذ، وتكون لها الصلاحية لتثبيت المخطط للطريق أو الطعن به وتصحيحه ورسم مخطط جديد قد ينتج عنه استملاكات جديدة في عقارات فارغة.

٣. موافقتا بملاحظات وقرار اللجنة، وشرح المبررات الفنية والهندسية، إن كان لتثبيت وضع الطريق، أو تعديله وتصحيحه.

إن أهالي مدينة جرمانا الذين يفدون الوطن بالغالى والنفيس، غير مستعدين لتقديم الضحايا رخيصة على طريق غير مدروس أو ملعوب بمخططه، لذلك فإننا نطالب بالاهتمام السريع والعاجل بالموضوع، حفاظاً على أمن وسلامة المواطنين أولاً، وللحصول على فوائد التطور والمشاريع الخدمية التي يطمح إليها كل مواطن.

الدولة صاحبه الأصلي من الرجوع إليه بهذه الحجة! فهل من يفتصب حقوق الغير معصوم عن نيران العدو؟.. ناهيك عن أن قرار الحكومة إعادة أهالي الجولان المحتل إلى مدينة القنيطرة، يتطلب بناء عدد كبير من الوحدات السكنية، والتي تحتاج بدورها إلى مساحات واسعة من الأراضي، وبهذا ستقوم الدولة باستملاك مساحات واسعة من أراضي القنيطرة، لا تمتلكها أصلاً، وبالتالي ستحرم أصحابها الحقيقيين منها وهم الذين عاشوا طوال أربعة عقود محرومين منها بالأصل، ولكن هذه المرة سيكون أمل عودتهم إليها معدوماً.

فلماذا تتكبد الدولة عناء ونفقات بناء مساكن جديدة إذا ما كانت منازل وأراضي الأهالي موجودة أصلاً؟ ولماذا تنتهج هذا المنهج بدل أن تعيد لكل ذي حق حقه وتوفر الدولة على نفسها الكثير من العناء والنفقات بترك الأهالي يرممون أو يعيدون بناء بيوتهم بأنفسهم، وبذلك تعود كل عائلة إلى مسقط رأسها؟. صحيح أن معظم الجيل الأول ممن هجروا قبل أربعين عاماً قد توفي، إلا أن الجيل الثاني ممن ولد في مدينة القنيطرة وورث الحقوق عن آبائه، ما يزال على قيد الحياة، ويرغب بالعودة إلى منزله الذي ولد فيه بكل تأكيد .

ولنفترض أن أهالي القنيطرة قرروا قبول الحل المتخذ من الدولة، فإنه لن يشمل النساء اللواتي ورثن عن آبائهن عقارات بموجب سندات تملك، فالقرار ينص على بيع كل رب أسرة منزلاً (ولن نقول تعويضاً، لأن من سيشمله القرار عليه دفع جزء من ثمن المنزل الذي تعتبره الدولة بمثابة تعويض كما يقول البعض)، فهذا القرار ستحرم بعض عائلات مدينة القنيطرة من قسم كبير من حقوقها، رغم امتلاك هذه العائلات لأوراق تثبت ملكيتها لبيوت وأراض في القنيطرة.

فهل على من حرم من بيته وأرضه طوال (٤٠) عاماً أن يدفع ثمن منزل في محافظته من جديد، رغم أن منزله الأصلي موجود حتى الآن؟ وهل كتب عليه أن يظل واقفاً على أطلال حقه المسلوب طوال عمره الباقي دون أن يتمكن من استعادته هو أمام عينه؟ ألا يكفيه أنه عاش مشرداً تحت اسم «نازح» وتحمل قسوة الغربة في وطنه طوال أربعة عقود؟. وهل قدر أهالي مدينة القنيطرة أن يعودوا دائماً إلى مرحلة الصفر ليبدووا من جديد، أم أن قدرهم إلا يتخطوا مرحلة الصفر أبداً؟.

اقطع.. ولا تفرع!

◀ آلان كمر

في تصور العقل الشعبي البسيط للعقوبة الجماعية، يتبادر إلى الأذهان هيئة أستاذ المدرسة أو مدرب الفتوة يجبر طلاب صف كامل على الهرولة في باحة المدرسة، أو تنظيفها، أما في تصورنا لهذه العقوبة عام ٢٠١١ فتظهر لوحة تراجيدية ميكية أخرى، رسمها الأمر الواقع على صفحات دفتر الرسم خاصتنا!.

شكل آخر للعقوبة الجماعية يبدو ماثلاً في وعينا عندما يتعرض حي القابون مثلاً الى حملة مدامات أمنية واعتقالات بحثاً عن مطلوبين مزعومين، شاركوا في تظاهرات الحراك الشعبي، ولأن المطلوبين المزعومين موجودون في هذا الحي اتخذت الجهات المعنية فجر أحد الأيام إجراءات عقابية بحق غير المطلوبين في القابون، وبرزة، وحرستا.. فقطعت خطوط الهاتف الأرضي والخليوي عن غير المطلوبين لمنع المطلوبين من التواصل والتآمر على شيء ما، وقطعت خطوط الكهرباء عن غير المطلوبين لمنع المطلوبين من استخدام الحواسيب، وربما فبركة مقاطع فيديو تسيء أيضاً إلى شيء ما!.

المطلوبون للجهات المعنية وغير المطلوبين الذين ابتلي بهم هذا الحي الفقير، استيقظوا على هذه اللوحة من العقاب الجماعي ذات يوم، ولأن خطوط الهاتف والكهرباء مقطوعة عن «المعظم» بحثاً عن البعض المزعوم، فقد قطعت خطوط مياه الشرب في اتجاهات مختلفة، ومنعا لهروب المطلوبين الذين يلهثون لتفادي الاعتقال، قطعت المواصلات في الاتجاهات كلها عن الجميع، بمن فيهم غير المطلوبين بطبيعة الحال!.. تصيحجون على وطن، فكم صباح آخر سيجمل لنا نحن غير المطلوبين «زوراً» المزيد والمزيد من عقوبات البحث عن «المندسين» في مكان آخر، قطع المياه والكهرباء والاتصالات والمواصلات.. وربما لاحقاً قطع الأرحام؟.

ولكن، هذا هو الحل!؟.. أن تقطع!؟.

مصالحهم وانتهز زينتهم وأنانيتهم المعهودة، ولا يترددون في قول الكذب والنفاق والخداع من أجل الوصول إلى أهدافهم التي كانت على رأس قائمة اهتماماتهم في وقت مضى، حتى ولو أدى بهم المطاف إلى بيع الوطن في سوق «النخاسين»، وهنا كان لا بد أن يستخدموا خبثهم من أجل إخفاء صورتهم الحقيقية، وهؤلاء كانوا على مرّ الزمن بوجهين: وجه ينادي بالديمقراطية والحرية والكرامة كما يدعون، ولكن الوجه الآخر وهو الأساس حين عمداً من وراء الكواليس للعب على جميع الأوتار، والذي طالما كانوا ينجحون في إخفائه.. لكن شخيرهم مؤخراً على الشبكة الالكترونية وسذاجتهم على المنابر الاعلامية، فضح أقوالهم وأفعالهم المزينة وعمرأهم من ملابسهم الرثة وكشف مسطحات عقولهم ضيقة الأفق.

إنها الحياة والتاريخ بحتميتهما المنطقية التي تعطينا دروساً في الحياة.

الرجل المناسب في المكان غير المناسب

وتاريخهم النضالي وإنما قياساً على مدى قربهم من القائد أو المعلم أو الزعيم!.

إن ما رأيناه من مزادوات ومساومات خلال العقود الماضية كان دليلاً على مدى ازدياد من تطبيق عليهم المقولة الشهيرة «الساكن عن الحق شيطان أخرس»، وهم كثر طبعاً، ويتخفون وراء إرث عائلاتهم وعشائرتهم وقبائلهم ويعيقون التطور في كل مفاصل الحياة.

والمفاجئ أنهم ينقلبون بين ليلة وضحاها من خضم الصراع الطبقي إلى الانفتاح الاقتصادي الليبرالي، وحسب السوق وقوانينها يسوقون، وأينما وضعوا أقدامهم وأيديهم تسبقهم

مطببات

رمضان.. وأكثر

◀ **عبد الرزاق دياب**

أنت تسمية شهر رمضان من شدة الحر، وجاء بعض التفسيرات الدينية ليدل على خصوصيته المناخية والنفسية، فقبل لأنه يرمض الذنوب، أي يحرقها، ونحن السوريين اعتدنا على أن يكون هذا الشهر منا أكثر من الذنوب، وأبعد من أوجاعنا العادية والوطنية والقومية.

هي أوجاعنا اليومية التي لم تهدأ منذ أن قالوا إن اقتصاد السوق هو مستقبلنا، وإن الانفتاح يعني أننا سنرى ما لذ وطاب، ولكننا لن نتمكن من لمسه، وسوف نشاهد بأم أعيننا ما ينتجه العالم من أدواته المتفوقة، وفي الوقت نفسه نبقى نحن أكبر المتفرجين.

منذ أن قال الفريق الاقتصادي إن رفع الدعم عن أساسياتنا الحياتية سوف يعني عدلاً أكثر، ويجعل الوطن أغنى وأوسع، منذ ذلك الوقت بالضبط صارت حياتنا أضيق، وصار اقتصادنا يعني لنا فرصة عمل أخرى لا تأتي، وسباق مع الزمن لجمع ما يسد الرمق.

منذ أن وعدنا الحالمون باقتصاد على مقاس الكروش صرنا أكثر نحولاً، وانتشت من نومها برجوازيات الزمن القديم، ودخلوا مرة أخرى في زمنهم الجميل، وأما نحن السوريين فاستفحلت بيننا البطالة والتسول والجريمة، وتوسعت أرزاقنا فقط في الظل، وفي الشوارع مددنا مخلفات الصناعات الدقيقة والالكترونية الصينية والكورية من أسوأ الماركات، وعبر وسيط أثراه منجز الخصخصة (تجار الشنطة) الذين يساهمون اليوم في ازدهار اقتصاد الالكترونيات المستهلكة، اقتصاد ظل متطور على مقاس خداعنا، فهل يمكن أن تصدق أن كل هذه الأدوات (فلاشة- شاحن- سماعة) فقط بخمسين ليرة.

وتأتي استحقاقات الشهر الفضيل كمقدمة لاستحقاقات الشتاء القادم، مقدمة حارة وقاسية على البسطاء الذين هم كلنا، وتتعاقب الأيام السورية مع مخططات رفع الدعم عن الوقود، والدور الطويل لطالبي الدفء الذين سيتزاحمون مع طالبي الوقود لعربات النقل بعد أن صار صديق البيئة عدواً للسائقين، وستعلن ربات البيوت أولئك العاجزين عن تأمين «مونة» البيت، وهم الذين يعجزون الآن عن تلبية حاجاته اليومية.

أجزم الآن أن أغلبنا يحاول أن يمرر الأيام المتبقية مكوياً ومحروقاً من قسوة الظرف الاقتصادي، وأن أغلبنا يحاول جاهداً ألا يتذكر ما ترتبه الأيام الاعتيادية في هذا الموسم القاسي، وأغلبنا يعرف ماذا تعني أيام التحضير لقوت الشتاء في بيوتات المخالفات التي تسكنها .. أغلبنا هنا على موعد مع مواسم أكثر من عطش الصائمين وأقسى من جوعهم الاختياري.

يُقلِّب الحانوتي دقاته، وهو يدرك أن ديون زبائنه ستتأخر وقد لا تعود، والزبون يهرب من حارة إلى أخرى، أو ينتظر أن تغلق المحلات أبوابها، ويقف الشاب العشريني على قارعة الطريق عسى من يحتاج سائفاً بأجرة يومه، والخياط اقرب موسم العيد الذي ينتظره كل عام دون زبائن، وأما أصحاب الورش الصغيرة فقد ناموا على حلم الفرج بعد العيد.

الآن يتسلى الناس بالحديث عن رمضان مضى، وفي ذروة انتشائهم يتذكرون الأسعار والأجواء وطقس ما قبل الفطور، وكيف كان السوق محمولاً بين أيدي البسطاء، وفي أكياس عودة الآباء إلى البيوت، وفي انتظار نكهات الوجبة الربانية التي تُحس ولا تُؤكل.

تنداعى أرواح الساهرين، وتسقط بعد حين كل آماسي الشتاء في قلوبهم، ولا قلب لذكريات توجع القلب، ولا مكان لمزيد من انتهاك الروح بالذكريات، فثمة أبواب جديدة للأسى، ومواعيد للركض خلف ما كان يسيراً، فقط نكهة مريرة في الحلق لا تعيد حلاوتها أباريق التمر هندي، وكل مشتقات (عمار)الرمضانية بألوانها.

رمضان السنة أكبر من حرّه وفقره، وأوجع من حاجة الصغار إلى لباس وأرجوحة، وأوسع من رغبة أبوية بمعايدة الموتى والسلام على الأحياء.. فقط هاهنا ثمة دعوات في آخر الليل، وأمنيات تفهمها السماء.

■ ■

كيف مرّ رمضان الأزمة على المواطن السوري؟

وكيف يتربقب ويتمنى أن يكون العيد ضمن التحولات الجارية؟



الشعوب البائسة واليائسة والمضطهدة والمقهورة. في كل عام يأتي شهر رمضان المبارك والعالم الإسلامي بكل أطيافه يستقبله بسرور وأمل أن يكون بشائر خير، أما هذا العام فقد أتى حاملاً على أيدي المافيات والشبيحة شلالات من الدم والقهر والذل والهوان، مكشراً عن أنيابه، موضحاً للعالم كله ما كان يختفي وراء شعارات المقاومة والممانعة، تبين أن المقاومة والممانعة لشعب أعزل، عانى لعقود طويلة من الظلم والفقر والذل، هذا رمضان والعيد على الأبواب، وبدلاً من شراء الثياب والحاجيات للأولاد سنشتري الأكفان والقبور، نعم هذا هو رمضان ٢٠١١، في القرن الحادي والعشرين وصل العالم إلى الفضاءات الخارجية كلها، ونحن نعم وألف نعم، وصلنا إلى باطن الأرض، ولكن هيهات منا الذلة، فبعد اليوم سينتب ربيع جميل مكلل ببساط من أزهار وورود ذات روائح عطرة من دم شهداء الوطن الذين انتفضوا من أجل طريق حرية الوطن، ومزخرف ببساط من أطيايف الوطن بأسره، ومهما طال الليل فلايد أن يطلع الفجر والشمس المشرقة على كل حر أبيي».

توريط في غير محله

. الفلاح أبو حسن قال: «لا حسيْنَا برمضان ولم تعد لدينا قناعة أساساً أنه شهر الخير والبر والإحسان والمودة والترحام، وأي عيد ننتظره إذا كنا كرهنا قدوم رمضان هذه السنة والجيش، كل يوم يخلع أبواب منازلنا ويدهمنا بحجة التفتيش، وفي بداية الأحداث كنا نلوم الذين يخرجون في المظاهرات، وكنا نقول لهم «يا شباب حافظوا على البلد، بلاها الطلعة بالمظاهرات وأعطوا الحكومة مهلة للإصلاح» وكنا دائماً نكرر لهم هذا الكلام حتى قال لي أحد الشباب تعال وشاهد ماذا يفعل الذين كنا نعتبرهم حماة الديار، ونقول إنهم يحموننا ويدافعون عنا، وشاهدتهم لأول مرة يخلعون الأبواب ويسرقون وينهبون المنازل ويكسرون الأثاث والأواني، وصرت أخرج مع المظاهرات، وصاروا يواجهونا بالرصاص الحي والقنابل والأسلحة الأخرى، هل هؤلاء هم حماة الديار؟»

. المواطنة أم سامر قالت: «صوم وشوب، وكملّتها معنا الحكومة بتقنين الكهرباء التي تنقطع أكثر من مرتين باليوم، ارحموننا يا من بيدكم الأمر، من أين سيحدها المواطن؟! فبالإضافة إلى التوتر والقلق والاضطرابات النفسية خوفاً على البلد من الدمار، نتوجه بالدعاء الصادق للخروج من هذه الأزمة، ووقف نزيف الدم غير المبرر، وفي داخل الأسرة فإن ميزانية شهر رمضان مرتفعة مقارنة مع باقي الأشهر، حيث تزداد الاحتياجات نظراً لضرورة تنوع الأطعمة على مائدة الإفطار! ولكن في رمضان هذا العام نرى أن العزائم الرضائية قليلة أو معدومة، لأن بال الناس مشغول بالهم الوطني الأكبر، أما من جهة العيد فإننا نترقبه بتناقض كبير، وتنازع في المشاعر بين الرغبة بالفرج المفقود منذ زمن، وبين الحزن على هذه الأرواح التي أزهقت مجاناً دون أية قيمة»

. أبو محمد والد خمسة أطفال، موظف في قطاع التسيج ويعمل دواماً إضافياً لدعم الراتب الذي لا يستلم إلا ربهه فقط بسبب أفساط القروض والجمعيات،قال:«إن ضربتين على الرأس بتوجع،

أزمة الأزمات المتراكمة

فالأسعار نار رغم انخفاض أسعار الخضار الموسمية، إلا أن الفواكه والزيت والسمنة والرز والسكر أسعارها كاوية، وأتوقع أن يأتي يوم نطبخ فيه طعامنا على الماء فقط، ويأتيك مصروف رمضان الزائد عن باقي الأشهر وخاصة هذا العام حيث ترافق مع أحداث هذه الأزمة الوطنية العامة والاضطرابات التي تشهدها سورية، والتي عمل بعض ضعاف النفوس والمتنفعين من الأزمات، التجار والمستوردين المتاجرين بدم الشعب، على استغلالها ورفع أسعار المواد الأساسية، وخاصة المستوردة، أما عن العيد فمن له نفس أن يُعيد بوجود هذا القلق والتوتر والأخبار التي توجع القلب وتغم النفس؟ والممارسات التي ينفذها بعض الموتورين في الشارع، من قتل وسفك دماء بريئة»

-أبو يحيى من جوبر قال:«أي عيد وأي رمضان؟ والله لو نقلنا الصورة التي نعانى منها لما صدقنا أحد، إن جوبر والقرى المحيطة بها، ومعظم قرى وبلدات ريف دمشق المحيطة بدوما وحرسنا ليست سوى ثكنات عسكرية، وحتى أمام مداخل البيوت وأمام واجهات المحلات، ينتشر الجنود ورجال الأمن مدججين بكل أنواع الأسلحة، فكيف تطاوعك نفسك أن تأخذ ابنك إلى السوق لشترتي له لباس العيد؟ وكيف لك أن تفكر حتى أنك ستعيد؟ وليس لأحد نفس للتحضير لحلويات العيد التي كنا ننتظرها من عام لآخر، لقد قتلوا الفرحة فينا والبهجة وانتظار العيد، نفسياتنا من هذا الجانب محطمة ويائسة، نتمنى ألا يأتي العيد لأننا نحس أن القيامة ستقوم صباح العيد، والأمور ستؤول إلى الأسوأ»

. المواطن أبو زياد من دوما قال: «لن أتكلم عن الحسرات والمرات التي رافقت حياتنا اليومية طيلة أكثر من خمسة أشهر، بما فيها شهر رمضان الذي نعتبره شهر المودة والترحام، وهو من الأشهر الحرّم التي يمنع فيها سفك الدماء، وأقول بصراحة وبكل جوارحي الخائفة على هذا البلد من الدمار والفوضى، أتمنى ألا يتواجد الجيش والأمن في طريق الناس على الأقل صباحية العيد، أثناء زيارة المقابر وصلاة العيد، فنحن لسنا بحاجة إلى مجازر جديدة..»

تحقيق

المادية، بل وملجأً لكثير من المواطنين السوريين الذين يبحثون عن العمل ولقمة العيش، أما في الوقت الحالي وبعد أن ارتفعت أسعار المواد الزراعية ومستلزمات الإنتاج، وجفت الآبار التي تضخ المياه العذبة، وضربت الكثير من الأمراض والأوبئة البشر والحجر والمزروعات، ما أدى إلى هجرة العديد من الأسر تحت وطأة الجوع للبحث عن فرصة عمل في المعامل أو المصانع، أو بكاعة جوالين، أو بالعمالة اليدوية اليومية، وهذا الأمر هو السبب الرئيسي وراء خروج الآلاف من المواطنين في المحافظة للمطالبة بكرامة العيش وتحسين الوضع، إلى جانب الحاجة الكبيرة للحرية والديمقراطية، وليس هناك عيد ما لم تحقق هذه المطالب، وقريباً إن شاء الله»

. الشاب سمير الذي ما زال في مقتبل العمر، يعمل على بسطة تفتش الشارع، يائس وفاقد الأمل، الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج جيل مشوه بالتفكير والممارسة والعلاقات المتبادلة، وربما التصرفات الخاطئة والمؤذية في كثير من الأحيان، قال:«أنا لا أحس أن في سورية هناك متسع حتى للتفكير بأنه يمكن أن يكون لدينا أيام تسمى أيام العيد، فالدم والفوضى والأزمة الموجودة الآن ليست جديدة، بل هي وليدة تراكم أزمت سابقة كثيرة وأنا كمثال، ونتيجة لبعض الظروف التي خلقتها الحكومات، فقد بدأت العمل منذ أربعة أشهر لأساعد والدي في تأمين دخل كاف للأسرة، ولأنني أكبر أخوتي الخمسة كان لايد لي من تدبر الأمر، فعائلتي كبيرة، ونسكن في بيت إيجار، وبعد ترك المدرسة لم أجد عملاً يمكن أن أمارسه سوى البيع على البسطة، وهذا العمل لا يحتاج إلى رأسمال ولا الشهادات علمية، ولكنه يحتاج إلى جهد كبير، وأنا أقف هنا أكثر من اثنتي عشرة ساعة يومياً لأحصل على ٢٠٠ أو ٣٠٠ ل س ربحاً صافياً، وأنا راض بهذا العمل رغم صعوبة الوقت ورغم ظروف الفقر والحرمان، لأنني أحس بالسعادة عندما أقدم للزبون بضاعة تناسب طلبه بسعر رخيص جداً عما يجده في المحلات، وهناك إقبال معقول للتسوق من البسطات بسبب التنوع الذي تقدمه للشاري وانخفاض الأسعار قياساً بالمحلات، وأصبح التوجه للتسوق من البسطة حتى للحصول على لباس العيد نظراً لضعف القدرة الشرائية عند المواطن، فإنه يجد على البسطة ما يرضى ذوقه وبسعر يناسب دخله، على كل حال فأنا أعود سعيداً إلى البيت مساءً عندما أجد ابتسامة على وجوه أخوتي الصغار»

واقع نتمنى ألا يطول

هذا هو رمضان الأزمة في سورية هذا العام، وهذا هو شعور المواطنين المحبط على أعتاب العيد، الذي كان من المفترض أن يحمل بين ثناياه الفرحة والأمل والسعادة، والأمنيات بتحقيق الأحلام، وعودة الأيام على الناس بالخير والبركة وهدهوء البال، فهل يحقق هذا العيد هذه الأمنيات لشعب عانى كثيراً من صعوبات العيش والإهمال والنهميش، ودفع ثمناً للحصول عليها دماء كثيرة؟ نتمنى أن نختفي في أيام العيد على الأقل كل مظاهر العنف والتوتر والتصيد، لعل هذه الأيام المباركة تكون مدخلاً للتهنئة والتروي والتفكير بالبحث عن حلول جادة للخروج من الأزمة، بعيداً عن إراقة المزيد من الدماء البريئة.

■ ■

السوريون والتدخل الخارجي..

الحركة الاحتجاجية: «زيوان البلد ولا قمح الجلب».. ولكن لدينا مطالبنا!

◀ أحمد محمد العمر

طرأت تطورات كثيرة على الأزمة السورية مؤخراً، أبرزها على المستوى الداخلي تفاقم وتعاظم «المعالجة الأمنية» على حساب غياب أو سطحية المعالجات الأخرى، أما على المستوى الخارجي، فأبرز عناوين تلك التطورات «استفاقة» الكثير من الأنظمة الغربية والعربية على ضجيج المشهد السوري ووقع استمرار سقوط الكثير من السوريين المدنيين والعسكريين جرحى وقتلى، وبدء ملامح التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للبلاد بزعـم حماية السوريين وتحقيق مطالبهم بالتغيير.

واللافت أن معظم شرائح الشعب السوري ما تزال تجمع على رفض أي تدخل خارجي في الشؤون الوطنية، بل وثمة تصاعد للـدعوات المنادية بوحدة الصف الوطني بعيداً عن أي تحزب رجعي لطائفة أو لدين، والملاحظ في الشارع السوري أيضاً أنه رغم سيطرة الحل الأمني الذي أثبت عدم فعاليته في قمع الاحتجاجات، فإن الحراك الشعبي ما يزال يصـر على سلميته، وإن ظهرت هنا أو هناك مظاهر مسلحة فإنها لا تجد أي قبول أو احتضان في معظم المناطق.

وما يثير الريبة الآن أن هناك جهات مختلفة تطلق على الحركة الاحتجاجية الشعبية اسم «الثورة السورية»، معتبرة إياها ثورة ناجحة جداً من حيث سلميتها وتنظيمها ونظافتها، وتؤكد بعدها بأنها سوف تدرس في المستقبل لأنها قدمت الكثير من العبر بعد ما تعرضت له من تنكيل وقمع واعتقال وتشريد ونزوح، والذي لم يدفع الناس إلى حمل السلاح، بل بقي سلاح المحتجين الوحيد هو الكلمة والهتافات، قاصدة بهذا التغزل بالحركة النفاذ إلى قلبها لغايات مختلفة، وليس على سبيل قول ما تستحقه الحركة فعلاً.. ما نود قوله باختصار هو أن مستوى التآمر على الحركة الاحتجاجية بأشكال مختلفة، وصل إلى ذروته، ولعل أخطر دعوتها للمطالبة بالتدخل الأجنبي، فما موقف الحركة من كل ذلك؟

للوقوف على حقيقة تطـلعات المحتجين وموقفهم من مسألة التدخل الخارجي، جالت قاسيون في بعض مناطق دمشق الساخنة وكان لها لقاءات مع شرائح مختلفة من الأعمار والثقافات والتوجهات، وكانت الأجوبة التالية:

آراء متقاطعة.. ومتفاوتة

المواطن (ع. ح) وهو طالب في السنة الرابعة قسم إدارة الأعمال قال: نحن نؤيد أي ضغط سياسي أو حقوقي على النظام ونرفض رفضاً قاطعاً التدخل العسكري، وسنقاومه، لأنه بنظرنا احتلال ولدينا تجارب حاضرة كالذي حصل في العراق، أما بالنسبة للعقوبات الاقتصادية فهي لا تضر النظام ولا تؤثر عليه وإنما تضر بنا، فالشعب هو الخاسر الوحيد.

المواطن (و. ل)، وهو طالب آداب يقول: أنا لا أقبل الخروج في مظاهرة فيها من يقبل بأي تدخل خارجي مهما كان نوعه وحجمه.. حركتنا وطنية، سلمية، وأهدافها نبيلة، ولا نريد من الآخرين خارج حدود بلدنا أي شيء.. وسوف تنتصر الحركة وتحقق كل أهدافها دون دعم من أحد.

الشيخ (ن. ن): نحن لا نطلب من أحد أي شيء، ولكن سلوك أجهزة النظام القمعية تستدعي دائماً أن تصدر أصوات داخلية وخارجية مطالبة بالتدخل.. ليتوقف القمع، حينها ستتوقف التهديدات وجميع أشكال التدخل في الشؤون السورية..

أما المواطن (ع. م) وهو موظف قال: أرفض التدخل العسكري.. إنه أمر غير مقبول، فالتجارب عديدة في العالم مثل العراق وليبيا.. أنا ضد هذا التدخل.. انظر إلى ما حدث في العراق وليبيا، لم ينتج عن التدخل سوى زيادة في عدد القتلى والجرحى وزيادة الدمار في البنى التحتية. طالبة التجارة (ت. ا) تقول: التدخل الخارجي ليس بيد أي محتج أو محتجة، إنه مرهون بسلوك النظام نفسه، فليست المظاهرات من استدعت التدخل السياسي والدبلوماسي والتلويح بالتدخل العسكري، وإنما القمع المستمر للاحتجاجات بالرصاص الحي، وسقوط آلاف الشهداء وامتلاء الزنازين والسجون بعشرات آلاف المعتقلين من النساء والرجال والأطفال.. نحن ثورتنا سلمية ونزيهة، ولكن من لا يريد الاستماع لمطالبنا هو من يفسح المجال للأجانب ليتدخلوا بشؤوننا، والغريب أنه بينما تستمر الأجهزة في قمعنا، لم يتجرأ أي مسؤول على الرد على التهديدات الخارجية والإذلال المستمر لسورية نظاماً ودولة.

العقوبات الاقتصادية..

المواطن (س. ع) وهو يعمل محامياً قال: النظام السوري لديه خبرة واسعة في مواجهة العقوبات التي تفرض عليه، وهو معتاد عليها. المشكلة في سورية هي سيطرة الحل الأمني على الحلول السياسية أو على الحوار والمشاركة التفاعلية في اتخاذ القرارات، وأعتقد أن العقوبات الاقتصادية لا تجدي ولا تخدم الحراك الشعبي، أما بالنسبة للتدخل العسكري فنحن نرفضه، وإن حصل سنشجن الهمم

ونواجهه كما نواجه الفساد والخراب.

(ن. ز) مهندس زراعي يقول: في سورية يوجد اكتفاء ذاتي، وهي لا تتأثر بالعقوبات الاقتصادية أو أي عقوبات أخرى، فإن فرضت من الغرب وأمريكا فالعالم واسع.. لتذهب الدولة نحو الشرق، فعلاقتها جيدة مع أغلب الدول في الشرق، أما بالنسبة للتدخل العسكري فنحن نرفضه ونرفض أي تدخل من شأنه إضعاف سورية والحاق الأذى بها. المواطنة (س. و) وهي طالبة في كلية الآداب قسم الفلسفة: أنا مع أي عقوبات تضعف من النظام، ولكن العقوبات المفروضة على سورية لا تؤثر عليه، وإنما المتضرر بالمقام الأول هو الشعب، أما بالنسبة للتدخل العسكري فالغرب يهمه مصالحه بالدرجة الأولى، والتدخل له ثمن كبير وخصوصاً بعد سقوط النظام لأن حسابات القائمين به مبنية على الاستيلاء والتحكم بالموارد باعتبارها ثمن العمليات التي تقوم بها.. نحن نصنع تاريخنا وحدنا ودون فرض أي إملاءات علينا من أية جهة أخرى. المواطن (أ. ز) وهو عامل في القطاع الخاص قال: العقوبات الاقتصادية لا جدوى منها، والمستفيد الأكبر منها هو من يقوم بعمليات التهريب، والتدخل العسكري أمر نرفضه.. لا نود أن نذهب «من تحت الدلف إلى تحت المزارب» فإذا كان يقتل في الأسبوع حالياً حوالي ١٢٠/ شخصاً، فالتدخل العسكري يضاعف العدد ربما إلى عشرة أضعاف في اليوم الواحد.



المواطنة (و. ن) وهي موظفة تقول: نحن لا نغول على أمريكا أو الغرب في العقوبات أو في التدخل العسكري، فهم لا يعطون الشرعية للشعب السوري، وإنما الشعب السوري هو الذي يعطي الشرعية بوجدته وهم شبابيه وإذا كان لهذه الدول تصفية حسابات مع دول حليفة لسورية مثل إيران فهذا شأنهم ولا يمثل السوريين، ويجب أن يكون بعيداً عن الانتفاضة الشعبية السورية.

الشعب سيبقى مخلصاً للوطن

هكذا.. يجمع كل من التقينا بهم على المثل القائل: «زيوان بلدي ولا قمح الجلب»، وإن الشعب السوري قادر على أن يصنع حريته بيديه بعيداً عن كل التدخلات الخارجية، وبوحدة الصف الوطني، وكأنما الجميع يدرك أن الغرب لا يريد سوى تقتيته.. ولكن في الوقت نفسه أظهر الجميع خشيتهم من أن تتحول التهديدات إلى ممارسات ميدانية في أسرع وقت إذا ما استمر الاستمصاص قائماً.. وقد أجمع عدد لا بأس من المحتجين الذين التقينا بهم، أن السير باتجاه حوار وطني جاد وتوسيع حزمة الإصلاحات والجدية بها، ومحاسبة المسؤولين عن إراقة دم السوريين، هو الكفيل بإنقاذ البلاد من مخاطر المجهول القادم.. وهذا لن يتحقق قبل التوقف كلياً عن القمع، وسحب أجهزة الأمن وأعوانهم «الشبيحة» من الشوارع، وإعادة الجيش إلى خنادقه في مواجهة العدو الصهيوني.. فهو العدو الأول لهذه البلاد..

■ ■

● **«الشعب والجيش إيد وحدة».. عبارة مكتوبة**

على جدران العديد من المناطق التي شهدت

وتشهد مظاهرات واسعة.. ويؤكد العديد من

المتظاهرين على أن عناصر من «نوع محدد» ترتدي

لباس الجيش وتنفذ عمليات قتل المتظاهرين،

بغرض توريط الجيش..

● **«خلف» مجند معروف بالشجاعة، ويصر رئيسه**

أنه الوحيد في مناورات أجريت على الجبهة الذي

لم يرتجف من فكرة الحرب مع الصهاينة، لكنه مع

كل هذه الصفات يبدو اليوم وهو يقف على حاجز

من الحواجز المنشأة في منطقة يكثر فيها المتظاهر،

يرتعد من فكرة احتمال قتل مواطن سوري..

● **أم رائد لها ولدان لا ثالث لهما.. رائد يشارك في**

التظاهرات التي تخرج في حيه، وعصام الصغير

متطوع في الجيش ويرابط على أحد الحواجز في

إحدى مناطق الريف.. والخوف كل الخوف أن يقع

المحذور الشديد المأساوية!.

● **يثير حزن وغضب كل السوريين سقوط الشهداء**

في صفوف الجيش.. ليست هذه هي المعركة التي

كانوا ينتظرونها، والتي نذروا أنفسهم وحياتهم من

أجلها..

● **في الكثير من المناطق يعود العسكريون متسربلين**

دمهم والعلم الوطني.. ولا تعرف الأمهات المنكوبات

على من يصوبن دعاءهن بالوبال والثبور.. فليس

ثمة عدو واضح..

تحقيق

الحركة الشعبية والجيش..

والتدخل الإمبريالي

◀ **آلان كرد**

الجيش السوري، هو جزء لا يتجزأ من الشعب السوري، وهو تاريخياً مؤسسة وطنية عريقة لها دور وظيفي محدد وهدف واحد ومهمة واضحة، وهي الدفاع عن حياض الوطن ضد أعدائه الخارجيين، واسترجاع كل الأراضي السورية المحتلة (الجولان ولواء اسكندرونة).. وبغض النظر عن المعارك الوهمية التي ما انفك بعض الفاسدين يحاولون زجه بها منذ تشكيله، فهو يبقى أحد مقومات قوة سورية كوطن موحد ومستقل وله سيادته على أرضه وثرواته وقراره السياسي..

واليوم، ومع تصاعد وتفاقم الفرز الوهمي الخاطئ في البلاد، تنتصب مهمة وحدة الحركة الشعبية والجيش كمهمة ملحة جداً لضمان الصمود الوطني في وجه التهديدات المتزايدة ضد الوطن ووحدته، ولضمان التغيير الجذري النظيف والشامل الذي يصب أولاً وأخيراً في مصلحة الشعب السوري.. وقد أثبت تاريخ الشعوب أكثر من مرة أن أي تغيير جذري حقيقي لا يتحقق إلا بوحدة الحركة الشعبية والجيش، وهذا شعار والمطلب في آن معاً ليس حلاً لمجموعة رومنسيين يتقنون التطير، بل إن القوانين الاجتماعية تفعل فعلها في كل مكان في هذا العالم، وبالتأكيد فإن سورية التي تمر بأزمة وطنية عميقة نتيجة ظروف موضوعية متعددة، ليست استثناء..

إن التحالف العميق بين الجيش والحركة الشعبية هو أحد عناصر نجاة البلاد، خصوصاً أن «الصراع على سورية» عاد ليتجدد بقوة، والذي تواكب مع طريقة مؤسفة لتعاطي بعض المتفذين في النظام مع الحركة الشعبية، حيث لم يوضع ما يجري عالمياً وإقليمياً في سياقه الحقيقي، وربما تم نسيان دور «إسرائيل» ووظيفتها، والأزمة العالمية الرأسمالية ومفاعيلها.. أضف إلى ذلك برز عدم إدراك حقيقي لدى أولئك للبنية الاجتماعية المعقدة للشعب السوري، مما أفرز سريعاً محاولات ركوب القوى الرجعية السوداء على ظهر الحركة الوليدة، والتي تمظهرت أشكالها الوهمية مؤخراً في محاولة إحداث فارق مصطنع بين الجيش والحركة شعبية، ضمن إطار مجموعة الثنائيات اغير الحقيقية، لتضاف لنظيراتها السابقة (معارضة- نظام)، (طايفة – طائفة)، وقد وصلنا اليوم إلى حد تهديد سورية ككيان سياسي وتفتيتها (تقسيم سورية بين ناهبيها)، ومن ثم إقامة كاتنونات طائفية وعرقية يتربع على عروشها ملوك الطوائف القادمون على ظهور الدبابات الامبريالية..

علماً أن هذا الصرع على سورية لم يتوقف يوماً، منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الآن، وذلك لاعتبارات استراتيجية متعددة يأتي موقع سورية التاريخي والجغرافي والمنعوي في مقدمتها..

لقد سبقت سورية بحكم سماتها التاريخية والمعاصرة، معظم البلدان العربية بعملية تشكل الأمة، وبالتالي أصبحت الحاضنة التاريخية لحركة التحرر الوطني في الشرق العظيم، وهذا الشرق وأبرز نقاط قوته ومنها سورية، يجب أن يزول ضمن حسابات الامبريالية والصهيونية العالمية، أو أن يضعف للحد الأقصى، وقد اشتدت وتيرة العمل في هذا الاتجاه كثيراً في الشهور المنصرمة، استغلالاً لما يجري في سورية، خاصة مع ارتفاع منسوب الدم وتغليب الحل الأمني، مما وفر أكثر فرص التدخل الخارجي السافر، العسكري والسياسي والاقتصادي.

من هنا، وحرصاً على وحدة البلاد واستقلالها، لا بد من وحدة الحركة الشعبية والجيش، حيث لا طريق لإنقاذ البلاد مما يتهدها بشدة الا بالمقاومة لضمان وحدة البلاد (وحدة سورية لكادحيها).

إن شعار «الشعب والجيش يد واحدة» هو محصلة نضال شعوب العالم في وجه الامبريالية منذ القرن الماضي بمحطاته المختلفة، الذي أثبت أن لا تغيير بلا وحدة الشعب والجيش، ولعل هذا الشعار قد رفع بشكله الناضج لأول مرة في الحرب العالمية الثانية في الاتحاد السوفييتي، وقد تمكن الشعب السوفييتي والجيش الأحمر العظيم من ردع قطعان الفاشية، أكثر تجليات الامبريالية قبحاً، ثم نادت به شعوب كثيرة تريد الانعتاق والتحرر.

تنتصب أمام الشعب السوري اليوم مهام المقاومة الشعبية الشاملة بوحدة الشعب مع الجيش حفاظاً على وحدة البلاد واستقلالها، وحفاظاً على الحركة الشعبية وحمايتها والمضي بها قدماً، لأن الامبريالية الدكتاتورية والمستبد الأكبر للشعوب، قد أقيلت بحجة تخليص الشعوب من محرقة قائمة، لتزج بها في محرقة أخرى قادمة لا محالة، وكما قال الشاعر الفلسطيني معين بسيسو: «ها قد أقبلوا.. فلا مساومة.. المجد للمقاومة».. فالمساومون بكل أشكالهم سيمضون عاجلاً أم آجلاً إلى مزبلة التاريخ لأنه يسجل ما يحدث الآن من قيام اللصوص الجدد بامتطاء السخط الشعبي ليعودوا لصوصاً بأشكال أخرى، ولكن هذه المرة على الدبابات الامبريالية..

■ ■

سورية على مفترق طرق..

الحركة الشعبية والجيش في مواجهة التدخل الخارجي

◀ مهند دليقان

ينتشر في أوساط النظام حديث مفاده: «لا توجد إمكانية حقيقية لتدخل عسكري خارجي».، وذلك استناداً إلى تحليل يرى في ضعف الولايات المتحدة الأمريكية وتآزمها عاملاً حاسماً يمنع التدخل العسكري، ويرى أن الخصوصيات الإقليمية للوضع السوري من علاقتها بإيران وحزب الله وما تملكه من أوراق إقليمية، يجعل من المستحيل وجود أدنى احتمال في أن تقدم تركيا أو غيرها على تدخل عسكري في سورية..

وترى، بالمقابل، أوساط داخل الحركة الشعبية أن الضغط الخارجي على النظام السوري سيساعدها على الوصول إلى هدفها المعلن، أي إسقاط النظام، ويذهب البعض إلى قبول أو تبرير التدخل العسكري تحت ذريعة أن لا آفاق أخرى دون تدخل خارجي!!

يحمل هذان الاتجاهان في التفكير، وتالياً في الممارسة، خطراً هائلاً على المصلحة الوطنية العامة، التي هي مصلحة السواد الأعظم من الشعب السوري «موالاته» و«معارضته»، ويفتقر إلى الحد الضروري من المسؤولية الوطنية التاريخية.. وله في الأوساط المختلفة مبرراته المباشرة وأسبابه البعيدة، ولعل السبب الأساسي في شيوع مثل هذه الآراء إلى جانب من يشيعونه لمصالحهم الخاصة المعادية لمصالح الشعب السوري، هو الخلل المعرفي الكبير الذي يودي بأصحاب النوايا الحسنة إلى جهنم..!

أهداف التدخل الخارجي..

«لكي نعرف ماذا يوجد في سورية، علينا أن نعرف ماذا يوجد في سورية وماذا يوجد في أمريكا»..، فذا أمريكا هي الطاعون، والطاعون أمريكا»، وهذا الكلام ليس ضرباً من الفتازيا التاريخية، فسوقاً على ما يقول مظفر النواب نقول: «هاتوا لي واقعاً أكثر فتازيا مما نحن فيه»، فأمرिका التي لم تهتز لها شعرة لقتل ملايين المدنيين في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين، ومن قبلها فيتنام وغيرها الكثير، تتحول اليوم إلى مدافع عن حقوق الإنسان وحامي للمدنيين في سورية!بريطانيا المملكة التي لا تغيب عنها الشمس الدامية، وفرنسا قلعة الحرية المرفوعة على جماجم الأفارقة.. السعودية التي لا تزال ترقص الجنادرية مع بوش وربما يعلمها أوياما الآن السامبا أو التانغو أو ربما الهيب الهوب بالقلابية.. تركيا وتدريبها العسكرية المشتركة المستمرة مع الكيان الصهيوني..الخ.. الخ.. كل هؤلاء، وفي غفلة من التاريخ، يتحولون إلى «حماة الديار»!!

يراد بالكلام السابق إعادة تثبيت حقيقة قديمة جديدة وهي: لا يمكن لأي تدخّل خارجي أن ينطلق من مصلحة الشعب السوري، وهو إنما ينطلق من مصالحه الخاصة.. ويبقى أن نثبت أن تلك المصالح هي بالضد تماماً، وعلى طول الخط، من مصلحة الشعب السوري.. وهذا ما سنعود إليه لاحقاً في سياق هذه المادة.

النظر إلى الحرب من وجهة نظر الربح والخسارة باعتبارها نشاطاً اقتصادياً- سياسياً، يأخذنا إلى الحقيقة البسيطة القائلة: إن معدل الربح في النشاط المالي أعلى بما لا يقاس من أرباح النشاط الحربي عدا عن الخطورة العالية للاستثمار في الحرب، وعليه فإن من البدهي أن توجه الرأسمال باتجاه الحرب هو توجه اضطراري وليس اختيارياً، وعليه فقد استطاع

ماذا يريد الشعب؟

◀ محمد علي طه

قال: هل صحيح أن شعبنا كما يتقول عليه بعض الإعلام المتخلف، لا يعرف ماذا يريد، وأن همه الوحيد بحسب تحليلهم الموضوعي العميق هو الشعور بالأمان فقط، ولا شيء غير الأمان. قلت: الشعب يعرف ما يريد، وهو الأجدر بالتعبير عنه، وها هو يعبر بأدق الكلمات وأصدقها وأعلاها: إنه يريد العيش الحر والعزيز..يريد إنهاء الفساد والظلم والقهر والنهب والتضليل والتخلف والحرمان وهدر الثروات والتداول على الكرامات.
فقال: أمان ربي أمان.. وكيف لي أن أثق بحرص المتورطين بالفساد على أمن الناس وكراماتهم، وأنا أرى هذه المناظر الصادمة المؤلمة على كثير من شاشات التلفزيون..
قلت: وهل طلب أحد منك هذه الثقة يا صاحبي؟

كل من أدرك هذه المعادلة البسيطة أن يقرأ في خروج الولايات المتحدة للحرب على أفغانستان ملامح أزمة عميقة ما لبثت أن انفجرت في ٢٠٠٨، وهي الآن على وشك الدخول في طور جديد من الأزمة أكثر حدة وخطورة، لذا فهي محكومة بالحرب، ومحكومة بتوسيع رقعة الحرب للحفاظ على الدولار كعملة عالمية تضمن لها ربحاً هائلاً يسمح لها بالحفاظ على مستوى الاستهلاك الداخلي، وذلك من خلال وضع اليد على موارد النفط وضمان تسعيره بالدولار..والا فإن فشل هذا المخطط يعني ذهاب أمريكا نحو أزمة اجتماعية ضخمة ونذر تفكك داخلي، وما يتبع ذلك من تعاقب انهيار سلسلة الدومينو المالية-الاقتصادية العالمية الموعلة والمرتبطة بعضها ببعض بحيل السرة للشركات والكتل المالية الكبرى العابرة للقارات..

نستطيع عند هذا الحد تثبيت الاستنتاج القائل:إن تآزم الوضع الأمريكي يعني ازدياد احتمالات الحرب والتدخل العسكري في كل مكان، عكس ما يروج له في بعض أوساط النظام وربما أوساط مناوئيه كما أشرنا سابقاً..

إن شكل التدخل المطلوب هو على ما يبدو حتى الآن، تدخل عسكري تركي يفجر الفوالق الموجودة ضمن تركيا وضمن سورية، ويجر معه إيران والعراق إلى ساحة معركة دامية تتصل من الشمال والشرق بباكستان وأفغانستان وأوزبكستان، ومن الغرب بجورجيا ودول البلقان، ليفدو حوض المتوسط الشمالي الشرقي حتى قزوين، بل وحتى حدود الصين، ساحة لمعركة داخلية تقتتل الشعوب ضمنها على أساسات مختلفة طائفية وقومية وإثنية وعرقية.. وتجني أمريكا الأرباح بأقل تكلفة ممكنة، وحينها سيفيدو النموذج الليبي مجرد اختبار صغير للمعركة القادمة يشبه الاختبار الإسباني ما قبل الحرب العالمية الثانية.. وعند هذا الحد يمكن أيضاً دحض كل محاولات

«الفهلوية»المعارضة التي تريد الاستفادة من الضغوط الخارجية «على هذه الأرض ما يستحق الحياة».. على هذه الأرض استشهد عبر التاريخ آلاف المناضلين السوريين الذين رفضوا العيش بذل تحت نير المستعمر، وآثروا الوقوف في وجهه، رغم التفاوت الكبير في القوة والعتاد، مؤمنين بوطنهم، وموقنين بدالة قضيتهم، ولم يكن يوسف العظمة آخرهم، لكنه كان أهم رموزهم حين سطر أروع ملاحم البطولة والفداء، عندما قرر مواجهة الاستعمار الفرنسي بعدد قليل من الرجال، وآثر الشهادة على أن يقال بأن فرنسا دخلت سورية دون مقاومة، ليكمل الطريق بعد استشهاده آلاف الثوار من أمثال الشيخ صالح العلي، وإبراهيم هنانو، وسليطان باشا الأطرش... رغم اختلاف مشاربهم ومعتقداتهم، إلا أنهم رسموا لوحة فيسفسائية وطنية تعبر عن وحدة الشعب السوري بمختلف ألوانه وأطيافه في وجه الاستعمار. هذا هو الوجه الحقيقي للشعب السوري الذي رفض ويرفض أي اعتداء أو تدخل خارجي في شؤونه الوطنية، حتى ولو كان تحت ستار حقوق الإنسان ومساعدة حراكه الشعبي المطالب بالحرية.. هذا الحراك الذي عرف كيف يرفع صوته ويطالب بحقوقه، يتمتع بدرجة عالية من الوعي والثقافة، تعينه على اكتشاف وفهم



دون تقديم تنازلات، وكأنهم يظنون أنفسهم قادرين على اللعب مع الدول الكبرى و«تجبر الخوازيق» لها، وهم بذلك لا يفعلون إلا أنهم ينجرون الخوازيق للشعب السوري..

من يريد التدخل الخارجي؟

استعرضنا فيما سبق رأيين متناقضين شكلياً ويصبان في المستنقع نفسه، والتصدي لكليهما يستلزم إعادة قراءة وتحديد للحامل الاجتماعي للرأيين، وهو واحد، كون المصلحةً منهما واحدة، وهي ضد مصلحة الشعب السوري، ولنفعل ذلك علينا التأكيد على أساسات الرؤية لما يجري في سورية اليوم.. ترتكز الحركة الشعبية في سورية إلى مقومات موضوعية، اقتصادية- اجتماعية وديمقراطية خلقت احتقاناً هائلاً في صدور أبناء الشعب السوري من خلال الممارسات القمعية بوجهيها الاقتصادي- الاجتماعي المتمثل في زيادة نسب الفقر عن ٤١٪ وتضاعف أرقام البطالة وتراجع الخدمة الصحية وخدمات التعليم والسكن والكهرباء والماء....الخ، وبوجهها الآخر الأمني الذي تمثل بقمع حريات الناس وكنم أصواتهم الحرة في انتقاد الفساد ومحاسبته، وليس آخر أشكاله قمع المظاهرات الحالية والتضييق عليها ..

ويتضمن الكلام السابق حقيقة إن إحدى مشكلات التعاطي مع التدخل الخارجي هي تصويره على أنه مجمل الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية الحالية والسابقة، والتهديدات العسكرية الحالية والسابقة.. فقط. على أن التدخل الخارجي في سورية يتضمن فيما يتضمن، تطبيق الحكومة لسياسات صندوق النقد الدولي باتباعها النموذج الليبرالي الاقتصادي الذي كان من أول الأتافئ التي رفعت سورية فوقها لتصلى نار التدخل الخارجي، وذلك بأن هيأت هذه السياسات حالة من عدم الرضا ومن الاحتقان الاجتماعي قابلة للانفجار عند أقل سبب، وجاء السبب على يد إحدى العقليات الأمنية المستكبرة

والمستبدة.. وكان ما رأيناه.. وعليه فإن الحامل الاجتماعي للتدخل الخارجي هم المستفيدون من السياسات الليبرالية ومن الفساد المرافق لها، وهذان صنفان، الأول الفساد الكبير داخل جهاز الدولة والمرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الأجهزة الأمنية، والثاني برجوازية الاستيراد والتصدير خارج جهاز الدولة، المرتبطة هي الأخرى بالأجهزة الأمنية، واللذان يشكلان بمجموعهما ما لا يزيد عن ٥% من مجموع الشعب السوري، ولكل منهما ميليشياته المسلحة من «عصابات مسلحة»، و«شبيحة مسلحين» يؤديان من حيث الجوهر وظيفة واحدة، هي قسم الشعب السوري على أساس موالاة ومعارضة سياسياً، وقسمه على أسس طائفية وقومية على الأرض، وذلك لجعل محصلة الصراع بين الجانبين صفراً، ما يسمح لشعاع التدخل الخارجي باقتحام سورية بأقل التكاليف الممكنة..

ما العمل؟

يستلزم الخروج من الأزمة الحالية والتصدي للتدخل الخارج بأشكاله المختلفة والعسكري منها على وجه الخصوص، تجميع أصحاب المصلحة في مواجهة التدخلات الخارجية وأصحاب المصلحة في إصلاح جذري شامل يضرب الفساد ويعيد توزيع الثروة بين الناهبين والمنهوبين ويخلق الظروف السياسية التي تسمح بتعزيز حضور القوى النظيفّة الحاملة لهموم الناس والمدافعة عن مصالحها..وبالملموس فإن المطلوب هو: الحماية المتبادلة بين الحركة الشعبية والجيش لأن لكليهما مصلحة واحدة هي مصلحة سورية ومصلحة الشعب السوري، ولإحداث هذا التقارب فإن على الحركة الشعبية والقوى السياسية التي تدعي تأييدها العمل الجاد على نفي كل الشعارات الطائفية والشعارات المستغِيثَة بالخارج عربياً كان أم أعجمياً، والعمل على إدخال الشعارات الوطنية العامة والاقتصادية- الاجتماعية الجامعة... ونفي المسلحين وعزلهم والاستمرار بحركة سلمية بالكامل..

وبالمقابل فإن على القوى النظيفية في النظام ونقصد بها تلك القوى المتضررة من توزيع الثروة القائم، ولكنها تسبب نفسها إلى النظام لعدم اقتناعها بالحركة الشعبية أو لأن أحداً عمل على شد عصبها الطائفي أو لخوفها الطبيعي والمشروع من احتمالات التدخل الخارجي أو لأسباب أخرى متعددة.. عليها أن تتخذ موقفاً واضحاً ضد قمع الحركة الذي تتفذه ميليشيات خاصة طائفية بطبيعتها العميقة، لما يحمله هذا الأمر من مخاطر على البلد بأكملها، ولأنه يعزز من احتمالات التدخل العسكري الخارجي. وعليها أن تطالب بعدم توريط الجيش في قمع الاحتجاجات، لأن ذلك كفيل مع الزمن بشق صفوفه، وهو – أي الجيش– الضامن الوحيد لبقاء جهاز الدولة السوري بغض النظر عن بقاء النظام أو رحيله، ولذا لا يجوز شق صفوف المؤسسة العسكرية بأي شكل من الأشكال، وينبغي عليها وعلى الجيش المطالبة بالسير بالحوار الوطني الجاد بأسرع وقت ممكن لأنه المخرج الآمن الوحيد، وربما هو المخرج الوحيد ولا مخرج غيره، ويجب عدم التذرع باستمرار المظاهرات لتأجيل الحوار الوطني، على أن يكون الحوار متلفزاً وأن تشترك فيه الحركة الشعبية كطرف أساسي..

سورية في خطر.. والمنابر المختلفة مفتوحة بالطول والعرض لمدعي الوطنية، ودرجة التشويش عالية جداً..أنفذوا سورية ولا يغتر أي فريق بضخامة عضلاته، فتفتيسها من الخارج أسهل مما يتخيل طالما هي عضلاته وليست عضلات سورية..

■ ■

يجب ألا يضع التدخل العسكري ضد سورية الحركة الشعبية بين فكي كماشة!

يؤيد التدخل العسكري في سورية، ستمسي الحركة الشعبية بين «فكي كماشة» أي في مواجهة حقيقية على جبهتين في آن معاً، وتحت شعارين مختلفين، أحدهما «سلمي» للاستمرار بالمطالبة بالحقوق المشروعة المحروم منها طوال عقود مضت، والثاني «مسلح» بالتحالف مع الجَيش الوطني في وجه أية محاولة دولية للتدخل عسكرياً في سورية، فتاريخ هذه الدول الاستعماري يؤكد أنها لم تتحرك يوماً لنصرة أية ثورة شعبية في أي بلد كان، بل كان لها دائماً أهدافها الاستعمارية من وراء هذه المساعدة، ومن عول على مواقف مثل هذه الدول وطلب منها المساعدة تاريخياً كان الخاسر الأول والأكبر.

إن تاريخ سورية الثوري فيمواجهة الاستعمار العثماني، والفرنسي من بعده، يشهد بأن شعبها لن يرضى بأي تدخل عسكري في بلاده، وبأنه قادر على دحر أي محتل قد يفكر بدخول أرضه، مهما عظمت إمكانياته وقدراته العسكرية، من خلال وحدة صفه الوطني على اختلاف معتقدات مكوناته الدينية والسياسية، لتكون عقيدته الأولى والأخيرة عبر تاريخه الثوري التقدمي: «الدين لله، والوطن للجميع»، كما أن تاريخه يشهد بأنه قادر على نيل مطالبه وحقوقه الوطنية المشروعة دون مساعدةٍ أو وصايةٍ من أية جهة استعمارية من مجلس الأمن على قرار دولية. ■ ■

وأفغانستان، وحلف النيتو في ليبيا مؤخراً، والتي كان هدفها الظاهر مساعدة الشعب على التخلص من جور حاكمه والحصول على الديمقراطية، في حين أن الهدف الحقيقي غير المعلن هو احتلال هذه الدول ونهب ثرواتها وتحديدأ النفطية منها .

أي تدخل عسكري في سورية سيبدأ بقصف البنية التحتية فيها، وتدميرها كلياً واضعاف قدراتها الدفاعية والإدارية حتى يسهل احتلالها فيما بعد ،إضافة إلى الكم الهائل من أرواح الشعب السوري التي ستزهق(بالخطأ) على النحو الذي اعتادت هذه الدول تبريره في حال سقوط قتلى مدنيين جراء قصفها وعملياتها العسكرية. لكن الخطر الأكبر على سورية سيكون على شكل ديون قد تصل إلى مليارات الدولارات، حيث سيترتب على الشعب السوري تسديد ثمن الرصاص والصواريخ التي سيقتل بها فيما لو أصبح التدخل العسكري الخارجي أمراً واقعاً، مما سيضع سورية تحت رحمة هذه الدول لأعوام طويلة قبل أن تسد ديونها، التي ستكون أداة للسيطرة عليها واحتلالها بشكل غير مباشر فيما لو فشل الاحتلال المباشر، وجعلها أداة لتنفيذ المشاريع الاستعمارية في المنطقة بحكم موقعها الاستراتيجي.

وفي حال حصلت هذه الدول الإمبريالية الاستعمارية من مجلس الأمن على قرار

سورية على مفترق طرق..

أفت أفندم.. (نعم سيدي)

◀ محمد الجندي

يبدو أن المشروع الأمريكي - الأطلسي بشأن سورية تحول إلى تحريك حرب عصابات داخل سورية، أو هو من الأساس كذلك، والأدوات هي على الصعيد الخارجي الإدارة التركية المرتبطة بالأطلسي والأدوات «الشقيقة» السعودية بالدرجة الأولى والأردنية وغيرهما. هذا مع محاصرة سورية دولياً، كما هو حاصل؛

(مجلس الأمن، محكمة الجنايات الدولية، منظمات حقوق الإنسان التي لم تتحرك ضد الجرائم الأمريكية في العراق وأفغانستان وغيرهما، مع أن الدمار هائل، ومفوضة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة المرتبطة بالإدارة الأمريكية، إلخ).. أما على الصعيد الداخلي، فالإدارة هي في كل مكان، في لبنان وفي سورية وفي مدغشكر فإنها الطائفية التي أصبحت تحت الطلب الأمريكي، والفواتير مدفوعة والحمد لله من الأشقاء الخليجيين، ولاسيما الإدارة السعودية الفائقة الكرم، سواء في أفغانستان أم في الفيلبين، أو الصين، أو الشيشان، إلخ.. أما «المعارضة» غير الطائفية، فلا تملك في الداخل السوري أي رصيد عملياً، وهي إما واقعة في الفخ، تريد إسقاط النظام، ولو عن طريق الإدارة الأمريكية، أو مرتبطة بالمشروع الأمريكي.

طبعاً المشروع الأمريكي.. الأطلسي جهنمي، وخصوصاً، إذا أخذ في الاعتبار هشاشة سورية الاقتصادية والاجتماعية.

فعلى الصعيد الاقتصادي لم يجر التخريب بالفساد وحده، الذي هو سبب كل المشكلة، وإنما بتسليم المالية والاقتصاد لعقود طويلة، إما لأميين اقتصادياً ومالياً، وإما لمرتبطين بالمشروع الخارجي. وعلى الصعيد الاجتماعي، تجري تغذية الطائفية لعقود بالأموال الخليجية، وعبر سياسة النظام باسترضاء الطائفية، أولاً لأنها تجلب القروض من الخارج، وثانياً للظن الخاطئ بأنها ورقة تأييد داخلية تتسي الناس همومهم المعاشية والحياتية. لقد ظن النظام أنه يحبس الطائفية في قمقم ويحركها لمصلحة، دون أن يعرف أن من يحرك الطائفية هو غيره، وليس هو.

قد تكون في يد النظام ورفقتان للدفاع عن نفسه، الأولى هي الورقة الأمنية، وهي كافية على الأغلب ضد تحرك العصابات ولكن بكلفة باهظة جداً، والثانية هي أن النظام قد يستطيع ولو بشكل ضعيف، تحريك العصابات بالمقابل لدى الغير، وهذا قد يؤدي بشكل أو بآخر للحرب.

الحرب غير مستبعدة على كل حال، ولكن المشروع الأمريكي - الأطلسي يريد استنزاف البلد أولاً، ثم يقطف بسهولة نتيجة ذلك، إن على يد تركيا أو على يد إسرائيل، وربما على يد الأخيرة، لأن إسرائيل تريد إنهاك تركيا أيضاً، وما تريده إسرائيل، تريده الإدارة الأمريكية.

أيا تكن الإصلاحات في سورية، فلن ترضي لا القوى الطائفية، ولا الإدارة الأمريكية، فالتغلب يريد رأس الدجاجة لا غناها.

ومن جهة أخرى، الشعب يريد الخبز قبل أية إصلاحات، وإذا لم يتوفر لديه الخبز، يأخذه من أي مصدر آخر،

خليجي، أمريكي، لا فرق والحال واحد على كل. طبعاً لن يحصل الشعب على الخبز إذا ما حدث احتلال، ولا على «ديمقراطية». سيحصل على تمزيق البلد، وعلى إعادته إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، صورة العراق المائلة أمامنا هي أفضل بكثير، لأن الإدارة الأمريكية لم تغرز فيه كل سمومها بعد، بسبب أن مشروعها إقليمي، وليس خاصاً بالعراق فقط.

لكن ذلك لا يفهمه العاملون في المشروع الأمريكي.. الأطلسي، فقد دخلوا المستتقع، ولا يستطيعون الخروج منه.

أيضاً النظام قد لا يستطيع تغيير جلد، وهنا الكارثة. الآن سورية بحاجة إلى تعبئة شعبية حقيقية، لا دعائية، تعبئة تقاوم ما سيأتي، وما يحاك ضد البلد، وضد المنطقة ككل، ولكن أين ذلك؟ هل يستطيع النظام الانتقال إلى حكم دستوري، بإقامة حكومة كفوءة ذات برنامج، وذات صلاحية، وخاضعة للمساءلة، سواء في مجلس الشعب أم أمام القضاء؟

هل كان لدى الحكومات التي شكلت برامج؟ وما هي؟ الحكومة التي من دون برنامج، ولا تخضع للمساءلة، هي لا علاقة لها بالقانون ولا بأي مضامين اجتماعية أو وطنية، وفي الوقت نفسه يخضع أعضاؤها لأي عنصر مخابرات. ربما الأوضاع في العالم الثالث بوجه خاص متشابهة، ولكن سورية تقع تحت ضغط المشروع الأمريكي.. الأطلسي. البلد بحاجة للإنقاذ، ومع الأسف ليست هناك المرتكزات التي تساعد على الإنقاذ.

الحس الوطني قد يغير مجرى الأمور.. نتمنى.. ■■

بركان الحركات الشعبية العربية



◀ هيفاء الرشيد

كيف جاءت هذه اللحظات التاريخية التي نعيشها، وهذه الرغبة الجامحة في التغيير، وبهذه الصورة المفاجئة والمتسارعة بلداً تلو الآخر، وبإصرار شديد لا يقبل اندحاراً ولا يقبل تراجعاً؟؟

يفسر الكثيرون الأمر بأن الشعوب ما عادت تحتمل الظلم، وبأنها أسقطت عنها حاجز الخوف!؟.. بداية علينا أن ندرك أن التحركات الشعبية ما كان لها أن تبدأ لولا أنه قد تراكم قدر كبير من العنف والفساد والاستهتار بكرامة المواطن، ومن العجز الاقتصادي والفقر و التفاوت الطبقي الكبير بين طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء المسحوقة التي زادت رفعتها.. كل هذه التراكمات الكمية أدت عند وصولها إلى ذروتها إلى تغيرات نوعية في حركة الصراع الداخلي المستمر على مدى سنوات، ذلك الصراع الذي وإن كان مستتراً وغير معلن في كثير من الأحيان، إلا أنه كان قائماً طوال الوقت ويتمظهر في أشكال مختلفة، من صراعات داخلية على التغييرات الإدارية والتي تبدو شكلية إلى الصراع على التغييرات الاقتصادية. ولم يعدم هذا الصراع تأثير قوى الخارج عليه والتي ما انفكت تحاول سوق التغييرات الداخلية بما يخدم مصالحها. هنا تبرز أهمية توجيه الصراع الداخلي لكل بلد باتجاه التطوير وليس التراجع للخلف، حيث يتركز دور القوى السياسية الوطنية النزيهة والشريفة ومستوى وعيها، في هذا البلد أو ذاك، في حفاظها على الوحدة الوطنية وتوجيهها التغيير ليصب في مصلحة الشعب، وليس في مصلحة الغربى

الذي يسعى إلى تنفيذ مؤامراته على شعوب المنطقة، مستعيناً بعملائه الداخليين الموجودين داخل وخارج جهاز الدولة.. إن الطريقة الأمنية في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية وحركة الشارع، والتي تحدد هدفها العملي لا بتطويق المسلحين كما هو المفروض، بل بأخذ الصالح مع الطالح وتطويق الحركة الاحتجاجية ومحاولة إخمادها، إن هذه الطريقة تشارك فعليا في تمرير المؤامرة التي تحاك ضد البلدان العربية، ولنا في النموذج الليبي عبرة.. فالسلاح لا يمكن أن يودي بالبلد إلا إلى التهلكة.. بالمقابل فإن إصرار الحركة الشعبية على الذهاب نحو الحد الأقصى دون حساب واقعي للقوى وتوازنها، وتعامي جزء منها عن أهمية تكريس المهام الجامعة للشعوب المتمثلة أساساً في محاربة الفساد وفي مواجهة العدو الخارجي، والاكتفاء بالتحشيد ومحاولات الزيادة العددية دون النوعية.. كل ذلك يجعل الثغرات في صفوف الحركة الشعبية كبيرة وقابلة لمرور المؤامرة الخارجية المحمولة من خلال الشحن الإعلامي العاطفي الخارجي، والتجيش ذي الطابع الطائفي والمناطقى أحياناً، إضافة إلى التدخلات الدبلوماسية وغير الدبلوماسية..

إن الواقع الموضوعي للدول العربية وضعف الوعي المجتمعي وارهاسات الطائفية، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، والتبعية السياسية التي رسختها دول التحالف الأطلسي، كل هذه العوامل وغيرها تؤكد على أن الحل لا يكون بإسقاط النظم العربية الحالية بهذا التغيير المفاجئ من حالة الركود إلى حالة البركان، والأمراً أشبه تماماً بالبركان الحقيقي الذي يحرق بطريقة الأخضر واليابس.. نحن بحاجة إلى حالة «بركانية» خاصة ومستمرة، تهدد استمرار الأنظمة الفاسدة، فتتشر غبارها

بين الحين والآخر معطلةً لامبالاة الأنظمة العربية بشعوبها.. والمقصود بهذا البركان الذي نحن بحاجة له، هو توحيد صف المعارضة الوطنية والمنهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعطي الإمكانية والبديل لخروج البلاد من الأزمة. على الشباب النائر الذي يخرج إلى الشارع العربي متظاهراً وداعياً إلى إسقاط النظام في ظل تغنت الأنظمة الحاكمة وتمسكها بالحل الأمني، أن يدرك أن الحل لن يكون بالاعتماد على العنف المضاد ومزيد من زعزعة الأمن والاستقرار، وإعطاء النظام الحاكم الفرصة والمبرر للقضاء على هذه التحركات المحقة بحجة الدفاع عن أمن البلد، فعلى الرغم ممن سقط له هنا وهناك أرواح بريئة بسبب هذه التحركات، ووجود رغبة بالتأثر، وعلى الرغم من صعوبة الموقف وخطورة المرحلة والرغبة الجامحة المحقة بتحقيق المطالب.. إلا أن الحل الوحيد هو باعتماد مبدأ الحراك الشعبي المنظم المرحلي.. حيث يغدو كل من النظام والحركة الشعبية العربية مجبرين في كل بلد على ضرورة الحوار الديمقراطي الحقيقي الذي يحترم كل طرف فيه رأي الآخر وحقه في التعبير عن ذاته، ومنحه الفرصة لإثبات أحقية قراراته في ظل وحدة وطنية مناهضة للامبريالية والصهيونية.. وبهذا تكون المؤامرة التي تحاك هنا وهناك ضرب من ضروب اللعب خارج دائرة الزمن.. هذا الزمن الذي يفرضه وعي الناس الأحرار، واحترامهم لما تم إنجازه خلال السنوات الماضية من تطوير للبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فما يحصل حالياً هو ما يسعى إليه الغرب، وهو تفتيت البنية السياسية والاقتصادية وتكريس الطائفية وخصوصا للبلدان التي تشكل خطراً على المشروع الصهيوني.. ■■

لجنة التحقيق القضائي..

طال بنا العهد !!

◀ المحامي محمد عصام زغلول

صدر القرار رقم ٩٠٥/ل تاريخ ٢٠١١/٣/٣١ القاضي بتشكيل لجنة قضائية خاصة برئاسة النائب العام وعضوية عدة قضاة للتحقيق في الجرائم التي راقت الأحداث في البلاد واليك أبرز نقاطها:

– اللجنة مستقلة بكل أعمالها وتقوم بمهامها دون سلطة لأحد عليها سوى القانون.

– تشمل تحقيقاتها جميع المحافظات السورية وفق تعديل المادة الثالثة من القرار المذكور، بحيث تشمل جميع القضايا التي أودت بحياة عدد من المواطنين المدنيين والعسكريين أو إصابتهم، وجميع الجرائم الأخرى الناجمة عنها أو المرتبطة بها في المحافظات كافة وتلقي الشكاوى بهذا الخصوص.

– اللجنة تقوم بالتحقيقات بنفسها ولها أن تستعين بالتحقيقات الأخرى والتحقيقات الأولية التي قام بها رجال الشرطة.. بسرية.

– ولها التحقيق مع كل من له علاقة بما حدث، وتتضمن صلاحياتها الاطلاع على الوثائق والأدلة، ولها حق الحصول عليها من كل الجهات، والاستماع إلى شهادات كل من لديه معلومات حول ما جرى.

– ثم ترفع تقريرها وتحيل من تم التحقيق معه إلى القضاء لمحاكمته عما ارتكبه من أفعال.

– واللجنة لا تدين ولا تبرئ أحداً، بل تقوم بأعمال التحقيق فحسب!.

وقد مرت شهور عدة نسينا فيها تشكيل مثل هذه اللجنة، حتى ذكرنا بها رئيس الجمهورية في حديثه منذ أيام، وطالب الإعلام بتسليط الضوء على ما قامت به اللجنة.

وفعلاً في اليوم التالي، أطل علينا رئيس اللجنة وأحد أعضائها، وهما من القضاة، ليلتمسا الأعدار للجنة بتأخيرها، معلنين وصول الملفات إلى ألف وخمسمائة ملف، رغم أنهما صرحا بأن اللجنة تتميز عن القضاء العادي بالعجلة والسرية والصلاحيات، وأن اللجان الفرعية في المحافظات بدأت بأعمالها، وأشارا إلى تخوف الشكاة والشهود من الانتقام وأن ذلك يمنعهم من التقدم بالشكاوى والشهادة!

إذاً خمسة أشهر من الأحداث طغت عليها كثرة الخروقات القانونية والدستورية، وبلغ الشهداء فيها ألفين ومئتين من المدنيين، وألفاً من العسكريين، وتكاثرت مقاطع الفيديو تظهر قتلى ومعتقلين ومخطوفين، وإحراقات وتهديمات وتكسيرات، ومع ذلك لم ترفع اللجنة تقريرها، ولم تحل من المسؤولين المتورطين، ولا من الإرهابيين، سواء من وصفوا بأنهم كانوا سبباً لنشوب الأحداث، أو ممن اتهموا بعد ذلك بارتكابهم أخطاء فردية! ولم تنه الملف الأول الذي أصدرت فيه قراراً احترازياً بمنع سفر محافظ درعا ورئيس فرعها الأمني.. السابقين.

والجدير ذكره أن اللجنة بامتيازاتها تلك وإعلانها أنها زارت معظم المناطق الساخنة، رغم خطورة المهمة – وفق حد زعمها – لم تخلص حتى اليوم بنتيجة شبه واضحة، فلم تدن قوات الأمن والعسكر، ولم تجرم المتظاهرين، بل تكتفي بتلقي الشكاوى، ودعوة الشهود، وانتظار الحسم.

لكننا لا نعلم حقاً إن تحركت اللجنة إلى بعض الأفرع الأمنية التي تعتقل الشبان الجامعيين والأطباء والمهندسين والمحامين، لترى إن كانت تلك الفروع الأمنية ورجالها تحترم القانون أو تنتهكه، إن جاز هذا أو كان من صلاحية اللجنة أو باستطاعتها.

ولم تتواجد في إحدى مناطق ريف دمشق الساخنة، حين يقرر المتظاهرون إعلاء صوتهم بالهتاف غير المرخص، ويقرر بالحظة نفسها رجال الأمن (ومن في حكمهم دون نص قانوني) تطبيق القانون بفض التظاهر بطريقة المختلفة والمتنوعة.

ولكن لعلني أسأت الفهم، ففهمة اللجنة ليست منع الانتهاكات والخروقات القانونية، ولا صيانة الدستور والقانون، فتلك مهمة لجان أخرى – لم تشكل بعد – بل مهمتها التحقيق في تلك الجرائم بعد أن تقع، ومحاسبة القتلة على دماء من قتلوهم، وتعويض المتضررين إن حدث بالفعل ضرر يستوجب التعويض، وفق شهادة الشهود، وإفادة أصحاب الردود، فاللجنة كباقي اللجان، نظام محاسبة، لا نظام ردع ورقابة.

وبما أن اللجنة قد انفردت بمهمة التحقيق فحسب، فقد كنا نأمل أن تحيل الجناة إلى المحاكم على عجل، فالملت قد جف التراب تحته، والمتضرر قد نفذ صبره، والشعب ينتظر ظهور الحقيقة ومحاسبة المسيء..

والا فما الفرق بين لجنتنا هذه وبين الدعاوى والتسويات والجلسات والدعوات والشهادات التي يمارسها القضاء.. بل الأمل من ذلك أن اللجنة بعد أن تنهي التحقيق وترفع التقرير سيحال عندها الجناة إلى القضاء! ولتبدأ الرحلة من جديد.!

essamaldean@yahoo.com

القطاع الخاص والمشاريع الذاتية فشلا في حل مشكلة البطالة..

البلاد بحاجة إلى استثمارات كبرى تنطلق من متطلبات التنمية وضرورتها

◀ حسان منجه

البطالة.. معضلة بمساحة الوطن، وأزمة من العيار الثقيل، ترخي بظلالها منذ زمن ليس بالقليل على المجتمع السوري، وقد اعتبرتها الأمثال الشعبية «أم الرذالة»، وشخصها الاقتصاديون بقولهم، إنها هدر الإمكانيات والقوة البشرية الشابة، التي كان من المتوجب استثمارها في شرايين الاقتصاد الوطني، دعماً لهذا الاقتصاد، وتنفيذاً لمقتضيات الدستور، وهذا يعني أن ارتفاع البطالة هو بوابة خلل في الاقتصاد أولاً، وتجاوز وخرق لدستور كفل للسوريين حق العمل ثانياً، فالمعادلة ليست بالبسيطة كما يخيّل للبعض، وتأمين فرصة العمل هو واجب على الدولة تجاه مواطنيها..

الهجرة لتثبيت رقم البطالة

مؤشران اثنان، هما البطالة ومعدل النمو، يعدان مرتكزين أساسيين لتبيان الحقيقة فيما يقال، فالبطالة ارتفعت من ٨٪ في العام ٢٠٠٦ إلى نحو ٨,٥٪ في العام ٢٠١٠، وهذا حسب الأرقام الرسمية، أي أن معدل البطالة قد شهد ارتفاعاً في النسبة والرقم أيضاً، حتى وإن كان هذا الارتفاع طفيفاً، إذا ما سلمنا سلفاً بصحته، ولكن كيف حصل هذا الثبات النسبي لرقم البطالة؟ هل كان بفضل فرص العمل التي استطاع الاقتصاد الوطني تأمينها بفضل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة في السابق، أم أن الهجرة بحثاً عن فرصة العمل في الخارج هي التي ساهمت في ذلك؟

السكر صناعة مغدورة أمام مافيا التجارة..

استيراد كيلو السكر لا يكلف أكثر من ١٥/ ل.س



◀ نزار عادلة

منذ أكثر من ٣٠/ عاماً والمؤسسة العامة للسكر ومعامل السكر والفلاح ووزارة الصناعة ووزارة الزراعة واتحاد الفلاحين وجهات وصائية أخرى،تشكو من انخفاض درجة حلاوة الشوندر، والذي يتسبب في خسارات تصل إلى مئات الملايين من الليرات السورية سنوياً للدولة والمزارعين، وبناء عليه كانت وزارة الزراعة قد بدأت بدراسات ونجارب لإنتاج شوندر بمواصفات عالية من الحلاوة والنقاوة منذ ٢٠/ عاماً،ولكن هذه الدراسات لما تنته حتى الآن..

نصف الحقيقة

قال وزير الصناعة السابق خلال لقائه مع نقابات الغذائية في العام الماضي إن إنتاج الشوندر السكري سنوياً /١,٣/ مليون طن، وهي حاجة معامل السكر لإنتاج السكر من الشوندر، وأضاف أن تكلفة إنتاج /١/ كغ من السكر مستخرجاً من الشوندر تصل إلى /٥٠/ ل.س، ولكن في تكرير السكر لا تصل التكلفة أكثر من /٢٥/ ل.س، ويضيف الوزير السابق أن هناك معامل خاصة تقوم بتكرير السكر بطاقات إنتاجية عالية جداً مثل معمل سكر الوطنية في حمص حيث الطاقات الإنتاجية ضعف سورية من السكر، وأن شركات السكر في القطاع العام تعمل لثلاثة أشهر فقط، والوزارة تبحث عن أعمال أخرى لإدخالها في هذه الشركات.

اتهامات متبادلة

وفي العام الحالي تكررت المعزوفة نفسها «كيلو السكر يكلف /٦٠/ ل.س، ودرجة الحلاوة متدنية، واختناقات في التوريد، والشوندر

علف للحيوانات، واتهامات متبادلة بين وزارتي الصناعة والزراعة، وسجل يومي مع المؤسسة والمعامل والفلاح».

نعم /٦٠/ل.س تكلفة كيلو السكر هذا بجانب من الحقيقة، أما الحقيقة الأخرى الغائبة والمغيبية ليست في العمالة الزائدة وزيادة الرواتب والأجور.. التكلفة المرتفعة سببها الأساسي تدني نسبة حلاوة الشوندر، حيث أنها لا تصل في سورية إلى أكثر من /١٣/ درجة، في حين تصل في مصر إلى /١٨/ درجة، وهذا يؤدي إلى خسارة الفلاح، وإلى خسارة في إنتاج السكر عموماً وارتفاع التكلفة، ولكن لا يهم ما دامت مافيا التجارة والسمسرة تحقق أرباحاً فاحشة!!

في عام سابق تم استيراد بذور الشوندر من الدانمارك وبلجيكا، علماً أن هذه الدول تقوم باستيراد البذور من صربيا .. إذاً، لماذا لا نقوم بالاستيراد من صربيا بشكل مباشر؟ فغير سنوات ودراسات تقدم، ولجان تجميع، ومذكرات ترفع إلى القيادة من أجل توحيد جهة الإشراف على المحصول زراعة، وتسويقاً، وتصنيفاً في وزارة واحدة بدل وزارتين، ولم تحسم هذه القضية، ولا تزال الاتهامات تتبادل حول انخفاض درجة الحلاوة.

الحقيقة بوضوح

بكل وضوح وزير الصناعة السابق كان يريد أن يعمل على التكرير في القطاع الخاص، وفي معامل القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص، لذلك لم ترتفع درجة الحلاوة، وتم إيصال تكلفة الكيلو إلى /٦٠/ل.س وقد رافق ذلك حقيقة أخرى وهي أن معامل السكر قديمة، أي أنها تستخدم تكنولوجيا وتجهيزات متخلفة دون تطوير أو تحديث وكان من الممكن إيجاد صناعات موازية لصناعة السكر وذلك بهدف التغلب على الكلفة المرتفعة وتشغيل العاملين خارج الموسم والتكامل في التخطيط بين

الزراعة والصناعة ولكن شيئاً من هذا لم يحدث، ولكن الاتهامات بقيت تتبادل، وبقي التكرير لحفنة قليلة كوكلاء حصريين.

ومن جهته، اعتبر مدير عام المؤسسة العامة للسكر، أن درجة حلاوة المحصول وصلت هذا العام إلى /١٣/ درجة علماً أن الدرجة النظامية التي وضعتها الجهات المختصة هي /١٦/ درجة وأن إنتاج شركات السكر في سورية للموسم الزراعي الحالي تبلغ /١٥٠/ ألف طن سكر ناتجة عن تضبيع ما يقارب مليوناً و/٦٥٥ ألف طن خلال دورة تصنيعية وينتج عنها ٢٨٠/ ألف طن تقل رطب يستخدم كمادة علفية وحوالي /٨٢/ ألف طن ميلاس يستخدم في معامل الخميرة، هذا بالإضافة إلى الكحول الأبي، والكحول الصناعي، وغاز الكربون.

خسائر؟

مع التبشير بإغلاق معامل السكر لمصلحة حفنة من السماسرة، وكانت الحكومة السابقة تفكر في هذا القرار يعني تشريد عشرات الآلاف من الفلاحين الذين يعتمدون على زراعة الشوندر وخصوصاً في الغاب ويعني أيضاً استيراد الميلاس، واستيراد الخميرة للأفران، واستيراد الكحول، وغاز الكربون، واستيراد التقل كملف للحيوانات، والمعامل الحالية تؤمن جميع هذه المواد، وتسد حاجة سورية منها وهي بالمليارات وهنا نسأل: كيف تكون المعامل خاسرة والتكلفة مرتفعة؟

ولا شك أن الجهات الوصائية لا تفرق بين الخسارة الاقتصادية والخسارة التجارية المعامل تخسر تجارياً، ولكنها تريح اقتصادياً، ولو أجرينا حساباً بسيطاً لوجدنا أن كيلو السكر في سورية لا يكلف أكثر من خمس ليرات سورية فقط.

■ ■

شؤون اقتصادية

الاستثمارات الحكومية هي الحل

إذاً، نسبة البطالة لم تنخفض في سورية على الرغم من أرقام الهجرة الكبيرة إلى الخارج، وعلى الرغم من الحديث الدائم عن أرقام نمو تصل إلى ٦٪، مما يفترض لو كان هذا صحيحاً أن تكون أرقام البطالة أقل من ذلك بنحو ٢٪ على الأقل، فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة لم تؤد دورها في الحد من البطالة، كما روجت الأوساط الحكومية في السابق، ومعادلة لـ«نشجع السوريين على ابتكار فرص عملهم بأنفسهم» اصطدمت بحاجز التمويل الذي اعترفت به هيئة التشغيل وتنمية المشروعات مؤخراً، وتؤكد نسبة التجاوب المتدنية من المصارف مع تمويل مشاريعها المقترحة، وهذا يحتم ضرورة البحث عن استثمارات حقيقية قادرة بطبيعتها مشاريعها وحجم تمويلها على تحقيق اختراقات جدية في مجال البطالة..

الاستثمارات الحقيقية التي نتحدث عنها هي من النوع الحكومي تحديداً، وذلك عبر ضخ مليارات الليرات في جسم الاقتصاد الوطني من خلال توسيع الموازنة الاستثمارية للدولة، وهذه الاستثمارات هي الوحيدة القادرة على المساهمة في تحريك الاقتصاد الذي يعاني من الركود، وهو في الوقت ذاته يساهم ببناء مشاريع تحتاجها عملية التنمية، وخصوصاً المشاريع الكبرى التي يحتاجها البلد، ويؤدي بالضرورة إلى استثمار الطاقات البشرية المتاحة، مما يساهم في تقليل وإنهاء مشكلة البطالة المزمنة، وذلك لعجز تجربة القطاع الخاص خلال السنوات الـ ٢٠ السابقة في تحقيق اختراق في هذا المجال، هذا القطاع الباحث عن آليات زيادة أرباحه فقط دون وضع متطلبات التنمية وضرورتها في اعتباره..

■ ■

دخول الدولة كمستورد للمواد الأساسية ضرورة..

الهدف كسر معادلة العرض والطلب

الأصابع، وهذا لم يأت من فراغ بل إن نص القانون يتيح لشخص واحد (مستورداً كان أم تاجراً) أن يسيطر على ٣٠٪ من حاجة السوق، وهذا يعني أن بإمكان أربعة تجار أو خمسة احتكار السوق على أن يستحوذ كل منهم على ٢٠ – ٢٥٪ من حاجة السوق..

حالة خاصة

ومن التوصيف العمومي إلى الحالات الخاصة، فمادة السكر خير مثال على ذلك، ولا نسمح إلا بأزمات متتالية من انقطاع أو ارتفاع لأسعارها في أسواقنا، وأغلب هذه الارتفاعات لا مبرر له، وهذه الأزمات تخيل لدى البعض أن إنتاجنا من السكر محدود، وهذا ما خلق الأزمات المتكررة، ولكن النظر إلى حجم إنتاجنا من هذه المادة يبده الكثير من الشكوك، فالقطاع الخاص في سورية ينتج نحو ١,١ مليون طن من السكر من خلال شركتين فقط، ومعامل القطاع العام تنتج ما يقارب ٣٠٠ ألف طن من هذه المادة، وحاجة القطر من السكر سنوياً لا تتجاوز ٨٠٠ ألف طن، أي أن إنتاجنا المحلي يكفي حاجة القطر وزيادة، وهذا يعني أنه من المفترض ألا ندخل بأزمة في هذه المادة ما دام إنتاجنا المحلي «بيكفي ويزيد»، وهذا يحتم علينا التساؤل: ما الذي يمنع من استيراد هذه المادة من الإنتاج الوطني؟ ولماذا تصدر إنتاجنا من السكر لنعيش في أزمة دائمة؟

التدخل الحكومي ضرورة

سعي البعض لتبوير عدم انخفاض الأسعار لا يمكن تقبله، ليس لأن نسبة التخفيضات التي طالت الرسوم الجمركية ليست بالقليلة فقط، بل لوجود حالة من الركود الجدي الذي تعاني منها أسواقنا أيضاً، وباعتراف الجميع، وهذا الركود يعني وجود كساد في المواد، وقلة في الطلب، وهذا وحده يجب أن يساهم في تخفيض الأسعار، وهذا ألف باء الاقتصاد، لكن الأسعار لم تعرف سوى طريق الارتفاع، وهذا يؤشر على وجود حلقة خفية هي من تتحكم بالسوق ما تزال خارج مرمى أية رقابة، وليست تحت سلطة أي قانون، ولكن، وقبل الحديث عن كيفية تشكل هذه الحلقة المحكرة للسوق، التي قد يعيدها البعض إلى طبيعة الاقتصاد تاريخياً، وإلى أن ضرهيا يحتاج لوقت ليس بالقليل، لأنها كجبل الجليد المكون عبر سنوات طويلة، كسره ليس بالأمر السهل، ولكن هذا حتم على الدولة لعب دور لم تسع للعبه منذ زمن بعد، لا بل إنها انسحبت منه تحت يافطة اقتصاد السوق الاجتماعي، فآلات الرقابة لم تثبت جدواها في ظل اقتصاد عانى من الانفلات والاحتكار، وهذا حتم دخول الدولة كمستورد للمواد الغذائية والأساسية، وترك الكماليات للقطاع الخاص، لكن ليس لإخراجه من دوره في الاقتصاد السوري، بل لأن هذا التدخل هو ضرورة يقتضيها هدف كسر معادلة العرض والطلب التي سيطرت عليها مزاجية وأرباح مستوردين وتجار قلة في السوق اليوم...

■ **ح. منجه**

عجزت المراسيم الجمهورية المتتالية ذات الصلة عن تخفيض الأسعار في السوق المحلية، رغم أنها طالت تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الغذائية والأساسية (نحو ٣٠ مادة) لتصل نسبة الرسوم إلى الصفر على بعض هذه المواد، وتخفيض رسم الإنفاق الاستهلاكي، الذي يعد من أهم الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل المواطن السوري، والمترافقة مع تخفيض أسعار مادة المازوت بنسبة ٢٥.٪

لا بل إن سعر العديد من السلع شهد ارتفاعاً بالتزامن مع هذه المراسيم وهذا التخفيض، مما جعل الأسعار المغرد الدائم خارج أي قانون اقتصادي لعدم قدرة كل التخفيضات التي طالت موادنا الغذائية من التأثير في مجريات سوقنا الاقتصادية، فأين دور الدولة الرقابي؟ وما هي أساليب التدخل الحكومي الأكثر جدوى في ظل احتكار غير مخفي لعدد غير قليل من المواد الغذائية وغير الغذائية، وهو ما يجعلها خارج السيطرة؟

احتكار متجذر

بنية اقتصادنا المشوه بإجماع العديد من الاقتصاديين ساعدت على خلق شبكة مستفيدين من كبار التجار والمستوردين، والمتربطين بفاسدين في القطاع العام، مما جعلهم من المتحكمين بمفاصل الاقتصاد الوطني، ليكونوا شبكة خفية عصية عن كل الإجراءات والقوانين، وهي المعبر عن تحالف حفنة من الفاسدين في قطاع الدولة وبين بعض أصحاب رؤوس الأموال، وهذا التزاوج هو من استطاع شفط الاقتصاد الوطني تاركاً خلفه سلسلة من ارتفاعات الأسعار، وانخفاضاً في القيمة الشرائية للعملة الوطنية، ونسب غير قليلة من الأسر السورية الفقيرة، التي تصل إلى ١١٪، وهذا ما أدى عملياً للوصول إلى حالة من الاحتكار المتجذر لأغلب المواد الأساسية منها والكمالية في السوق من بعض التجار والمستوردين، والذين كدسوا ثرواتهم على حساب الاقتصاد الوطني ..

وهذا الاحتكار المتراكم خلق آلية معقدة من تزاوج المصالح بين شريكين ساعيين إلى منفعة خاصة أحدهما في العام والآخر في الخاص، وهو ما عقد عملية دخول منافسين جدد في مجال استيراد السلع وتسويقها، وصنع حلقة مغلقة تخدم مصالح عدد من المحتكرين فقط..

٢٥٪ للتاجر الواحد

انفراد شخص في السوق يجعله متحكماً كلياً أو جزئياً فيه، ولكن وجود عدد كبير من هؤلاء الأشخاص يخلق حالة من المنافسة على المستوى الجزئي في كل مادة، وتعميم هذه الثقافة، يخلق اقتصاداً يتمتع بتنافسية عالية، لكن من الملاحظ أن مستوردي السكر، أو الأدوات الطبية، أو الأسمدة، أو اللقاحات، أو الحديد، أو العديد من المواد الغذائية والأساسية يعدون على

الأزمات جعلت السلطة عارية



الإجحاف، أو في فخاخ غير مرئية. أما الأنظمة الشمولية، فتلتصق إعلاناً عن طبيعتها على بزتها العسكرية، على سجونها السياسية وعلى «الحالات الاستثنائية لديها»، وفي غرور طبقاتها العائلية الاحتكارية. ثم الصناعة النووية تحيط بنفسها منذ البدايات بثقافة أمنية، بوليسية وأيضاً عسكرية، لتفرض خياراتها باسم المصالح الوطنية الاستراتيجية. وفي الحالات الثلاث أيضاً يستخدم النفاق أداة للإدارة اليومية فبعد إخفاء النقاط الضعيفة استحالـة «تصكيك titriser» الديون دون أفلسة النظام المالي، وضرورة تبريد المركز النووي بشكل دائم، والانفصال الحتمي بين الشعوب وأجهزة الأمن–يجري تمويه حجم الخسائر.

برنامج شراء الإيجابيات المصرفية في الولايات المتحدة، الذي تم التصويت عليه في تشرين الأول ٢٠٠٨، لا يصل إلا إلى ٢٠٠/ مليار دولار (والى كلفة نهائية ٢٥/ مليار على دافعي الضرائب)، وهذا أقل من عشر الخسائر الحقيقية، وكارثة فوكوشيما النووية، كانت وتبقى مصغرة وفق، المجموعة المدمرة تبكو Tepcok، والسلطات اليابانية والدولية، حتى بعد ما نسب إليها درجة خطورة تعادل درجة خطورة تشيرنوبل، ودون الحديث عن الاختفاءات، وعمليات التعذيب والاعتقالات وسوء المعاملة من كل نوع، المتجاهلة كلها لدى أجهزة الإعلام في الأنظمة الأميرية، أو الدكتاتورية العسكرية. البوليسية، التي ما تزال تعتبر «معتدلة».

تلك المبالغات أصبحت تكشف حدها المشترك. عدم التوقع، والذعر، الشلل، كل ذلك يظهر ويدوم، رغم التأكيدات التي لا أساس لها، والعناد في الخطأ. إن عدم القدرة على التفكير يرافق كالظل تلك الرغبات بفرض النظام رغم كل منطوق: فإذا بنيت صناعة نووية، لا تستطيع تضمينها سلفاً استعدادا لحادث كبير، تستبعد مجرد احتمال وقوعه (بمساعدة حساب الاحتمالات)، مثلاً فرنسا والمملكة المتحدة، رفضتا تضمين العمليات الإرهابية في اختبارات مقاومة المفاعلات النووية الأوروبية.

في عالم المال، إذا كنت تؤمن بالسوق (الذي تعيش فيه) لا تستطيع أن تفكر كفقاعة، أي اندفاعة ستجعلـه «تتجر». لكن بعد أقل من قرن على الأزمة الكبرى الأخيرة، وتاماً كما توقعها الاقتصادي جان كنيث غالبريث، أما النخب الدكتاتورية، فيبدو أنها لا تستطيع حتى اللحظة الأخيرة أن تتصور أن هوة سوف تفتح تحت قصورها، وأن امتيازاتها يمكن أن تلعى على يد

رخصة لا تستطيع أن تستغني عن أي من مصادرها الأحفورية، حيث كل قطاع موجه نحو استخدامه المفضل: فالنويي نحو الإنتاج الصناعي والفحم المال والغاز بفضلان في الغد للتدفئة، والبترول مخصص بوجه رئيس لتتنقل مليات الكوى من العربات. واهتزاز الشبكة النووية (والتخلي عنها في ألمانيا هو في الأفق عام ٢٠٢٢) ليس فقط درساً يدفع إلى إعادة توجيه ١٤/٪ من الإنتاج الكهربائي العالمي نحو الرياح أو الطاقة الشمسية، أو الطاقة الحيوية، وإنما أيضاً هو هجوم على قطاع رئيسي للميكانيسم الشامل.

في أوربا ديمقراطيات السوق، التي من المفترض أن تديرها دولة القانون جعلت نفسها متواطئة في سحق الحريات السياسية في جملة من البلدان المحيطة بها: فمن دون ذلك، ثمة مئات ملايين الأشخاص في اعتقاد «الديمقراطيين» يتعرضون لجاذبية شديدة من سوق العمل البعيدة عن أماكن حياتهم، وثمة نزاعات اجتماعية ودينية تعلن عن إمكانية عولة سهلة للمبادلات تأتي في أي وقت.

نفس الديمقراطيون أنفسهم استطاعوا أن يروا في ثبات الأنظمة المعتبرة تلميحاً «معتدلة» متراساً ضد النزاع العالمي، الذي يجد مصدراً له في مخزن البارود الشرق أوسطي. ولذا المطالب المشروعة للشعوب المنتفضة لم تثر فقط عرضاً عفويًا بالتضامن(كما في ليبيا)، وإنما أيضاً قلقاً كبيراً مموها قليلاً أو كثيراً بالانتهازية.

إذا ليس غريباً أن تستدعي تلك الأزمات المؤسسات الدولية العليا، ولا أن تدخل في تراحم فيما بينها من أجل تسويتها. وكما قال الخبير الكاليفورني نجم الدين شكاتي بخصوص حادث فوكوشيما: «هذا يذهب إلى أبعد بكثير من إمكانية السيطرة عليها، هذا يجب أنه يثار في مجلس الأمن» (...). إنه أهم من منطقة الحظر الجوي فوق ليبيا».

في المقام الثاني، هذا العجز المثلث في النظام يدل كل واحد منه على نفس اتجاه النظام في «قسر» مجرى الأشياء: فسر العمل الإنساني بالإجبار المالي، وقسر الطبيعة بالتكنولوجيا المدمرة، وقسر الحياة السياسية بتأطير الجماهير عندما لا تكون بعد منضبطة بالمنطق التالبرويني (الذي كان ولا يزال الوجه الآخر المدني للانضباط في الجيوش). الصناعة المالية تعسفت في استخدام كفاءة الدول الليبرالية، لكي تستفيد من الدين العام، وتتلاعب بعروض الاعتماد، وتورط المدنيين في عقود شديدة

◀ دنيس دوكلو عن الفرنسيةمحمد الجندى

ثمة ثلاث أزمات كبرى تهز العالم، ولا يمكن اختصارها إلى موضوعات، يمكن عدم الاهتمام بها؛ الذعر الكبير المالي، الذي انتشر منذ أواخر ٢٠٠٨، وحادث فوكوشيما النووي، الذي انطلق في ١١ آذار ٢٠١١، وأزمة النظام في عدد من الدول العربية، حيث الشعب يشور منذ ٢٠١٠.

سلفاً ليس من المنطقي مقارنة تلك الأزمات فيها ببعضها، لأنها تخص مجالات مختلفة جداً. الأولى تبدو أنها تحدث في عالم افتراضي، وتتعلق بآلاف مليارات الدولارات من العملة الخطية، التي تبخرت، والثانية تنشأ من حادث كبير لتكنولوجيا هادفة لإنتاج طاقة غزيرة، والثالثة تتجم عن انتفاضة شعبية كبيرة ضد دكتاتوريات عسكرية. ولكن ليس من الشذوذ أيضاً ضم كوارث صرفة، الأولى هي نتيجة «انتصار الجشع» الثانية نتيجة كارثة طبيعية غير متوقعة، إلى انقلاب عام يأخذ اتجاه، «ربيع الشعوب».

مع ذلك، تلك الأحداث المتميزة عن بعضها تتقارب في عملية زعزعة النظام الرأسمالي العالمي. وهذه المحصلة يمكن ألا تكون فوضى شاملة، يعلن عنها كونسرتو منيرة من اللاعنين، وإنما هو تطور تحرري– هي «مخاض للتاريخ»، باستخدام المجاز الماركسي الكلاسيكي.

إن تلك الأزمات لها ثلاث نقاط التقاء: إنها تضعف الأعمدة الأساسية لنظام، الأساس المتعلق بالطاقة لديه، ونموذجه في توجيه العمل الإنساني بالمال، وحاجته للاستقرار السياسي، وخصوصاً في ريف المراكز الليبرالية. وتظهر في كل من تلك المجالات نفس اسلوب الأفراط، الذي يؤدي إلى خطر تكنولوجي غير مقبول، أو إلى المحذور الحالي، العصي على السيطرة أو إلى السوط السلطوي الذي لا يطاق. وتكشف عن قدرة التوجهات التي تناقض الحفاظ عليها: ديناميكيات، طبيعية، ومقاومات إنسانية لمجتمعات كاملة تطعن في عبوديتها للفوضى الإدارية، وللتلوث، وللسلطات الفاسدة.

في المقام الأول، جملة متلازمة من الشروط الضرورية لبقاء الميكانيسم المسيطر قد اهتزت ووضع الإنسان والطبيعة تحت السيطرة والاستثمار الأفضل للسوق بأفضل ردود ممكن.

فالسيطرة المالية على الاقتصاد لا تتيح فقط الفرصة للهيذان بالمضاربة؛ وإنما تنظم النشاطات الإنسانية في منطق الريعية. فالالاقتصاد الافتراضي لا يؤلف ضلالا بمقدار ما هو حقل مناورة للسلطة العالمية القادرة على نقل المصانع والعمال، وعلى خلق الاقتصادات «الناشئة»، امبراطوريات الورشات، والمكاتب القارية، وعلى البناء على إنتاجيتها، وتطوير استهلاك أسير يجعلها ضرورية بشكل لا يمكن الرجوع عنه، وبكلمات أخرى، التمويل غرضه إقامة كادر- باهظ الكلفة لاقتصاد عالمي. إذن وضعه في أزمة، في فقاعات ضخمة من عدم الملاة يجرده من القدرة على التحكم العام في النظام بالعمل الإنساني.

عدم توقع وذعر

من دون البترول– رغم أنه أعلى بثلاث مرات عنه في عام ٢٠٠٠، وبعشر مرات عنه في ١٩٩٠. يجب أن نقسم الإنتاج الغذائي العالمي على أربعة، البنية التحتية، التي ما تزال تقدم طاقة

الكيان يسخن «جبهة غزة»..

مع استئناف قوات الاحتلال الإسرائيلية وتيرتها المتسارعة والمتصاعدة من العدوان الجوي على قطاع غزة دون التجرؤ على اقتحامه برياً، استشهد مساء الأربعاء مواطن فلسطيني وجرح آخر بغارة جوية إسرائيلية على شارع النفق وسط مدينة غزة.

سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة المقاومة الفلسطينية.الجهاد الإسلامي، أطلقت يوم الأربعاء قذيفة هاون واحدة على الأقل على مواقع إسرائيلية بعد ساعات من استشهاد أحد قياديينها، إسماعيل الأسمر، وإصابة مواطنين اثنين آخرين في غارة إسرائيلية على رفح، تلتها أخرى في دير البلح استهداها لدراجة نارية.

وتحدث جيش الاحتلال الإسرائيلي عن قذيفة سقطت على منطقة عسقلان جنوبي الكيان إسرائيل، فيما تحدثت إذاعة العدو عن قذيفة أخرى أطلقت أيضاً من القطاع، ويبدو أنه الصاروخ الذي أطلقتته كتائب الشهيد أبو علي مصطفى على مستعمرة أوفيكبي.

أما سرايا القدس فقد أكدت إطلاق ست قذائف استهدفت بها مواقع كيسوفيم والمخابرات والكاميرا المحاذية للقطاع. كما تحدثت السرايا عن مجموعة أخرى من مقاوميهها نجت من غارة صهيونية استهدفتها في دير البلح وسط القطاع.

وانتهمت حكومة حماس الكيان الإسرائيلي بتعمد خرق التهدئة التي أرسيت مجدداً بوساطة مصرية، بعد سلسلة غارات إسرائيلية على القطاع تسببت باستشهاد ١٥ فلسطينيا، ورد عليها الفلسطينيون بنحو مائة قذيفة أطلقت في اتجاه الكيان.

وجاءت الغارات الإسرائيلية بعد هجمات للمقاومة الفلسطينية في إيلات على البحر الأحمر قتل فيها ثمانية إسرائيليين، وانتهمت «إسرائيل» بها لجان المقاومة الشعبية. من جهة أخرى، انهمت حماس الأجهزة الأمنية التابعة لحركة التحرير الفلسطينية(فتح) بزيادة وتيرة الاعتقالات لأنصارها مؤخراً في الضفة «بالرغم من تعهدها بتبويض سجونها من المعتقلين السياسيين، قبل نهاية شهر رمضان».



ما جرى من حروب داخلية في الصومال، جرى مثله سابقاً في السودان الذي يملك ٨٤ مليون هكتار صالحة للزراعة بما يكفي المنطقة العربية بكاملها، إضافة إلى ثروة نفطية، فقد استمرت الحرب فيه قرابة نصف قرن حتى تم تقسيمه إلى شمال وجنوب ولا تزال تتهدده مخاطر تقسيمية جديدة.

ويوم تحركات الانتفاضات العربية ضد الحكام المتسلطين الذين كانوا طوع بنان الاستعمار، تبجحت الحكومات الغربية بتقديم المساعدات إلى «الثوار»، دون أن تفصح أن هذه المساعدات ليست إلا قِديراً يسيرا من الأرصدة المجمدة لديها. ودون أن تفصح أيضاً أن دولا نفطية تقبض ثمن بترولها من الولايات المتحدة الأميركية سندات خزينة تصل قيمتها إلى آلاف المليارات من الدولارات، وهذه السندات تتوالى خساراتها سيما بعد تخفيض درجة الائتمان للولايات المتحدة الأميركية.

إن من واجب الأمم المتحدة إذا كانت حريصة فعلاً على حقوق الانسان وحقوق الشعوب أن تتحرك ضد مسببي الحروب الأهلية وضد قوى الاستعمار والاحتلال، لا أن تتباكى على المجاعات المتقلبة بسبب هذه القوى الاستعمارية وليس بفعل عوامل طبيعية، كما عليها وضع حد لهدر المساعدات التي يقال إن قسماً كبيراً منها يذهب على إقامة المسؤولين في الفنادق الفخمة وعلى صفقات تنقصها الشفافية والنزاهة.

إن تجربة الأوتروا مع الفلسطينيين، تشكل نموذجاً لتعاطي الأمم المتحدة مع الشعوب المضهدة من الاستعمار والصهيونية. فلقد قامت الأوتروا للتخفيف من حجم الجريمة الصهيونية الاستعمارية بتشريد الشعب الفلسطيني، وهاهي اليوم تتقلب على دورها فتقلص خدماتها في غزة ولبنان بحجة عدم توفر الأموال.

لم يكن الشعب الفلسطيني بحاجة لمساعدة أحد لو لم يقم الاستعمار والصهيونية بطرده من أرضه، ولم يكن الشعب الصومالي بحاجة للمساعدة لو لم يتبرع البنك الدولي بوصفته الخبيثة، لذلك يصح القول ليتها لم تزن ولم تتصدق.

■ **مدير المركز الوطني للدراسات - بيروت**

تطورات مصرية

◀ **إبراهيم البدراي - القاهرة**

(١)

التطورات السياسية تجري في مصر سريعة ومتلاحقة في وضوحها تدحض الكثير من الأكاذيب والأوهام التي روج لها على المستوى المصري والعربي بل والدولي.

كانت الشائعة الأكذوبة التي روجت لها النخبة السياسية المصرية، وكذا الإعلام المحلي الحكومي والحزبي والخاص، المقروء والمرئي والمسموع هي التأكيد والتركيز على قيام تحالف بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وتيار الاسلام السياسي (الإخوان والسلفيون). وقد أثبتت التطورات الجارية كذب هذا الأمر الذي قصد منه الإساءة إلى الجيش.

يبلور موضوع «إعلان المبادئ الحاكمة للدستور» قضية الصراع الأولى والأهم في مصر الآن، فقد تخطت مسألة الانتخابات أولاً أم الدستور أولاً التي اهتمت خلال الشهور الماضية وأفسحت المجال مؤخراً لقضية «الدولة المدنية». إذ يعارض تيار الاسلام السياسي بجناحيه الإخواني والسلفي وبشكل قطعي اعلان المبادئ المشار إليه، الذي سيحدد طبيعة التطور في مصر، ولأنه من وجهة نظر هذا التيار سوف يمنع إمكانية العبث بالدستور أو محاولة تكريس الدولة الدينية.

المؤكد الآن أن المجلس الأعلى للقوات لمسلحة مصمم وعاكف على صياغة هذا الإعلان، ويعتبره قرارا استراتيجيا .

كما أنه من المؤكد أن الإعلان سوف يتضمن النص على «الدولة المدنية» التي يعتبرها المجلس الأعلى قرارا استراتيجيا، وقضية أمن قومي لا يمكن التراجع عنها .

كذلك فإن «إعلان المبادئ الحاكمة للدستور» سوف يتضمن «تأكيد وضع الجيش» بوصفه حاميا للدستور . وهذا الأمر بدوره كسابقيه يعتبر من وجهة نظر القوات المسلحة ومجلسها الأعلى يمثل قرارا استراتيجيا وقضية أمن قومي للبلاد لا يمكن التراجع عنه ولا بد أن يتضمنه الدستور القادم. ومن المرجح أن هذا الإعلان سوف يتضمن الخطوط العريضة للتطور المصري وطنيا واجتماعيا- اقتصاديا وديمقراطيا، بانحياز إلى الطبقات الكادحة.

(٢)

نتيجة للتدفق الهائل للأموال الأمريكية والسعودية على مصر، لتوجه إلى قوى عديدة بهدف استخدام قوة المال والتمويل الأجنبي لاجهاض الثورة والحيولة دون استمرار مسيرتها، وهي المسألة التي أحدثت ضجيجا هائلا واستنكارا من القوى السياسية على اختلاف توجهاتها لمجرد التعرض لها حينما أثيرت مسألة تمويل جماعة ٦ أبريل، ونظرا لما يمثله هذا التمويل الأجنبي من خطر شديد، ولكي تتخذ الأمور وضعها الصحيح، فإن «ثلاث جهات سيادية» تتولى التحقيق في موضوع التمويل الأجنبي، خصوصا فيما يتعلق بسبل الأموال التي تدفقت على مصر منذ بدء الثورة عن غير الطريق الذي حدده القانون وعبر قنوات غير شرعية أيا كان مصدر هذه الأموال، وفي مقدمة هذه المصادر الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية.

وعلى إثر بدء التحقيق قامت الولايات المتحدة بسحب مدير هيئة المعونة الأمريكية في مصر تحت دعوى نقله الى مكان آخر، حيث غادر مصر فعلاً منذ حوالي ثلاثة أسابيع.

حاولت «إسرائيل» أن تتجنب الخسائر التي سببها لها سقوط حسني مبارك في مصر، وهو كما كانت تسميه «القلعة الإستراتيجية» التي استندت إليها مدة ٣٠ عاما من أجل تثبيت وجودها في المنطقة، وتوسيع نفوذها وفضائها الحيوي في أكثر من اتجاه، وتحقيق نجاح كاد يقضي على المسألة الفلسطينية وتصفيتها لمصلحة «إسرائيل»، أقول كاد يقضي، لأن المانع الوحيد الذي حال دون ذلك هو قيام «منظومة المقاومة» التي منعت ذلك عبر مواجهاتها العسكرية والسياسية، الأمر الذي عرّض المنظومة هذه مجتمعة ومتفرقة لأشرس هجوم غربي ضد مكوناتها الأساسية الأربعة من الأنظمة والتنظيمات، ولكن المنظومة صمدت وأعادت «إسرائيل» إلى دائرة القلق على المستقبل والمصير، فضلاً عن إنتاج الخوف على الأمن الذي ترى «إسرائيل» أنه خط احمر لن يمكن أحداً من المس به.

وفي معرض سعيها إلى تقادي ما أمكن من الخسارة الإستراتيجية، اتجهت منذ اللحظات الأولى إلى التهويل، لوضع حاجز دون تمدد مفاعيل سقوط مبارك إلى العلاقات المباشرة معها، ثم أنها منت النفس بالاستفادة من هجومها مع الغرب ضد منظومة المقاومة لتعوّض الخسارة، وهو هجوم اشدت الحاجة إليه بعد مبارك، وتعددت وجوهه حيث جرى ابتداء وتلفيق الملفات ضد أطراف المنظومة، (إرهاب وتخريب في سورية ومحكمة تلفيقية دولية في لبنان وملف نووي لإيران وحصار غزة) وهي عناوين شائؤها محاور للهجوم خاصة بعد العام ٢٠٠٦- عام هزيمة «إسرائيل» على يد المقاومة في لبنان- وظلّت «إسرائيل» ومعها المنظومة الغربية أن هذا الهجوم المركب والمتعدد سيؤدي إلى إشغال منظومة المقاومة في مرحلة أولى، فيصرفها عن العمل، وفي مرحلة ثانية يمكن للغرب التخلص من هذه المقاومات المتعددة الوجوه تباعاً فتراتح «إسرائيل». ولهذا كانت الجهود الغربية والصهيونية منصبة في مصر على حصر التغيير بالشأن الداخلي من دون المس بالعلاقات مع «إسرائيل» ومن دون التعرض «للكنز الاستراتيجي لـ«إسرائيل» اتفاقية كامب ديفيد» كما يراها باراك، وقد ارتاحت «إسرائيل» في مطلع الحراك المصري إلى عدم تعرض المصريين لسفارتها في القاهرة، كما وإلى مواقف مصرية وازنة رسمية ونخبوية تتمسك بالاتفاقية المذكورة، مبررة ذلك بأسباب شتى، واعدة بالحد من الخسائر التي تحدثها بتصحيح التفسير والتطبيق الذي أساء إليه حسني مبارك.

لكن المقاومة وفي لحظة قاتلة فرضت واقعاً فاجأ الجميع، ووضعهم أمام الاختبار القاسي عبر عملية إيلات التي جاءت بدلالاتها الإستراتيجية متجاوزة مفاعيلها الميدانية. رغم جسامتها. حيث أظهرت:

عملية إيلات والخسائر «الإسرائيلية» الإستراتيجية



- أن «منظومة المقاومة» لن تتراجع عن هدفها الأساس وان مواجهتها للهجوم الغربي العدواني عليها لم ولن تثنيها عن المقاومة، رغم كل ما لفق وما نفذ هنا أو هناك ضدها من مكائد ومؤامرات، وأنها مستمرة في عملها الرئيسي في ملاحقة العدو وإفهامه بأن اغتصاب الحقوق لن يصاحبه أمن أو استقرار.

- أن اختيار إيلات لتكون ميداناً لعملية المقاومة، فيه من الرسائل فوق ما يستطيع العدو احتمال آثاره على اقتصاده وخصوصا سياحته، إذ بعد أن كان يفاخر بمستوى الأمن هناك ويدعو الأجانب إليها والابتعاد عن شرم الشيخ المصرية التي فقدت أمنها بادعائه، وجد أمنها ينهار بسرعة قياسية.

- أظهرت حجم الفيود التي تغل يد «إسرائيل» عن مهاجمة قطاع غزة، وأظهرت أن القطاع بات على درجة متقدمة من الحصانة الدفاعية.

لقد أدت عملية إيلات إلى انهيار آمال «إسرائيلية» كبيرة، وشكلت ردا مقاوما تعدت مفاعيله الشأن العملائي رغم أهميته، لتلحق بـ«إسرائيل» الخسائر الإستراتيجية الأهم، إذ أنها بعد أن فضحت «إسرائيل» «الإسرائيلي» بمنظوماتها الصاروخية، أعطت دفعا للوطنيين في مصر لاستكمال التحرك باتجاه التخلص من تركة حسني مبارك الصهيونية، وهي وإن كانت لن تأتي بمصر الآن إلى منظومة المقاومة، لكن يكفيها الشأن المعنوي لجهة التسبب بانزال العلم «الإسرائيلي» عن مبنى في القاهرة اتخذ سفارة لـ«إسرائيل»، ورفعها طلبا من «إسرائيل» الاعتذار، كما خرجت أصوات مطالبة بإلغاء اتفاقية كمب ديفيد، وذكرت من يريد أن ينسى بأن «إسرائيل» الصهيونية هي العدو، وان عداوتها تحجب كل ما يحاول الغرب اختلاقه من عداوات لدى خصوصها في ما بينهم.

● **عن «البناء» ٢٤ آب ٢٠١١**

مطالبات «صدرية»

بوقف قصف شمال العراق

أرسل زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ممثلين عنه إلى كل من تركيا وإيران لمطالبتهما بوقف قصف مناطق في شمال العراق. وشدد الصدر على ضرورة إيجاد حل سياسي لمسألة ملاحقة الأكراد في تلك المناطق.

وتقوم إيران منذ أسابيع بقصف أهداف في إقليم كردستان العراق قرب الحدود المشتركة مستهدفة عناصر حزب «الحياة الحرة» (بيجاك). فيما تقصف تركيا منذ الأسبوع الماضي معاقل حزب العمال الكردستاني في الإقليم ذاته. وبعد هدنة دامت أكثر من عام، استأنفت تركيا في ١٧ آب القصف الجوي ضد عناصر العمال الكردستاني في الجبال العراقية. وذلك عقب هجوم لعناصر من هذا الحزب في جنوب شرق تركيا أسفر عن مقتل تسعة عسكريين أتراك.

وأعلن الجيش التركي أن غاراته الجوية «قضت على ٩٠ إلى ١٠٠ متمرّد كردي». وقتل سبعة مدنيين عراقيين في غارة تركية.

بموازاة ذلك سبق لمقتدى الصدر أن لوح بالحرب إذا لم تتسحب قوات الاحتلال الأمريكية نهاية العام الجاري وقررت تمديد بقائها، رافضا الدخول في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة حول هذه المسألة بشأن «جدولة» بقاء تلك القوات أو إخراجها، «إنما هي الحرب» حسبما أكد . ويأتي ذلك بعدمِرا وجه الصدر في التاسع من آب رسالة إلى قوات الاحتلال دعاها فيها الى المغادرة، مهددا باستهدافها واستهداف مدربيها الذين سيقون في البلاد إلى ما بعد نهاية العام. كما أكد في بيان أصدره قبل رسالته هذه أن قوات الاحتلال الأميركية التي ستبقى في البلاد بعد موعد الانسحاب المقرر بنهاية ٢٠١١ حتى وإن كانت للتدريب ستعامل على أنها قوات «محتلة» يجب مواجهتها «بالمقاومة العسكرية».

ولا يزال جيش الاحتلال الأمريكي ينشر قرابة ٤٧ ألفاً من جنوده في العراق، علماً أنه يتوجب أن ينسحب هؤلاء بالكامل من البلاد نهاية العام الحالي وفقا لاتفاقية أمنية موقعة بين بغداد وواشنطن. لكن قادة الكتل السياسية العراقية فوضوا الحكومة في بداية الشهر الحالي بدء محادثات مع واشنطن لبحث مسألة تدريب القوات العراقية حتى ما بعد موعد الانسحاب، من دون أن يحددوا عدد هؤلاء المدربين.

من جهة أخرى رفض الصدر استخدام الأراضي العراقية للاعتداء على الكويت، وذلك اثر تهديد أحد فصائل المقاومة العراقية بمهاجمة الكويت في حال واصلت بناء ميناء في شمال الخليج. وقال الصدر حول تهديد تنظيم «حزب الله العراقي» بضرب الشركات العاملة في ميناء مبارك الكويتي «لا يجوز استعمال الأراضي العراقية للاعتداء على أي من دول الجوار مطلقا ولا غيرها من الدول الصديقة». وأضاف إن «كان بناء الميناء مضرا بالمصالح العراقية فعلى الجهات المختصة العمل لعدم إكمال هذه المشروع أو الوصول إلى حلول لمصلحة العراق». ودعا الحكومة الكويتية إلى التعامل «مع العراق وحكومته كأنه صديق فهو ليس صدام(حسين) ولا الاحتلال. بل جار يريد العيش بسلام ولا داعي للقيام بما يزيد التشنج بين البلدين الجارين».

ويتوقع أن يتم انجاز المشروع الذي بدأ في أيار ويقدر بنحو ١,١ مليار دولار في ٢٠١٦.

مصر: نحو «مليونية طرد السفير» ومراجعة «كامب ديفيد»



مع قواتهم المسلحة. من أجل الدود عن كل حبة رمل في أرض الفيروز».

وكانت القاهرة، التي ردت على استشهاد الجنود المصريين داخل الجانب المصري من الحدود، باستدعاء سفيرها من تل أبيب للتشاور، قد اعتبرت أن بيان الاعتذار الذي صدر عن مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، «إيجابي» في ظاهره، ولكنه «لا يتناسب مع جسامة الحادث، وحالة الغضب المصري من التصرفات الإسرائيلية».

وقالت اللجنة الوزارية لإدارة الأزمات، والتي تتابع تطورات الحادث في سيناء، برئاسة رئيس الوزراء، عصام شرف، إن مصر «إذ تؤكد حرصها على السلام مع إسرائيل، إلا أن تل أبيب ينبغي عليها أن تعمل على مسؤوليتها أيضا في حماية هذا السلام».

وجاء الموقف المصري رداً على إبداء «إسرائيل» أسفها لمقتل عناصر من القوات المسلحة المصرية بنيران مقاتلة تابعة لها خلال مواجهات مع مسلحين عند الحدود مع سيناء، حيث تعهد «الجانب الإسرائيلي» بالموافقة على إجراء تحقيق مشترك لكشف ملابسات «الحادث».

وأفاد موقع «أخبار مصر» التابع للتلفزيون الرسمي، نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، بأن المعتصمين تداولوا بيانات منسوبة لعدد من القوى السياسية، تطالب بإعادة النظر في بنود اتفاقية «كامب ديفيد» ، التي وقعها الرئيس المصري الراحل أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، مناحم بيغن، عام ١٩٧٨، وخصوصا البنود الملحقة بها، والمتعلقة بوجود القوات المصرية في سيناء.

إلى ذلك، أكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يتولى إدارة شؤون البلاد، بعد إعلان تنحي الرئيس السابق حسني مبارك، في شباط الماضي، قدرة مصر على حماية حدودها وتأمين أرض سيناء تأميناً كاملاً، وأن أرض مصر سوف تظل حرة وأمنة «رغم أنف» «المدعين»، الذين يحاولون

جاهدين النيل من عزم أبناء شعب مصر. وخلال المؤتمر الشعبي الذي عقدهته القوات المسلحة مع أهالي محافظة جنوب سيناء، في مدينة «الطور»، مساء الثلاثاء، لبحث تداعيات الأحداث التي نشبت على حدود مصر مع الكيان الإسرائيلي خلال الأيام الماضية، أكد أعضاء المجلس العسكري الذين شاركوا في المؤتمر، أن «بدو سيناء ملتحمون

في تطور يشكل أحد أشكال الرد على كل المشككين لغاية في نفس يعقوب بأن ما جرى في مصر، دون سواها من الدول العربية مؤخراً، هو انتفاضة ثورية شعبية، كانت قادرة على الإطاحة بفرعون من وزن حسني مبارك وبدء محاكمته محليا، دعت جماعات وقوى سياسية عدة في مصر إلى تنظيم مظاهرة مليونية أمام مقر السفارة الإسرائيلية الجمعة ٢٦/٨/٢٠١١، للمطالبة بطرد السفير الإسرائيلي، وسحب السفير المصري، في تحرك قد يؤدي إلى تزايد التوتر بين القاهرة وتل أبيب، والذي بلغ أوجه مؤخراً، في أعقاب استشهاد ثلاثة مصريين من قوات حرس الحدود بنيران أطلقتها عليهم طائرات حربية إسرائيلية.

ويواصل عشرات المحتجين اعتصامهم أمام مقر السفارة الإسرائيلية، الواقع على كورنيش النيل بمحافظة الجيزة، مرددين الهتافات المطالبة برحيل السفير الإسرائيلي فوراً، فيما توجه البعض إلى منزل سفير الدولة العبرية بضاحية «المعادي»، جنوبي القاهرة، لليوم الثالث، وسط دعوات للاعتصام أمام منزله حتى إجباره على مغادرة مصر.

سقوط القذافي و«لعبة» الفصول والفواتير



◀ عبادة بوظو

بعد ستة أشهر تقريباً من الاحتجاجات والاضطرابات ومختلف صنوف القمع والمعارك تحت مظلة التدخل الأمريكي الأطلسي السافر- تحضيرا وتنفيذاً، سقط «ملك ملوك أفريقيا»، العقيد معمر القذافي، قائد ثورة الفاتح، و«عميد الرؤساء والملوك العرب» حسب توصيفه، ليترك عموم المتلقين يشيرون بدرجة أو بأخرى إلى أن ذلك يعد تسديداً منه لاستحقاقات فاتورة الاستبداد والإقصاء الذي مارسه طيلة

عقود أربعة ونيف من وجوده بالسلطة فعلياً، وليس مختبئاً، تحت الأرض أو فوقها، أو مستمراً «بالحكم» بقوة أي استعصاء ميداني مؤقت، عند المستوى الأول وبعيدا عن المكتفين بالشق التأمري بخصوص ما جرى ويجري في ليبيا فإنه من الثابت واقعيا وتاريخيا أن استبداد الأفراد أو النظم يشكل مناخ الاستياء وانعدام الرضا لدى كل المتضررين، تماما مثلما يزيد من جيوب الفساد وكذلك التآمر من كل شاكلة ولون، ومن مختلف المواقع، داخل أجهزة الدولة وفي المجتمع على حد سواء، ليشكل البيئة الحاضنة للانقلاب على النظم المستبدة، أو على الجوانب المستبدة في النظم الأقل سلطوية أو ذوات الخصوصيات، مثل تعبير بعضها عن مواقف وطنية شعبية جامعة أو خوضها صراعا مكشوقا مع عدو خارجي يتربص بها، كالحالتين السورية والإيرانية، على سبيل المثال.

وإذا كان مأل «الاستبداد» هو «الثورة عليه» في نهاية المطاف، وإذا كان من شأن ما يحب الإعلام الغربي والعربي المرتبط به تسميته بد«الربيع العربي» أنه يسهم في تعرية الأنظمة العربية، فإن هذا «الربيع» ذاته وبالمقدار نفسه عرى ولايزال «المعارضات» العربية، منفردة ومجمتعة داخل البلدان وعلى مستواها الكلي، وبين الضعف البنوي لدى هذه المعارضات وضياح رؤاها وبروز هواجس الانتقام السياسي والرغبة الجامعة بالوصول إلى السلطة لديها أكثر منه الحرص على تشكيل البدائل على أساس وطني وبرنامجي واضح، مثلما أظهر قدرة بعضها على التحول إلى مأجورين بالرؤى والأهداف والخطط والمال والسلاح لقوى الخارج.

بالمثل فإن هذا «الربيع» الذي بدأ بتونس ولن ينتهي بسورية، ومن خلال الدرس الليبي تحديدا، أظهر مكامن الضعف الكبرى لدى الشعوب العربية وانكشاف بنيتها غير السليمة وأمراضها الخبيثة ونزعاتها الثانوية وتدني مستوى وعيها السياسي والمعرفي وحتى الحضاري بالمعنى المعاصر، وهو ما يرتبط بالدرجة الأولى بالشق الأول، كون الاستبداد، وخاصة في ظل غياب وقبول تغييب المشاريع التجريبية والتبويرية والتنمية والديمقراطية والثقافية، ينتج مجتمعات وأجيالا ومعارضات وأمزجة وأنماط فرز وبنى وفضاعات سياسية اجتماعية ومواقف لا تقل حدية واستبدادا وعسفا وإقصاء وإنكارا للآخر.

القذافي يدفع فواتيره، بما فيها استخدام الطائرات والسلاح والاعتقال بحق المحتجين عليه، واليوم استدفع «معارضته» المسلحة أثمان ارتهانها لمن دعمها ومولها ومدّها بالسلاح، ليبقى السؤال الأخطر هو عن حجم الفواتير التي ستدفعها ليبيا، الأرض والشعب، والتي يتوقع في ظل طبيعة النظام الذي سيجري تنصيبه على ليبيا بمباركة أطلسية أمريكية، كما كانت الحال ولانزال في العراق المحتل، أن تكون باهظة وقائمة على الارتهان السياسي والاقتصادي للخارج بالطلق: احتلال غير مباشر من جانب الولايات المتحدة وبقية دول الأطلسي، بما يدخل ليبيا، القيائية العشائرية أساسا، في «خريف» يعود بها عقودا إلى الوراء وتحديدا في مسألة تناغم النسيج الاجتماعي والمصالحة الوطنية، والسيادة الوطنية.

وإذا كان الجميع، في سورية وحولها، نظاما بأجهزته ومؤسساته ومعارضة ومتظاهرين ومسلحين، مؤيدين ومعارضين، متضامنين ومراقبين، يرسمون أوجه التماثل والاختلاف بين الحالتين السورية والليبية وتراهم يحذرون من، أو يطلبون التدخل الأجنبي، فإن أخطر ما يهدد سورية كوطن في ذلك هو حالة الاستقطاب والفرز الوهمي الخاطئ القائمة فيها بخصوص مجرياتها هي، حيث تنعكس بدورها على تلقف الحالة الليبية بدأوها» مماثلة بين من يرى العنصر الأطلسي والمعارضة المشبوهة ليؤكد أنها «مؤامرة بحثة»، وبين من يرى الاستبداد ومصيره ويجد ما جرى «نتيجة طبيعية صرفة» لذلك. إن سقوط ليبيا، وليس القذافي فحسب، تحت سيطرة واشنطن والأطلسي وفوضاهما الخلافة يضع المنطقة العربية برمتها، وفي مقدمتها سورية بكل مكوناتها الآن، على المحك، فإما أن تكون بلا استقواء على الشعب ولا استقواء بالخارج، أو لا تكون.

الأربعاء ٢٤/٨/٢٠١١

o.bozo@kassioun.org

ألا ينبغي تغيير الاتجاه؟

◀ جبران الجابر

صرح وزير الخارجية التركي أن بلاده لا تؤيد تدخلأً خارجيا في الأوضاع السورية، وفي الوقت نفسه كانت الإنذارات تتوالى من المسؤولين الأتراك، فكيف يمكن فهم التناقض الظاهري بين هذين الاتجاهين؟ وهل يصبح القول إن حكومة أردوغان ترى أن الأزمة السورية بهجرياتها وأحداثها أنضجت وضعا يسمح لتركيا أن تحارب بالشعب السوري تحت عناوين الإصلاح؟

يقينا أن الجغرافيا والجوار والحدود المشتركة والعلاقات الاجتماعية لا يمكنها أن تفسر أبعاد السياسة التركية، وفي الوقت نفسه فإن الديمقراطية والبحرية والعدالة وحقوق الشعب السوري في دور فاعل في دولته، كل ذلك لا يعبر عن العلة العميقة للسياسة التركية الراهنة إزاء سورية.

لقد تابع الساسة الأتراك باهتمام بالغ تطور الأحداث في سورية، ولاحظوا تعمق الشرخ الوطني، كما فهموا أن السبل السياسية الفعلية مسدودة إزاء حل الأزمة السورية، كما كان واضحا للقاصي والداني كافة العوامل الإيجابية والسلبية، ولا يمكن أن يغيب تقدير حقيقي للاصطفاء الديمغرافي داخل سورية، وواهم من يشق ذلك من نسبة المحتجين إلى مجموع السكان السوريين، وليس سرا أن سبل الإحتجاج تنوعت ونمت مجموعات نحو مقولة تتكرر يوميا في الفضائيات والصحف وهي أن النظام السوري لا يفهم إلا لغة العنف ولا يعتمد فعليا على خطة إستراتيجية سياسية لكنه رهن أموره إلى الخطط الأمنية، إن ذلك الوضع يؤدي إلى تكوين مجموعات من المحتجين من شأنها مواجهة العنف الرسمي والتدابير الأمنية الحكومية. ومن الخطأ تقدير الموقف التركي

بالانطلاق من البدايات في ذلك الشأن، والصحيح أن الموقف التركي بني على تطور المواجهة وأفاقها، وكم يكن تكوين بدايات «جيش سوريا الحر» مصادفة أو تكتيكا عابرا ولا يمكن النظر إليه إلا على أساس تطوره وأفاقه. كل ذلك لا يشكل أساسا للإحاطة بكل العوامل التي تدفع تركيا إلى اجتياز «المحاربة بالشعب السوري» فهي تعول على تأثير العزلة المتزايدة التي تحيط بسورية رسميا واجتماعيا، ويلاحظ أن ذلك يشمل جميع الحدود الجغرافية، وبات واضحا الموقف الرسمي العربي وخاصة دول الخليج. وتدخل زيارة وزير الخارجية التركي إلى السعودية في نطاق تدقيق الخطط وتوزيع المهام وتجديدها، ويبدو أن تركيا أصبحت مخولة بالشأن السوري وأن دور الآخرين هو الدعم المالي.

لقد انتقل الموقف السياسي الأمريكي من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بتنحي الرئيس بشار الأسد وحذت الدول الأوروبية واليابان وكندا في ذلك المنحى، ويتلازم ذلك مع تدابير اقتصادية ضد سورية، وتعول تركيا على العامل الاقتصادي وذلك بهدف اشتداد الأزمة وإرباك السلطات السورية وجعل الأزمة شاملة وغير مقصورة على الميدان الاجتماعي، كما تعول على تأثير ذلك على الرأي العام بحيث يدخل في ذهن أن النظام يزداد عجزا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وقد بدأت إدارة أوباما في الطلب بعدم شراء النفط السوري.

من نافلة القول إن الأزمة السورية لها منطقتها، لها دياكتيكها، ولا يمكن اعتبار ما صرح به وزير الخارجية التركي أمرا نهائيا. فما من موقف سياسي إلا وهو قابل للحرك و ذلك وفق المتغيرات التي تأخذها الأزمة، ويدفع ذلك إلى القول إن تركيا تكثف نشاطها العسكري في مجالات إعداد قوات سورية عسكرية للمواجهة مع

خبراء يحذرون من ركود الاقتصاد العالمي



الاقتصاد على بحثه في طريقة تحديد قيمة المشتقات، أن أوروبا والولايات المتحدة يمكن أن تكرر مصير اليابان، التي عانت من «هزات لعشر سنوات».

والتقت «الأمدة الرائدة في العالم» حول ضرورة إتباع أوروبا سياسة مالية موحدة، ولا ستنهار عملة اليورو. ويعتقد ماكين: «إن منطقة اليورو يمكن أن تبقى على قيد الحياة لأجل طويل، فقط في حال أخلت الخصائص الوطنية المكان لمنظومة الميزانية المركزية». ويتفق معه في هذا الرأي شولتز، إذ يعتبر أن الفضاء المالي الموحد لـ١٧ وزيرا ماليا مستقلاً غير قادر على البقاء. بالإضافة لذلك، يرى الخبير أن على البنك

المركزي الأوربي الاستمرار بمتابعة خفض سعر الفائدة وشراء السندات الحكومية. ودعا جميع الاقتصاديين الساسة الأوروبيين للقيام بتدابير عاجلة وحازمة.

وتدل المعطيات الأخيرة المقلقة على تزايد المشاكل في فضاء اليورو، وتعتبر اليونان من أكثر الدول إثارة للقلق لأنها لن تتمكن في هذا العام من تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها. وتوجه وزير المالية اليوناني إفاغنيولس فينيزيوس برسائل إلى كل من المفوض الأوربي للشؤون المالية أولي راين، وجان كلود يونكر رئيس وزراء لوكسمبورغ الذي يترأس في الوقت نفسه مجموعة دول اليورو، ورئيس البنك المركزي الأوربي

جان كلود تريشه، يطلب فيها الاستعجال بمنح اليونان الدفعة الثانية من المساعدات وقدرها ١٠٩ مليارات يورو.

وأكد الخبراء أن الوضع في غربي المحيط ليس بأفضل مما في الشرق منه إذ أنهم يرون أن الساسية في الولايات المتحدة الأمريكية لا تحلّون المشاكل الاقتصادية بقدر ما يعيق أحدهم الآخر في حلها. كذلك ذكروا أن الدولار باعتباره العملة الرئيسية في العالم يفقد مكانته تدريجيا، مشيرين إلى أن أن اليوان الصيني يعزز موقعه في الاقتصاد العالمي.

■ **نوفوستي**

واشنطن ستبقي على ترسانتها الضخمة من الأسلحة النووية

وأضاف أن «توجيهات الرئيس عامة جداً مع بعض المبادئ الأساسية»، وأن «الأمر متروك للعسكريين لتفسيرها، كما هناك (عدة) جهات فاعلة أخرى (تشكلت) عقليتها أيام الحرب الباردة، ومن الصعب جداً تغيير هذه العقلية». وعلق ديفيد كريغر، ناشط السلام المعروف منذ فترة طويلة والمدير التنفيذي لمؤسسة «عصر سلام نووي»، قائلاً إن «وضع حد أدنى للردع سيكون خطوة كبيرة إلى الأمام إذا كان يعني خفض عدد الأسلحة النووية في ترسانتنا لمجرد ٢٠ أو ٣٠ سلاحاً».

وعن نظرية الحفاظ على الحد الأدنى من الردع، قال إنه يعتقد أن الابتعاد عن معادلة الاستهداف قد يكون مفيداً، لكنه ليس كافياً، لأن ذلك قد يقلل بعض الشيء من حجم كارثة استخدام الأسلحة النووية، لكنه لا يزال يحافظ على الاعتماد على مذهب الردع النووي. ثم أكد أن «التزام الرئيس أوباما بتحديث (السلاح النووي الأمريكي) هو مواصلة لسباق التسلح النووي، ولو على مستوى أدنى، كما أن التزامه بإزالة الأسلحة النووية يبدو أمراً في المستقبل البعيد، وليس أثناء حياتي بالتأكيد».

• **(أي بي إس)**

٢٠٠٩) إبرام اتفاقية تجارة نووية مع الهند، لا تزال خارج حظيرة معاهدة عدم الانتشار النووي.

أما إدارة أوباما فقد وقعت مع روسيا على معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الإستراتيجية، لكن هذه المعاهدة تسمح للولايات المتحدة بالحفاظ على ما لا يقل عن ٣٥٠٠ سلاح نووي حتى بعد عام ٢٠٢٠.

وأفاد باحثاً إتحاد العلماء الأمريكيين أن مختلف الوزارات والإدارات والبيروقراطيات في واشنطن تنظر حالياً في الخطوط العريضة لسلسلة من السياسات التي ستترجم على شكل خطط مفصلة للغاية «ومدبرة بعناية لتدريب المقاتلين على متى وكيف مهاجمة أهداف بعينها» وهو ما يعتبر «خطة حرب مفصلة تماماً»، وفقاً لكريستسن ونوريس.

وتتضمن أجندة أوباما بشأن نزع السلاح النووي خمسة أهداف رئيسية تشمل منع الانتشار النووي والإرهاب، الحد من دور الأسلحة النووية، الإبقاء على قوة الردع الاستراتيجي، تعزيز التحالفات الإقليمية، والمحافظة على ترسانة نووية آمنة وفعالة.

وقال كريستسن إنه يتوجب على أوباما إصدار «توجيه سياسي رئاسي» يركز على مفهوم جديد للردع النووي قائم على تدمير البنية التحتية الأساسية للعدو.

القضاء عليها، ولهذا سيكون على واشنطن التخلي عن مفهوم «القوة المضادة» والمنظور المهيمن الذي يركز على القضاء على

أسلحة العدو وبينته التحية وقدراته على الحرب. والمعروف أن الولايات المتحدة وروسيا تملكان الغالبية العظمى للأسلحة النووية في العالم بنسبة ٩٣ في المئة من الإجمالي، وفقاً لمعهد إستوكهولم الدولي لبحوث السلام الذي يرصد إنتاج الأسلحة وصادراتها على الصعيد العالمي.

كما تملك الصين ٤٠٠ رأس نووي، وفرنسا ٣٤٨، وكل من إسرائيل وبريطانيا ٢٠٠ رأس ذري. ويعتقد أن الهند تحوز أكثر من ٨٠ رأساً نووية وباكستان نحو ٤٠. أما أحدث عضو في «النادي النووي» وهو كوريا الشمالية، فليس لديها أكثر من ١٠ أسلحة نووية «صغيرة» وفقاً لتقديرات المعهد.

هذا ويعتبر العديد من الخبراء أن الولايات المتحدة هي أكثر أعضاء «النادي النووي» انعداما للمسؤولية، ليس لفشلها في الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، ولكن أيضاً لأنها بذلت قصارى جهدها لإفشال الحوار الدولي بشأن نزع السلاح النووي في الماضي.

فعلى سبيل المثال، غضت إدارة رونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٩) النظر عن تطوير باكستان برنامجها النووي غير المشروع في الثمانينيات. وبالمثل، قررت إدارة جورج دبليو بوش (٢٠٠١-

◀ **حيدررضوي**

حذر خبراء عدم انتشار الأسلحة الذرية أن الولايات المتحدة غالباً ما ستبقي على ترسانتها الضخمة من الأسلحة النووية لسنوات عديدة مقبلة، على الرغم من أن الرئيس باراك أوباما قد أكد مرارا وتكرارا التزامه بنزع السلاح النووي وضمان السلام العالمي.

وحذر هانز كريستسن، مدير مشروع المعلومات النووية باتحاد العلماء الأميركيين في تقرير مشترك مع زميله الباحث روبرت توريس، أن الرئيس أوباما قد يفشل في تنفيذ برنامجه بشأن نزع السلاح النووي جراء عدم تعاون المسؤولين العسكريين والمدنيين في واشنطن.

وأضاف الخبير في معرض تقرير إتحاد العلماء الأمريكيين- وهو مركز البحوث في واشنطن المعني برصد سياسة الولايات المتحدة السياسة النووية- «هناك قلق حول ما إذا كان يمكن تحقيق أهداف أوباما في ظل البيروقراطيات الدائمة، ذات المصلحة في استمرار الوضع القائم».

وشدد كل من كريستسن ونوريس على الحاجة إلى إجراء «قطيعة جذرية» بغية وضع الولايات المتحدة على مسار جديد قادر على تحقيق تخفيضات كبيرة في الأسلحة الذرية وإمكانية

بعد إسقاط مبارك: مصر.. والخيار الوحيد



◀ ابراهيم البدراي

بعد إلحاق الهزيمة بخطط الدفاع الأول عن النظام القديم بهزيمة قوات الشرطة أمام صلاية الثوار والشهداء والجرحى يوم ٢٨ يناير، نزل الجيش إلى كل المدن المصرية، ونجح في حماية الثوار إلى حد بعيد، وأعلن انحيازه للثورة.. لكن فجأة وعقب هذا الحدث الكبير، تحولت جميع قوى الثورة المضادة تبعاً إلى ثوريين! فقد أدركوا أن سقوط النظام بات وشيكاً.

منطلقات انتهازية

نزل الإخوان، وبدأ تسرب شخوص من النخبة الطبقية – السياسية لم يعرف عنهم أية مواقف ثورية في السابق.. كانوا بالحد الأقصى مجرد منافسين، أو طلاب قضيمة أكبر من كعكة الوطن، حيث كانوا جزءاً من النظام الاجتماعي يرغبون فقط بتحسين شروط وجودهم داخله.. وفد الكثيرون منهم من كل حذب وصوب، من الخارج ومن الداخل، لكن ظهورهم ازداد بعد خلع مبارك في ١١ فبراير، أعقب ذلك نزول السلفيين الذين أصدروا فتاوى في ذروة الثورة وسقوط الشهداء والجرحى بـ«تحرير» الخروج على الحاكم حتى وإن كان ظالماً .

قوبل كل هؤلاء بإحاطتهم بهالات إعلامية واسعة من الإعلام

المصري والعربي والغربي، وأقاموا عشرات اللجان ومجالس

القيادة والائتلافات...الخ. كلها بلا برامج، أو مجرد مطالب

جزئية بعيدة عن أهداف قوى الفعل الثوري من ملايين

الكادحين، ولم يقترب أحد منهم من الجوهرى في طبيعة النظام

القديم وسياساته القائمة على الاقتصاد الحر ونظام الملكية

في المجتمع، بما في ذلك حكومة الثورة المضادة الحالية بكل

تعديلاتتشكيلاتها .

قبل الثورة بشهور قليلة، طالبت عدة جماعات – هي الأكثر

فعالية في التحرك بالشارع المصري رغم محدودية إمكانياتها

والحصار المفروض على تظاهراتها واعتصاماتها – طالبت هذه

الجماعات بمقاطعة انتخابات مجلسي الشعب والشورى التي

جرت عشية الثورة، باعتبار أن المشاركة في هذه الانتخابات

تضفي شرعية زائفة على نظام متداع فاقد لأي شرعية، وتمت

حوارات مع الجميع، لكنهم رفضوا المقاطعة. واعتبرناهم حينها

«كاسري إضراب»، عقب إقصاء السلطة للغالبية الساحقة

وخروجهم صفر اليدين، تحولوا فجأة إلى ثوريين.

من هذه الواقعة يمكن إدراك طبيعة الغالبية الساحقة من النخبة

السياسية المصرية من الاتجاهات السياسية كافة.

قام مبارك قبل خلعه بإلقاء ثلاثة بيانات في محاولة يائسة

لتهدئة الاندفاع الثوري. حاول مدعو الثورة هؤلاء تهدئة

الجماهير عقب البيان الأول وحتى الثالث دون جدوى.

من منطلقات انتهازية بحتة، ومنذ أسابيع، شكل كاسرو

الإضراب، أي غالبية الأحزاب وجماعة الإخوان، ائتلافاً لحوض

الانتخابات القادمة رغم ما بينهم من خلافات حول قضايا

الدستور أو لام الانتخابات وحول الدولة المدنية والدولة الدينية.

واشرطت الأحزاب ألا يشارك السلفيون في هذا الائتلاف،

لكن الإخوان كعادتهم، أشركوا السلفيين دون أي اكتراث بغضب

الأحزاب.

الصفحة الأولى من المشهد السياسي

أصيب الكثيرون بالفرع بسبب المشهد المصري يوم الجمعة ٢٩ يوليو/ تموز الماضي، حيث الوجود المكثف لكل من الإخوان والسلفيين في ميدان التحرير بالقاهرة وميدان القائد إبراهيم بالإسكندرية. ولعبت الفضائيات الخليجية خصوصاً دوراً نشطاً للغاية، في إبراز التيار الإخواني – السلفي دون غيرهم. ولم تقترب هذه القنوات، خاصة قناة الجزيرة، من منصات القوى الأخرى بميدان التحرير أو بميدان سعد زغلول بالإسكندرية حيث القوى المدنية.

علماً أنه كان قد سبق وأعلن تيار الإخوان – السلفيين أن هذه الجمعة ستكون «جمعة الهوية». ودارت نقاشات فيما بين كل القوى المدنية، وفيما بين القوى المدنية والتيار الإخواني – السلفي، وقررت قوى مدنية عديدة مقاطعة هذا اليوم (بما في ذلك جانب من المعتصمين بميدان التحرير)، غير أن تيار الإخوان – السلفيين وافقوا في النهاية على أن يكون اليوم لجميع القوى في إطار استكمال مطالب الثورة، وعدم رفع شعارات خاصة، اكتفاء بشعارات وطنية عامة. وبناء على ذلك شاركت أعداد غفيرة من القوى المدنية في ذلك اليوم.

في ظل أوضاع مصر المعقدة

محلياً وإقليمياً وعالمياً،

وفي ظروف هجمة المال

الإمبريالي والخليجي، فإن

الحل يكمن في البدء بوضع

الخطوط العامة لمشروع

نهضة وطني – قومي،

واقتصادي – اجتماعي،

وديمقراطي شعبي، وعلاقات

دولية متكافئة.. يحقق

طموح الغالبية الساحقة من

المصريين.

لكن هذا التيار كعادته دائماً لم يحترم الاتفاق، بل بالغ في خرقه. لا عن طريق شعارات الدولة الدينية فحسب، بل برفع علم السعودية بكثافة.

كان رفع علم السعودية بكثافة وشعارات الدولة الدينية «الوهابية» تحمل دلالات غاية في الخطورة. لقد أعدوا جيداً لهذا اليوم، واستقدموا عناصرهم من كل المحافظات قبل الموعد بأيام، وقد بلغت تكلفة انتقال هذه الأعداد الغفيرة ٤٠٠ مليون جنيه، أي حوالي ٧٠ مليون دولار.

يظن البعض نتيجة الفزع من السلفيين أن الإخوان أكثر اعتدالاً ويمكن العمل معهم، لكن هذا تصور خاطئ بشكل كلي، فبالرغم من أن مباحث أمن الدولة هي التي دعمت السلفيين وسمحت لهم بإقامة عدة فضائيات، وذلك بهدف توظيفهم في إصدار الفتاوى التي تحرم الخروج على الحاكم حتى وإن كان ظالماً، وهو ما قاموا به في ذروة الثورة وسقوط الشهداء والجرحى، حتى تم خلع مبارك، فشاركوا في المظاهرات، وهم لا يزالون يصدرون الفتاوى بعدم جواز محاكمة مبارك حتى الآن. إلا أن الإخوان بدورهم يحاورون الأمريكيين منذ سنوات، بل ومطالب مرشدهم العام منذ أسابيع بأن يقوم حلف الناتو بقتصف سورية بكل نتائجها البشعة، كما يستمر هجومهم بشراسة على ثورة يوليو.

إن كلا الطرفين يقدم عربون ولاء للحلف الأمريكي – الإسرائيلي – التركي – السعودي ومشروعه المعادي لشعوبنا وأوطاننا .

الصفحة الثانية من المشهد

رغم التناقض البادي في مواقف غالبية النخبة السياسية بمختلف انتماءاتها، غير أن ما يجمعهم هو الموقف من القوات المسلحة ومجلسها الأعلى، وإن كانت هناك تجليات مختلفة للتعبير عن الموقف، كاختلاف فروق بين الجيش والمجلس الأعلى، أو التعبير عن رفض أي وجود للجيش في المعادلة السياسية، ذلك التعبير الذي يتصف بالفجاجة من النخبة المدنية، أو الرفض الذي يتصف بالرياء من الإخوان والسلفيين الذين يحاولون إظهار احترامهم للجيش، لكنهم شأن النخبة المدنية يريدون إخراجه تماماً من المعادلة السياسية بحجة ضرورة تفرغه للدفاع عن البلاد، أو بأية حجج أخرى.

في الوقت ذاته الذي يتخذ فيه الجميع هذا الموقف من الجيش، فانهم يملؤون الدنيا ضجيجاً دفاعاً عن جماعة ٦ ابريل التي يتم تمويلها من منظمة «فريدوم هاوس» الأمريكية، ويتخذون من ذلك ذريعة للتهجم على المجلس الأعلى. رغم أنه لا يخفى على أحد أن الانشقاق المبكر جداً الذي حدث في هذه الجماعة بقيادة المتحدث الرسمي أمين الإعلام بها، قد جرى بسبب رفضه ومجموعته للتمويل الأجنبي . خاصة أن«فريدوم هاوس» ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمخابرات المركزية الأمريكية، ويغلب على عضوية مجلس إدارتها مديرون سابقون، ومن كبار العاملين بالمخابرات المركزية، ومستشارون سابقون للأمن القومي الأمريكي...الخ. وأن عدد من قادة الجماعة قد سافروا إلى الولايات المتحدة وإلى جمهورية الصرب لتلقي تدريبات، وإن كان الاتهام لا يمتد إلى العديد من شباب ٦ أبريل العاديين، الذين يحركهم الحماس للوطن، وإنما ينصب الاتهام على مسؤولي هذه الحركة من ذوي الارتباط بالخارج وبأجندات أجنبية معادية.

وبرغم مئات ملايين الدولارات، وربما المليارات، التي تتدفق على مصر من الولايات المتحدة والسعودية وأوروبا، وهي بالقطع لخدمة أجندات هذه البلدان، ومعادية لأي تغيير ثوري، فإنه من الغريب أن يثار كل هذا الضجيج دفاعا عن المتمولين، وأن يحاول البعض التمييز بين التمويل (المدان) وبين الاتهام بالخيانة، وكأن المتمولين شرفاء ووطنيون، ولكن أموال التمويل في أيديهم هي المدانة!!

تتطابق مواقف حكومة قوى الثورة المضادة الحالية مع مواقف قوى النخبة السياسية. إذ يعتمد رئيس الحكومة على التخلص من تبعات فشله الذريع بإلقاء اللائمة على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي لا يتدخل في عمل الحكومة، أو حتى

في اختيار رئيسها للوزراء، فقط يتدخل في مسائل خطيرة مثل الاقتراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث اعترض على هذا الأمر لما يحمله من كوارث.

كما تدخل في أمر تسبب في مشاكل هائلة، ألا وهو موضوع تعويضات شهداء وجرحى الثورة، الذي أثار تأخر تنفيذه غضباً جماهيرياً ومن أسر الشهداء والجرحى. فقد سبق وقرر المجلس الأعلى منذ نحو شهرين حل هذا الموضوع، وقام الجيش بدفع ١٠٠ مليون جنيه لهذا الغرض، سلمها لرئيس الحكومة الذي عين نفسه رئيساً لهذا الصندوق، ولم يفعل شيئاً ربما بسبب نشاطه العارم في السفر إلى بلدان الخليج. لقد تسبب ذلك التقاعس في مشاكل جمة، وكثر القيل والقال والاحتجاجات الواسعة. ورغم توجيهات المشير طنطاوي المتتالية للإسراع في صرف التعويضات والمعاشات، إلا أن الحكومة لم تفعل شيئاً، مما دعا المجلس الأعلى لإيفاد لجنة برئاسة اللواء الفنجري واثنين من أعضاء المجلس لتنفيذ قرار صرف التعويضات والمعاشات وتفعيل عمل الصندوق، واتخذت اللجنة قراراً برفع قيمة التعويضات للشهداء من ٥ آلاف جنيه إلى ٢٠ ألف جنيه لكل واحد، إضافة للمعاشات قدرها ١٥٠٠ جنيه شهرياً لأسرة كل شهيد، على أن يبدأ الصرف فوراً، وأن يتم الانتهاء من صرفها قبل عيد الفطر.

فهل تعتبر هذه الحكومة المعوقة والمعوقة حكومة ثورة كما يدعون؟

لكن المشهد الذي لا يريد أحد استعادته أو فهمه، والذي حدث بعد المرحلة الأولى أي نزول القوات المسلحة يوم ٢٨ يناير واللقاء الحميم بين الثوار والجيش. هو ما حدث يوم ١٠ فبراير/ شباط، قبل خطاب مبارك الثالث بعدة ساعات. لقد صدر «البيان الأول» من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وهو إجراء غير معتاد على الإطلاق. لقد صدر البيان دون دعوة مبارك «القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى في ذلك الوقت». كان صدور هذا البيان وبهذه الكيفية يحمل مضمونا محدداً، هو أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد حسم موقفه وانضم للثورة صراحة، في حين كان المجلس متأكداً من أن مبارك لا يزال يمتلك عناصر قوة يمكنها أن تطيح بالثورة. وتضع أعضاء المجلس جميعهم على أعواد المشائق.. لذلك فإن هذا الحدث الذي يتم تجاهله عمداً قد غير ميزان القوى نهائياً لمصلحة جماهير الثورة، وأن القوات المسلحة ومجلسها الأعلى قد أصبحوا شركاء فيها .

بينما كانت تتعالى صيحات غالبية النخبة السياسية لإلغاء نسبة الـ ٥٠ % للعمال والفلاحين في مجلسي الشعب والشورى وكل المجالس المنتخبة. فقد رفض المجلس هذا الأمر، وأعلن أنه لن يلغي مكسباً حققته ثورة يوليو، وأن الحجج التي تساق بأن غير العمال والفلاحين يفتصبون النسبة المقررة، فكان رد المجلس أن الحل هو بتحديد وتدقيق وتغيير وصف العامل والفلاح حتى نمنع السطو على حقوقهم.

في الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الأعلى في أعقاب الاستفتاء على التعديلات الدستورية حرص المجلس على أن يتضمن الإعلان (التمتية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتعدد أشكال الملكية والحفاظ على حقوق العمال، وأن للملكية العامة حرمة وحمايتها وأجب على كل مواطن، كما أن الملكية الخاصة مصانة.. الخ)..

ورغم أن الصياغات تحتاج إلى تحديد وتدقيق أكثر من ذلك. لكن اللافت أن مرشحي الرئاسة لا يطرح معظمهم هذه القضايا، أو يطرح البعض طرcha هلاميا لبعضها .

خريطة الصراع الآن

خريطة الصراع في مصر معقدة للغاية (عند مستوى النخبة).

فيها الكثير من التشابكات والتقاطعات والارتباكات...

صراع بين تيار الإخوان والسلفيين من جهة، والنخبة المدنية من جهة أخرى حول الدولة القادمة.. هل هي مدنية أم دينية. تقاطع بين الغالبية الساحقة من النخبة (بما في ذلك الحكومة) وبين تيار الإخوان – السلفيين وفلول الحزب الحاكم سابقاً، فيما يتعلق بطبيعة النظام، والتوجه الغالب هو «الاقتصاد الحر».

تقاطعات وارتباكات داخل العديد من قوى اليسار تمتد إلى

تقاطعات مع قوى الاقتصاد الحر الصريحة، والدفع باتجاه تفتيت التنظيم النقابي العمالي بحجة الديمقراطية، وتحديد انحياز كتل منهم النهائي لمرشح الولايات المتحدة للرئاسة محمد البرادعي. وبين ادعاءاتهم وخطاباتهم عن العدل الاجتماعي.

وصراع حول المبادئ فوق الدستورية التي أعلن المجلس الأعلى أنه سيصدرها، حيث يعترض تيار الإخوان – السلفيين عليها بحجة الخوف على الشريعة، وتأييد باقي القوى لإصدارها على أن تكون في إطار النص على الدولة المدنية التي تعني من وجهة نظرهم ألا تكون دينية. وأن لا يكون للجيش أي وجود في المعادلة السياسية.

تجري هذه الصراعات والتناقضات والتقاطعات والارتباكات بمنأى عن أهداف جماهير الكادحين أصحاب الفعل الثوري. لقد تناولت في مقالات سابقة منذ أكثر من عام دور النخب المصرية منذ تجربة محمد علي، والأطوار المختلفة لها . وكيف أن النخبة المدنية تماماً في أعقاب ثورة ١٩١٩ وهي نخبة المصالحة مع الغرب لم تمتلك أي مشروع للنهضة، وعاشت في صراع دائم بين مكوناتها تحت الاحتلال البريطاني، ولم تحقق الجلاء، كما كان الشعب يربح تحت استغلال مزدوج من رأسماليته الضعيفة وكبار ملاك الأراضي ورأس المال الأجنبي واليهودي. وكيف كانت النخبة التي تشكلت تحت حكم السادات ومبارك (نخبة التكيف مع التبعية) أفقدت البلاد كل شيء وأفقرت الشعب وجوعته في ظل تبعية واستغلال امبريالي صهيوني لا مثيل له وقمع وحشي للجماهير. وعلى العكس كانت نخبة مشروع محمد علي التي قادها تحالف مدني عسكري بقيادة رفاة الطهطاوي والقائد العسكري إبراهيم باشا وأنجنت مشروعاً نهضوياً متطوراً . وكيف كانت نخبة الثورة العرابية التي قامت بقيادة تحالف عسكري- مدني أحمد عرابي ومحمد عبيد (قادة الجيش)وعبد الله النديم والشيخ محمد عبده، امتلكوا مشروعاً نهضوياً وطنياً، لكن الخيانة تسببت في هزيمتهم. وكانت نخبة ثورة يوليو بقيادة الضباط الذين أسسوا تحالفاً مدنياً– عسكرياً حقق مشروعاً نهضوياً رائعاً .

لقد أصبحت صيغة التحالف العسكري – المدني التي تواترت بمثابة قانون خاص بالتطور المصري. وبالرغم من ذلك فإن النخبة جميعها، بما فيهم القوى التي تدعي التقدمية والقومية، تريد تكرار مأساة نخبة المصالحة مع الغرب في النصف الأول من القرن العشرين، ونخبة التكيف مع التبعية التي تشكلت تحت حكم السادات ومبارك!!

هل من حل؟

في ظل الأوضاع المعقدة محلياً، إلى جانب الأوضاع الإقليمية والعالمية التي لم اتناولها في هذا المقال. وفي ظروف هجمة المال الامبريالي والخليجي، فإن الحل يكمن في وضع الخطوط العامة لمشروع النهضة الذي يحقق طموح الغالبية الساحقة من المصريين. هذه الخطوط العامة، والتي يجب أن تكون مدققة وقاطعة تتناول ما هو وطني – قومي، واقتصادي – اجتماعي، وديمقراطي شعبي، وعلاقات دولية متكافئة تعيد مصر إلى موقعها الطبيعي. هذا المشروع الذي ينبغي أن يتضمنه إعلان المبادئ فوق الدستورية، هو الذي سيصوغ اصطفاًفاً سياسياً جديداً يرتكن على تحالف عسكري مدني قادر على النهوض بتحقيق مشروع راق للنهضة.

هذه الإمكانيات قابلة للتحقق.

إن الشعب المصري الذي يواجه أعنى معاناة نتيجة خلل لا يمكن تصوره، أفضى إلى تفجر ثورة امتلكت طاقة جماهيرية وقوة دفع هائلة. هذا الشعب الذي لا تتجاوز نسبة ما يمتلكه ٩٥ ٪ منه ٢٠ ٪ من الثروة الوطنية. بينما يمتلك ٥ ٪ من اللصوص ٨٠ ٪ من الثروة الوطنية.. هذا الشعب قادر على الاصطفاف إذا ما توفرت قيادة لا يمكن إلا أن تكون تحالفاً عسكرياً – مدنياً .

إن المبادرة الآن بيد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأداته هي إعلان المشروع الذي يحدد أفق التطور القادم في مصر، والذي سيصوغ التحالف المنشود متجاوزاً لكل ما هو قائم.

■ ■

سركون بولص: آثار على الطريق إلى «مدينة أين»



◀ نصر جميل شعث

كلّ شاعر نتجاوزه كشعراء نشعر بأننا أشعر منه. وكلّ شاعر يتجاوزنا نعاود قراءته مراراً زاهدين أمانه. وهذا الشق الأخير من الكلام ينطبق، مثلاً، على شعراء عرب أمثال أبي العلاء المعري والمتنبي وأبي تمام. نعاود قراءتهم بحبّ عميق وغبطة عالية، مسافرين في وجدان كل شاعر منهم بمتعة، ويحرص على تعميق انتمائنا إليهم. وهذا الأمر يجعلنا نتساءل كم من شاعر وسط هذا التدفق الحداثي للشعراء بالمعنى الزمني، نعاود قراءته بانتماء وجداني إلى شرف المعنى وعبوره الشامل المستغرق زمن الإنسان بجميع حواسه ونضج قضاياهِ الجمالية والإنسانية؟

في هذه اللحظة، أتذكّر الشاعر سركون بولص (رحل في ٢٣ من تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٠٧)؛ فهو من طراز أولئك الشعراء الذين يتركون بصمة لا تمحى. إنه الشاعر الذي يتجاوز سياج امتداحنا لمواهبنا، تاركاً فينا القمح بخفّة الخجول المتواضع بدلاً من النرجس. فلا تغادرنا بهجة بقائه مستغرقاً فينا كشعراء نعاود قراءته مراراً بشغف وانتماء إلى شعره الذي بلا بلاغة سميكة؛ لكنّه يسّطع بالتراجيديا العراقية والإنسانية الشاملة. نعاود قراءته من باب الشغف والانتماء، لا من باب الإعجاب اللحظي. سركون بولص (١٩٤٤ – ٢٠٠٧) يليق به اسم «البوصلة» بكلّ ما في الكلمة من معنى. فهو لم يكن دليل ذاته إلى القصيدة وحسب؛ بل دليل الآخرين إليها. ويليقي به وصف «الأيقونة» لكنّ الحرة خارج الحماية الزجاجية أو الرخامية. لا أيقونة المؤسسة والكنيسة والحزب والسلطة، بل أيقونة الرصيف والطريق إلى القصيدة والحياة بالروح المتواضعة ذاتها، لا الطريق إلى الأبراج العاجية. كان كثيراً من اليقين الشعري الشفاف للأجيال التي بحثت عنه، وراحت تهتدي به «البوصلة»؛ كلما زاد التورط والتوهان في مفاهيم الحداثة الشعرية، والكَمّ الكثير.

إضافة إلى مجموعات سركون بولص التي قرأناها في السنوات الأخيرة، اعتادتُ سهام داوود، محررة فصلية «مشارف» الحيفاوية، إرسال أعداد الفصلية بانتظام، من حيفا إلى غزة. كانت «مشارف» ذات هوى عراقيّ، تحوي — بل تركّز على — ملفات وقصائد لسركون بولص، وفاضل العزاوي، ومؤيد الراوي (من «جماعة كركوك») ولشعراء عراقيين كثر؛ إضافة إلى أدونيس وشعراء عرب آخرين، شيباً وشباناً. وفي ظل هذا التواصل الذي اقترحته المجلة بين القارئ والشعراء، لم أكن أرغب في وضع الشعراء في موضع المقارنة، لأنّ لكل شاعر نفسه وطريقته، بل متابعة ما يكتبون. لكنني ما أن أفرغ من القراءة في ملفات كبيرة للشعراء؛ حتى أجد نفسي بلا حرج أو تردّد أقول أولاً: دائماً سركون يتميز عن غيره بشعره الحيوي. إنّه الطفل والشاب وشيخ الطريق الخاصة إلى القصيدة. إنّه برهبنا بجمال قصائده، إذ يتحرّك ويتدفق تحت طبقة سميكة من رهبة الليل والسكون السحيق، لتمييز الذئاب وتقدير الخوف — شعرياً — من المجهول... مناجياً الله والخليقة وتربة العراق والموتى والأسلاف والجثث.

عند مطلع الفجر، كنتُ بيقين السهران ونشوته أرى سركون. إنّ شعره لغذاء كامل الدسم للذاتقة... وفي المساء، أقول انطباعاتي لشاعر صديق يكبرني بنحو عشرين عاماً، ذي خبرة وتجربة في تتبع التحولات والبطولات الجمالية التي أحدثها شعراء اللحظة المعاصرة. نعم، سركون بطل من أبطال اللحظة الشعرية العربية المعاصرة. قد يكون هذا الرأي صادراً تحت تأثير الاندفاع العاطفي الذي

«بيت» تحتفي بسركون

بغداد: في عددها الثاني، تستعين مجلة «بيت» الشعرية الفصلية بشهادات عن سركون بولص وحوارات معه، المجلة تصدر عن بيت الشعر العراقي.

يقول الشاعر حسام السراي، وهو مدير تحرير المجلة في باب تقديمه ملف سركون بولص المعنون بـ «حياة كلها شعر»: «إن بولص (١٩٤٤ – ٢٠٠٧)، هو أحد أولئك الكبار الذين هربوا من «السجن الكبير»، لأنّذين بفكرة الامتلاك التام والحرّ للحياة. ناظم عودة يرى عبر موضوعه في المجلة «الصورة بوصفها سؤالاً وجودياً مفتوحاً»، أن تفرّد سركون في الخلّق الصوري الذي لا يجاريه فيه أحد، حظي بانتشار واسع حقّق جزءه الأعظم خارج العراق، وكشفتُ قصائده عن موهبة متميزة، وكتابة قصيدة الصورة اللامتوقعة التي لا تحسّن التقاطها إلا هو، فهي في الأصل صورة واقعيةً مألوفة وصامتة يحولها سركون إلى صورة ناطقة بعد توظيفها توظيفاً نصياً لا يمكن الاستغناء عنه.

سركون بولص من مواليد ١٩٤٤، بالقرب من بحيرة الحبانية. بدأ الكتابة في كركوك، ومنذ عام ١٩٥٨ وقبل انتقاله إلى بغداد، أخذ ينشر شعره، قصصه وترجماته في مجلات وجرائد عراقية وعربية. ترك العراق أواخر ١٩٦٧ متجهاً إلى بيروت حيث قدّم ترجماته للشعر الأمريكي الاحتجاجي، صدر له في عام ١٩٨٥ كتابه الشعري الأول «الوصول إلى مدينة أين»، ثم «الحياة قرب الأكرويول» في عام ١٩٨٨، وفي عام ١٩٩٢ صدر كتابه الثالث «الأول والتالي»، وفي عام ١٩٩٦ صدرت مجموعته «حامل الفانوس في ليل الذئاب»، وبعد رحيله صدر كتابه «عظمة أخرى لكلب القبيلة».

الثورية.. بين الأمس واليوم

كيف كان جيل الثمانينيات في مصر يناضل بدون الفيس بوك ويدون وسائل الاتصال الحديثة التي استخدمها الشباب في الدعوة لثورة ٢٥ يناير التي أطاحت بالرئيس المصري السابق حسني مبارك؟..

هذا هو ما حاول كتاب «الثورية» للمؤلفة هناء زكي الإجابة عليه، وهو الكتاب الذي كان موضوعاً لندوة خاصة في نقابة الصحفيين بالعاصمة المصرية القاهرة، وخلال صفحات الكتاب ترصد المؤلفة الأحداث في فترة الثمانينيات من خلال ذكريات بعض شباب ذلك الجيل في جمعية الدراسات العربية الطلابية وهي الجمعية التي كانت تضم في هذا الوقت الشباب الاشتراكي بالجامعات المصرية. يندرج الكتاب تحت عنوان أدب السيرة الذاتية، ويضم ١١ فصلاً مكتوباً بصيغة اليومية، تسرد المؤلفة خلالها تجربتها الشخصية في العمل السياسي إبان فترة السبعينات وما تلاها. وقالت المؤلفة: ليست قصص هذا الكتاب من الخيال، لكنها أحداث واقعية عاشها أبطال مازال أغلبهم على قيد الحياة حتى اليوم، منهم الفنان والمخرج، المهندس والفلاح، ربة البيت والمدرسة، القاضي والمحامي، الدكتور وسواق الميكروباص؛ شباب وشيوخ، نساء وأطفال، جمعهم ذات يوم شيء واحد هو حب مصر وحلم الأمة العربية الواحدة من المحيط إلى الخليج.

وفجأة وجدوا أنفسهم أبطالاً لقصص مثيرة حافلة بالمآسي والآلام؛ هروب وتعذيب واعتقال؛ مضيعة؛ جاهد بعضهم وتحملوا قهر الانكسار من بعد قوة، واليأس من بعد آمال. ولم يتحمل آخرون، وهم شيوخ

■ ■



رواية مصرية عن.. بوعزيزي

صدرت رواية «مسيح بلا تورا» للروائي أسامة حبشي، عن دار الياسمين القاهرية، في ٨٦ صفحة من القطع الصغير.

تتناول الرواية شخصية «محمد البوعزيزي»، مفجر الثورة التونسية، بشكل يخلط ما بين السيرة الذاتية للبوعزيزي والصورة التي تتخيلها بطلّة الرواية، وهي فتاة تونسية من الشمال أرادت أن تصبح عرافة.

تبدأ الرواية بلحظة وصول بن علي للحكم، وحتى لحظة حرق البوعزيزي لنفسه، فيما يعري الروائي الآليات التي قفز بها ابن علي على السلطة عام ١٩٨٧.

والعرافة «الفتاة» لها أيضاً مشكلتها الخاصة، التي تكمن في أن والدها، صاحب المنصب السياسي أيام بن علي، قد قتل حبيبها، ولأنها تعتبر نفسها سبباً في قتله، تقرر هجر الجميع، والغوص في الصحراء، ثم تتولد لديها الرغبة في العمل كعرافة، وأثناء رحيلها، تتقابل مع الطفل محمد البوعزيزي، وتقرر متابعتة عن قرب طوال حياته وحتى لحظة وفاته.

ويتراوح الحدث الدرامي ما بين تحليل شخصية البوعزيزي وبعض أفراد عائلته، والغوص في قاع شخصية الفتاة العرافة، وفي مسار الأحداث تتضح التناقضات الطبقيّة في المجتمع التونسي، التي تصل إلى التمايز بين المدن والمناطق في مستوى التنمية.

■ ■

شؤون ثقافية

ربما..!

شاهد عيان على اللحظات الأخيرة

(١)

لا يعرف الأطفال أن هذا العيد عيدٌ حزين.

لا يعرفون ولا يعرفون..

يلحون على الأهل، كما هي العادة، لشراء الجديد، غير معنيين أبداً بتداعي اقتصاد الأسرة، وغير مهتمين بالمخاوف التي تجعل العيون أكثر سواداً..

هم يريدون أن يلعبوا وحسب، حتّى لو تمرّقت الأرض، حتّى لو انشقت السماء..

دعهم.. هذا اللعب الجذّالَن هو بالذات من يمنع هذا التمزق، وهو بالذات من يدرك خطر الانشقاق..

(٢)

يكثر الغائبون..

ها هي الأخبار تنبئ عن قضاء عدد... ما هي موجة صفحات الحرية تطرق الأسماع باختفاء فلان..

يكثر الغائبون..

كان أخبار الغياب إذ تتواتر بهذه الغزارة تؤوّل، آخر الأمر، إلى غياب الغياب..

(٣)

في السينما لاعب الموت المحارب العائد شطرنجاً، ففش لينجو..

في الواقع يلعب الإنسان الموت والشطرنج لعبة الحقيقة..

(٤)

هذا الحي المأسور لا يجد الوقت لينظر شزراً إلى جاره الحي المرتاح.. وقته فقط ليحافظ على حصته من الأوكسجين.. وعينه على حيوات أبنائه الذين يذهبون إلى المجهول ليبقي معلوماً..

وبينما هو محاصر، منكوب، متألّم.. جاره طبيعيّ يواصل تمطيه كسلاً..!!

عمّاً قليل، يقول الحي المأسور، سيأخذ قبيلولة طويلة، بينما جاره لن يعرف الراحة أبداً من كوابيس المنام واليقظة.

(٥)

ألم الشارع لا يترجم صراحاً مثلنا..

عما قليل، سنطير حتى تغمض عينيك بارتياح..

(٦)

ليس لدى العقيد ما يقوله، بعد التلعثم والتخبيص، سوى صاروخ يعكر الاحتفال..

عقد نيرون، هذه المرة، لن تحرق إلا صاحبها، بينما «روما» تغني على قيثارتها..

(٧)

ليس لأنّه من حزب المشائين

ليس لأنّه مبشّر بديانة المشي

فرغم الحواجز

وحظر التجوال

وتكسير الأرجل

هو يمشي

لئلا تُسرق فكرة المشي...

■ **رائد وحش**

raedwahash@gmail.com

الرواية المرئية:

دراما تستلهم حكاياتها من أعمال أدبية عظيمة

بين قوسين

نحو

التحرير
والتغيير

◀ جهاد أسعد محمد



تطفئ ثلاثة عناوين كبيرة على المرحلة التي آل إليها الحدث السوري مؤخرًا، وهي باجتماعها في وعاء زمني ومكاني واحد بالرغم من تناقضها شكلاً ومضموناً، تشكّل الشغل الشاغل والقلق اليومي لمعظم السوريين، سواء أقر بعض من يرون بعين واحدة بذلك أو أنكروه استخفافاً أو استكباراً أو تغايباً..

العنوان الأول كان وما يزال الحركة الشعبية، وهو أصلاً العنوان الذي تشكلت منه أو على أطرافه أو لمواجهة أو بموازاته بصورة غير موضوعية، بقية العناوين بمختلف اتجاهاتها وأشكالها وفترات ظهورها، لكن المختلف الآن في تناول هذا الحدث العظيم، هو شكل وطبيعة الأسئلة المتعلقة بهذه الحركة، التي لم تعد مقتصرة فقط على تفاصيل تتعلق بطريقة تعاظم ما يسمى قوى «المعارضة» والنظام معها في إطار الاصطفاف الوهمي الجاري في سورية حتى الآن، بل بمصير الحركة ومآلاتها بعد التزايد الهائل للمخاطر التي تهددها، سواء من داخلها المشرّع لمن لا ينتمي بالعمق لأهدافها السامية ولدوافع تفجرها وابتثاقها من رحم الواقع الموضوعي، أو من خارجها.. ممن قد يحسب عليها، أو ممن يصنّف حتى الآن ضمن قائمة خصومها ومناوئتها.

العنوان الثاني هو ما بدأ يُعرف باسم «الميليشيات المسلحة»، التي نمت باطراد طوال الأشهر الخمسة الفائتة في مناخ العنف السائد، إما لمواجهة الحركة المتنامية والتشكل بها وترويعها، أو بزعم الدفاع عنها وحمايتها ممن يحاول خنقها أو سحقها، وهذه الميليشيات بشقيها لم تعد تشكل خطراً كبيراً على الحركة الشعبية وحسب، بل وعلى البلاد بأسرها، أرضاً وشعباً وكياناً متجانساً ومنيعاً، وهي على اختلاف تخندقها، كانت وما تزال تدفع الأزمة العميقة التي تمر بها البلاد إلى حالة الاستعصاء الكلي، الذي ستترتب عليه إذا ما أصبح واقعاً لا رجعة عنه، نتائج مأساوية شاملة لن تستطيع سورية تحمّل تبعاتها وفصولها.

أما العنوان الثالث فهو التدخل الخارجي، وهذا الخطر الذي ما يزال ماثلاً منذ سنوات وسنوات، يسخن تارة ويفتر تارة حسب تطورات الحدث الإقليمي، أصبح اليوم احتمالاً قوياً وجدياً بعد أن بات الحدث المتخذ ذريعة لهذا التدخل حدثاً داخلياً، وأصبح الناس بمختلف شرائحهم ومناطقهم ومواقفهم يخشون حدوثه، ليقينهم بأن مصيرهم حينها لن يختلف عن مصير شعوب أخرى ذاقت علقمه في السنوات القليلة الماضية، وما تزال حتى الآن لا تجد مخرجاً لها مما ابتليت به.

المؤسف، أن العنوان الأول، أي الحركة الشعبية، لم يكن من الموضوعي أو المنطقي أن يفضي إلى كلا العنوانين الآخرين، وربما في سيناريوهات أقل سوءاً بالتعاظم مع الحركة، كان يمكن أن تعضي البلاد إلى واقع أفضل من النواحي كافة، وهذا ما يزال متاحاً بقوة فيما لو حدث فرز حقيقي ينهي الاختلاطات الشديدة القائمة حالياً وأشكال تجليها المفرطة بالسواد، والممهدة بكليّتها لاحتمالات شديدة السوء على المستوى الوطني العام..

أما العنوانان الآخران، أي بروز «الميليشيات المسلحة» المتناحرة من جهة، واحتمال التدخل الخارجي من جهة أخرى، فاستمرار أولهما يؤدي موضوعياً إلى حدوث الآخر، وهو ما يجب أن يتنبه إليه جميع الشرفاء في هذه البلاد، وخصوصاً في الحركة الشعبية وفي جهاز الدولة بمؤسساتها المختلفة، فكلّهما في النهاية متضرر رئيسي، وكلاهما مطلوب منه في هذه الأوقات العصيبة التي تتدرّجها لا تحمد عقباه، أن يجد سبيله إلى الآخر عبر فتح حقيقي لأقنية الحوار التي يسدها كبار الفاسدين والمتنفذين والمتغولن على الدولة والشعب، وصولاً إلى إنجاز تحالف متين بينهما، يوحد إرادة السوريين كافة، ويصوّب بوصلتهم، ويحمي حدود البلاد ووحدتها الوطنية واستقلال أرضها وقرارها، ويسير بسورية الواحدة القوية المقاومة نحو الحرية والعدالة الاجتماعية والتحرير والتغيير الديمقراطي..

mjihad@kassioun.org



◀ جمال القيسي/ عمّان

تعيش اللحظات الكبيرة التي يرسمها المبدعون من الروائيين والقصاصين في نفوس الناس ردحا طويلا من الزمن، ذلك انهم يستوقفون المفاصل الحياتية التي تتفلت كل يوم ملايين المرات من بين أيدي الناس دون قدرة على التعبير عنها.

وتخلد الكثير من المواقف والاحالات النفسية الانسانية في النفس البشرية؛ لأنها تخاطب الروح القصية في الناس، ذلك انها إما أن تكون حالة وقعت لهم، أو ما يشبه الحلم الذي وقع، أو في أحيان كثيرة يكون هو المسافة بين الحلم والواقع الذي تأبى النفوس مبارحته بسهولة أو دون توقف وجداني هنا أو هناك.

لا بد للدراما القوية الجيدة المؤثرة، لكي تحيا في نفوس الناس بعد أن تلامسها، من نص قوي يسند لها وترتكز عليه مضاهرة روح التميز بالمرح والفرح، والممثل المتميز، الذي يؤمن بالدور الذي يؤديه ويستطيع أن يتمثله أكثر مما يمثل ويؤديه.

وكما أنها كثيرة هي الأعمال الدرامية التي نجحت وحقت حضوراً، إلا أن الكثير أيضاً من الأعمال كتبها سينارست متخصص في الدراما، ووضع هذه الأعمال في مكانة الروايات شهرة وحضوراً وتأثيراً وبعداً في نفوس المشاهدين. وينطبق إلى حد بعيد وصف «الرواية المرئية» على أعمال درامية تتسم بالتأثير الكبير والبين في نفوس الناس من مثل مسلسلات «أرابيسك» و «ليالي الحلمية» و «الشهد والدموع» و«المصراوة» لأسامة أنور عكاشة، إضافة إلى مسلسل «بوابة الحلواني» لمحمود عبد الرحمن، ومسلسل «العائلة» لوحيّد حامد وغيرها الكثير.

وعن الأثر والانتشار، لا يمكن المقارنة بأي حال من الأحوال بين انتشار الدراما الذي لا يعرف مقداره، وبين انتشار الرواية التي قد تحدّد بعدد الطبعات مثلاً؛ حتى أن عكاشة الذي ظل حتى رحيله يتمنى لو كان روائياً، يروي أن نجيب محفوظ قال له يوماً بأنه «إذا قرأ روائي مليون فإن روايتك يشاهدها مائة مليون».

الروائي جمال ناجي يعتبر الدراما سلاحاً ذا حدين، «فأولا

ثمة دراما تثري المشهد الروائي بتفاصيل جديدة قد تكون مضمرة في الرواية، فضلاً عن أنها تسهم في نشر أفكار الكاتب على نطاق أوسع خصوصاً ونحن نتحدث عن عصر التكنولوجيا والفضائيات».

ويتابع صاحب «عندما تشيخ الذئاب» بأن النوع الثاني من الدراما «يضر بالعمل الروائي ويقدمه بشكل مختلف أو هزيل، وأنا لست مع هذا النوع من الدراما البعيدة عن الحس الروائي».

ويلفت إلى أنه في كل الأحوال فلأن الأمر يعتمد على عناصر متعددة، ككاتب السيناريو والمخرج وطواقم الممثلين والميزانية المقررة لتنفيذ العمل، راثياً أن لا مبرر لإفحام العمل الروائي في مشاريع فقيرة أو تطوعية «لأنه يسهم في سلق المسألة والتقليل من أهمية العمل الروائي الذي بني النص عليه».

ويعتبر ناجي أن «الرواية الجيدة تعد بضمة غير قابلة للزوال في عالم الأدب والفن، وهي التي تؤكد حضورها وتشق طريقها بقوة حتى لو حوت إلى عدة أعمال درامية، ومفهوم بالطبع، في سياق العلاقة بين النص الروائي المرئي والمقروء، أن قراءة الرواية تحرر الخيال وتتيح له فرص تخيل الشخصيات والأماكن والأحداث بعيداً عن القيود والمطابقات التي يقترحها العمل الدرامي ويفرضها على مخيلة المشاهد».

الفنان جميل عواد يقول إن وصف الدراما بالرواية المرئية حقيقي إلى حد ما، لافتاً إلى عدم جواز القول بأي حال بأن «الدراما هي منافس أو بديل للدراما؛ ذلك أننا نتحدث عن حقلين خصبين لكل منهما معطياته وتفاصيله التي لا يجوز

أن تتداخل مع الآخر».

ويضيف عواد أن «للرواية متعة خاصة وهي متعة القراءة فيما للدراما متعة المشاهدة والسماع؛ فلكل منهما متعته الخاصة لكنها لا تتطابق مع الآخر في أي حال».

ولا يعتبر أن الرواية أصدق أو أقل صدقاً من الدراما؛ لأنه كما يوجد عمل درامي جيد وآخر أقل جودة فإننا نلمس عملاً روائياً مبهرًا ويحمل قيماً روائية وآخر لا يحمل من اسم الرواية إلا اسمه، ولكننا بالنتيجة نستطيع القول إن هناك عملاً درامياً جيداً أو عملاً روائياً جيداً دون مفاضلة بين هذا وذاك إذ «هما حقلان إبداعيان مختلفان».

فيما يرى المنتج عصام حجاوي أن الدراما تنافس الرواية إلى حد بعيد، غير مغفل أن للكاتب الورقي وتحديدًا إذا كان رواية، «خصوصية ومذاقاً فريداً وهو بحكم العادة وما درجنا عليه لا توازيه أي متعة ولا يناقسه أي جليس آخر».

ويلفت إلى أن الدراما قد تكون أكثر متعة من الرواية بسبب أن المتلقي «يرى بين يديه حياة مضمرة من الأشياء والناس والأفكار والتفاعلات تصاحبها المؤثرات الصوتية التي تساعد على إيصال الفكرة دون استحداث لخيال المتلقي كما في الرواية».

ويؤكد أن الدراما اشد تأثيراً في المتلقي كونها تنتشر أكثر من الرواية أو الكتاب الورقي عموماً، معتبراً أن «الأثر الثقافي/التثقيفي للكتاب أكثر وأعمق كونه يغوص في الأفكار والرؤى التي يستطيع الكاتب أن يتمدّد فيها أكثر من حالة العمل الدرامي الخاصة جداً في أحوال كثيرة».

تسعون ألف مخطوطة نادرة بمكتبة الإسكندرية

أعوام، لإخلاء مبنى المكتبة المركزية للجامعة) بالإضافة إلى المجموعات الخاصة المهدة من أسر: عبد الرزاق السنهوري (باشا) عبد الرحمن بدوي، سامي خشبة.. وغيرهم.

وأكد يوسف زيدان، أنه بالإضافة إلى هذه الكتب النادرة والمخطوطات المتاحة للباحثين، تم إتاحة كثير من المخطوطات للجمهور، بسعر رمزي، منها مجموعة كبيرة من نواذر مخطوطات (بلدية الإسكندرية، المكتبة الملكية بالسويد، مكتبة جامعة أوسالا) ومختارات من مقتنيات دير سانت كاترين بسيينا، من بينها واحدة من أكثر المخطوطات ندرّة في العالم، وهي أقدم إنجيل عربي كامل (مؤرخ سنة ٢٨٤ هجرية) الذي اكتشفه يوسف زيدان بمكتبة الدير خلال الأيام التي قضاها في رحلته البحثية إلى هذا الدير المصري/اليوناني العريق، الذي يعد اليوم من أهم الأديرة على مستوى العالم، ومن أكثرها عراقة وثراء في المخطوطات.

قدمها للجهات الثقافية الدولية، وعن طريق عمليات التبادل العلمي مع المكتبات القومية الكبرى في أنحاء العالم.

مشيراً إلى أن المبلغ الوحيد الذي دفعته المكتبة لهذا المشروع غير المسبوق بمصر، هو عشرون ألف جنيه طلبتها دار الكتب المصرية بالقاهرة، كمقابل لتصوير ألفي مخطوطة من مقتنياتها، وقد قام مركز المخطوطات بسداد المبلغ المطلوب (حسب الأسعار المعلنة بدار الكتب) من ميزانيته الخاصة، وأوقف من بعد ذلك التعامل مع دار الكتب المصرية في هذا الشأن.

أما الكتب النادرة، فيصل مجموع المتاح منها اليوم في مكتبة الإسكندرية (١٣٣،١٣٢) ما بين كتاب نادر وثيقة ودوريات متخصصة، وهي مجموعات متنوعة المصادر، منها مجموعة معهد لويس باستير بفرنسا (تم إهداؤها للمكتبة عن طريق معهد الطاقة النووية بالقاهرة) ومجموعة المكتبة المركزية لجامعة عين شمس (تم إهداؤها مكتبة الإسكندرية قبل

قال الدكتور يوسف زيدان، مدير مركز المخطوطات بمكتبة الإسكندرية، إن قاعة الاطلاع المفتوحة أمام الباحثين بالمكتبة، تتيح لهم قرابة التسعين ألف مخطوطة، سواء من النسخ الأصلية التي كانت محفوظة سابقاً بمكتبة بلدية الإسكندرية (المغلقة حالياً) أو من النسخ الرقمية والميكروفيليمية التي تم جمعها من أنحاء العالم، في إطار المشروع الطموح الذي ابتدأه قبل بضعة أعوام، مستهدفاً جمع مئة ألف مخطوطة عربية من مكتبات العالم على وسائل رقمية لإتاحتها للباحثين المترددين على المكتبة.

ويضيف يوسف زيدان: يتوقع الانتهاء من جمع المئة ألف مخطوطة، كاملة، خلال العام القادم، مؤكداً أن هذا المشروع الذي كان من المفترض أن يتكلف ملايين الدولارات، تم تحقيق تسعين بالمئة منه من دون تكليف ميزانية المكتبة أية نفقات مالية، حيث حصل مركز المخطوطات على هذا العدد الوفير من النواذر الخطية، مقابل استشارات علمية وخدمات مجانية

رحيل عازف الكمان السوري صبحي جارور



شيعت الأوساط الفنية والثقافية الموسيقي الكبير صبحي جارور الذي توفي ٢٣ / ٨ إثر نوبة قلبية عن ٦٧ عاماً ووري جثمانه في مقبرة باب الصغير في باب الجابية بدمشق.

ويعتبر الفنان الراحل من أشهر عازفي الكمان في سورية، حيث قدم تجربته الفنية عبر الإذاعة والتلفزيون لمدة لا تقل عن خمسين عاماً، ألف خلالها مقطوعات موسيقية هامة جداً، وعزف مع كبار المطربين والفرق الموسيقية في الوطن العربي.

عشق الفنان الموسيقى مبكراً، حيث تعلم الكمان في عمر العشر سنوات على يد الأستاذ الكبير ميشيل عوض، وما إن تعلم العزف على الكمان حتى بدأ العمل في الإذاعة والتلفزيون عام ١٩٦٠.

عين في فرقة الإذاعة بقيادة الفنان تيسير عقل وكان عمره حينها ١٤ عاماً وتابع تعلمه على آلة الكمان على يد الكثير من الخبراء، ما جعله يتميز في الفرقة ويصبح فيما بعد قائداً لها مدة ثلاثين عاماً، متابعاً إنجازاته الفنية وعمله مع فنانين عرب مثل المطرب اللبناني محمد جمال، حيث بقي جارور مدة طويلة في فرقته مسافراً معه إلى مختلف بلدان العالم، كما عزف مع وديع الصافي، صباح، محمد عبد المطلب، كارم محمود، شريفة فاضل، سميرة توفيق وغيرهم.

■ ■